

مِنْ أَهْلِ بَيْتِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْيَمِينِ



طبع في المطبعه المطبوعه في بلاد الحرمين

# فهرس مطالب كتاب فخر المحققين من اداب المفتي

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٢	دبياجة الكتاب .....	٣١	وثيق ينبغي للمفتي ان يذكر دليل الحكم
١٣	ذكر كون فتاوى الامام احمد رضي	٣٢	وما اخذها مما امكنه من ذلك .....
١٤	الله عنه مبنية على اصول خمسة	٣٣	وثيق اذا كان الحكم مستغنياً باجل
١٥	بيان انواع الراي الباطل .....	٣٤	في ينبغي ان يوطى قبله ما يكون
١٦	بيان انواع الراي المحمود .....	٣٥	مؤذنا به كالدليل عليه .....
١٧	بيان الاقيسة المستعملة في الاستدلال	٣٦	وثيق يجوز اخلاف المفتي والمناظر
١٨	وهي ثلاثة .....	٣٧	على ثبوت الحكم عند .....
١٩	ذكر مدح الله سبحانه اهل الاستنباط	٣٨	وثيق الافتاء بلفظ النص .....
٢٠	ذكر انواع التقليد .....	٣٩	وثيق بعث المفتي من قلبه الافتاء
٢١	وثيق استئلة السائلين اربعة انواع	٤٠	الحقيقة الى ما وجد الصواب مع العلم بخير
٢٢	الاخماس لها .....	٤١	وثيق لا يحل للمفتي ان يفتي الا ان
٢٣	وثيق جواز عدول المفتي عن	٤٢	يكون عالماً بالحق .....
٢٤	جواب المستفتي الى ما هو انفع له منه	٤٣	وثيق حكم الله ورسوله يظهر على اربعة صور
٢٥	وثيق يجوز للمفتي ان يجيب السائل	٤٤	وثيق لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله
٢٦	بالدعاء سأل عنه .....	٤٥	وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم بانما حل
٢٧	وثيق من فقه المفتي ان يبدل	٤٦	كذا او حرمه او اوجبه كرها لا بما يعلمه
٢٨	المستفتي حاله هو عوضه من سؤاله	٤٧	الا عرفه كذلك .....
٢٩	وثيق تشبيه المفتي للسائل حاله	٤٨	وثيق اجناس الفتيا .....
٣٠	الاحترار ما قد يذهب اليه الوهم منه	٤٩	وثيق تحذير المفتي من ايقاع السائل في
٣١	من خلاف الصواب .....	٥٠	وثيق لا يجوز للمفتي تحذير السائل



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢١	فتاوى جواز المفتي عن مسئلة فيها شرط	٥٦	فتاوى عدم جواز تتبع الحيل...
٢٢	فتاوى عدم جواز اطلاع الجواز في مسئلة	=	فتاوى حكم رجوع المفتي عن فتياه
٢٣	فتاوى عدم وجوب موانع الارش في مسئلة التفرغ	٥٨	فتاوى اعلام المفتي للمستفتي عند
٢٤	فتاوى عدم جواز الافتاء بما هو مقلد فيه		تغيير الفتوى .....
٢٥	فتاوى حكم تقليد قاض المروءة بالاصل في الفتوى	٥٨	فتاوى ضمان المفتي باتلاف نفس
٢٦	فتاوى حكم افتاء العامي تقليد اذا عرف		مسئلة اخبايان خطأ و...
	حكم حادثة .....	٦٠	فتاوى حكم الفتوى في حال الغضب وغيره
=	فتاوى خصال المفتي .....	=	فتاوى حكم الفتوى بعرف اهلها
=	فتاوى دلالة العالم المستفتي على غيره	٦١	فتاوى تحريم اعادة المستفتي في
٢٧	فتاوى كفاية المفتي .....		مسئلة فيها تحيل .....
٢٨	فتاوى جواز الافتاء لابيه وابنه	٦٣	فتاوى اخذ الاجرة والهدية والرزق
=	فتاوى عدم جواز الفتوى من غير نظر والرجوع		حالة الفتوى .....
٢٩	فتاوى اقسام المفتين .....	=	فتاوى حكم الفتوى عند تغيير الاجتهاد
٥١	فتاوى حكم افتاء من ليس بجتهاد مستقلا	٦٣	فتاوى ترك الفتوى بما يخالف السنة
=	فتاوى حكم تقليد الميت والعمران في الفتوى	٦٥	فتاوى الفتوى بالصحيحين وغيرها
=	فتاوى حكم تجزى الاجتهاد .....	٦٤	فتاوى فتوى المقلد بقول غيره امامه
٥٢	فتاوى اثر مفتي الناموس وليس باهله	=	فتاوى الفتوى بذهب غير امامه عند
٥٣	فتاوى طريق الفتوى في مكان ليس هنالك المفتي	٦٦	فتاوى حكم الفتوى عند عدم توجيه احد
=	فتاوى الفتيا اوسع من الحكم والشهادة		القولين .....
٥٥	فتاوى افتاء القاضي قضاء المفتي	=	فتاوى حكم الفتوى بالقول المجمع عنه
=	فتاوى فتيا الحاكم ليست حكما منه	٦٩	فتاوى تحريم الفتوى بصدق لفظ النظر
=	فتاوى الاستفتاء عن مسئلة لم تقع	٤٧	فتاوى عدم اخراج الكفا والسنة عن ظاهرها

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٨	فت لا عمل بالفتوى إلا إذا طهر القلب	٨٤	فت تغريم المال شرع في مواضع
٤٥	فت اجزاء الترجمة بين المفتي والمستفتي	٨٤	فت اجل امرأة المفقود اربع سنين
٤٦	فت طريق الجواب عن سوال محتمل للصواب عديدة	٨٩	فت ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس
٤٧	فت حكم البيضا خلال السطور	٩٠	فت عموم دعوة الرسول الى يوم القيامة
٤٨	عبارة الفتوى	٩١	فت اتفاق العلماء حق
٤٩	فت المشاورة في الافتاء بالموتوى العلم	٩١	فت غربة الاسلام وقلة العالم
٤٩	فت كثرة المفتي بالدعاء عند الافتاء	٩٢	فت كثرة الاختلاف في كتب المقلدين
٤٩	فت الافتاء بما يوافق المستفتي	٩٢	فت ذم التفرق في الدين
٤٩	فت حكم الاستدلال على الفتوى	٩٢	فت ذم تقطع الامر ذرا
٤٩	فت تقليد المفتي للميت من غير سؤال	٩٢	فت الدعوة الى الله ورسوله صلوات
٤٩	عن الشيخ	٩٢	فت ذم الحاكم الغيبي
٤٩	فت عمل المستفتي في الحادثة الثانية	٩٢	فت السؤال عن اهل الذكر
٤٩	بفتوى المفتي الاولى	٩٢	فت تحريم الافتاء بالتقليد
٨٠	فت لزوم المستفتي السؤال عن اهل الاعيان	٩٢	فت تفسير اولى الامر
٨٢	فت باي قول يأخذ عند اختلاف المفتين	٩٣	فت ذم المختلفين والاختلاف
٨٢	فت هل يجب العمل على الفتوى ام لا	٩٣	فت المقلدون ليسوا على هداه
٨٣	فت جواز العمل بخط المفتي	٩٣	فت زلة العالم وعدم عصمته
٨٣	فت جواز الاجتهاد في مسألة ليس فيها قول واحد	٩٣	فت عدم اعتداد المقلدين باقوال الصحابة والتابعين
٨٣	فت عبودية كل احد لله تعالى انواع		
٨٣	فت البيان من النبي صلوات اقسام		



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٩٥	فتاوى أخذ المقلدين من الآيات	١٠٣	فتاوى تخصيص التقليد بفرد وفرد
	والحديث ما يوافقهم		فتاوى حكم المقلدة بخلاف الأرض عن العالم
	فتاوى ارتكاب فرقة التقليد مخالفة	١٠٣	فتاوى لا مقت على مخلص النية
٩٦	فتاوى النهي عن التقليد		فتاوى اندلس مع العلم والعلماء المجتهدين
٩٧	فتاوى قوى الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم	١٠٥	فتاوى خلل تصانيف المقلدة
	لم تكن تقليد المستفتين	١٠٦	فتاوى تيسير الله الوقوف على الأخلاق
	فتاوى قبول قول المخالفين والقاسم		فتاوى حكم التعصب لمذهب الإمام المقلد
	المقوم وغيرهم	١٠٧	فتاوى النظر في مذهب كل امام
٩٨	فتاوى من رحمة الله عدم تكليفنا		خاتمة الكتاب من حضرة المؤلف
	بالتقليد	١١٠	ادام الله تعالى اقباله واجلاله
٩٩	فتاوى كون كل واحد ما موراً بنص		خاتمة الطبع للسيد علي حسن ولد
	الرسول صلى الله عليه وسلم		المؤلف سلمه الله تعالى
	فتاوى معرفة كل عبد ما يخصه من الأحكام	١١٣	أيضاً لأبي الفتح عبد الرشيد المولوي
	فتاوى ذكر العلم النافع وما هو		أولاً في المدح والثناء لغير الخاطب
١٠٠	فتاوى دعوى إجماع العلماء على	١١٣	بافتخار الشعراء سلمه الله تعالى
	جواز التقليد باطل	١١٥	الخط باسم السلطان عبد الحميد خان
	فتاوى كون التقليد فطرة للعباد	١١٥	الخط باسم اسمعيل باشا مصر عافاه الله تعالى
١٠١	فتاوى إظهار جعل فتوى العالم غير لازم	١١٦	الخط باسم الشيخ أمين السلواني المديني
	التصوص	١١٧	الخط باسم الشيخ عبد الملك
١٠٢	فتاوى عدم التزام غير الرسول بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم	١١٩	الخط باسم العلماء من أهل اليمن وغيرهم
		١٢٠	الخط باسم الشيخ أحمد الشافعي
			الإجازة لبعض أهل العلم



كَافُّ يَفْتِيَا غَيْرَ ثَبَّتِ فَاثْمًا عَلَيَّ افْتَنَاهُ

أحمد لله على ما من علينا بطبع هذا السفر الكريم الرقيق الميسر والعظيم المسمى



2443  
5/18

بأهتامه يدريه ذي الفطانه والشان السلاوي محمد عبد المجيد خان سلاوي

المطبع الصدق الواقع في بلدة بيروت



كل مكروه في الدنيا والدين يعزله من بأهمل هذا القبطر على جميع الاقطار وافخرها  
هذا المصير على كل الامصار حيث جمع من كل صفة طيبة وسجدة رضية واردة  
حسنة وفكرة صائبة وهمة شائعة ومقاصد صالحة ونخلة فاضلة ما يليق باهل  
الرياسة والرياسة وولاية الامور واصحاب المصولة والجملة هي كالشمس بين النجوم  
كعلم السنة بين العلوم وكالدارة اليتيمة بين الاصداف وكالحرة الشريفة في زمرة  
الاماء الاجلاد تضيق صدرها لا قلام بما رحبت عن ان تكشف احدى شئ عن فضلها  
العليا وتخرج بطون الحابر عن ابلدة اسر فواضها الحسنى وهي سكرية وكريهة وعينية  
واهل بيته في حضرة وغيبته نواب شياهم ان بيك  
الله حالها ومالها وعليها انعم ولم يعش على هذا الجمع والتأليف الا الصديق علي بن ابي طالب  
او جباله بيانه على اهل العلم والديانة واخذ عليه الميثاق عنهم وحرّم كتمانهم فجمع في  
هذا السمر من اداب الفتيا ونبات التقليد ما نطق به ائمة هذا الشأن واثنوه في كتبهم  
بابلغ برهان واشفى بيان لا سيما ما حققه الواحد المنكلم كما فظهمول بن ابي بكر القدير  
في كتابه: اعلام الموفعين عن نبي العالمين من فوائد هذا الباب وشواهد هذا الاثر  
والذهاب فاستغدت منه فوائد كثيرة وزدت عليها فرائد بركة قائل اللهم لا تجعلنا  
من يريد قولاً غير قولك وقول رسولاك صلى الله عليه وسلم ومن ينصب لما هو مخالف  
لحق على الحق جوارك وطولك او يفتي من دونك وتعلم او يحكم من غيرك وفهم او  
يعرف الحق ويحكم بخلافه او يجهل الحق عند حكمة وانصافه او يعجز عن التمييز بيني عار كتاب  
الحارم ويقدم عليها او يكون علمه لغرض دنيوي فانه لا ينفع به كما قال صلى الله عليه وسلم  
ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يبتغيها فهو مني ما شاء الله من  
بالاجابة جدير هذا ومن له قدم راسخ في الشريعة ومعرفة بمصادر ومواردها وكان  
الانصاف صاحب اليقين والتعصب والهوى والتعلم والحجة انفة عن من التقليد لا يترك  
يخضع عليه الصواب الواقع في هذا الكتاب والجاهل الظالم لا يرى الاحسان الا اساءة  
ولا الهدى الا ضلالة

فقل للعيون الرمد الشمس حين  
ستوالله تراها في مغيب ومطلع

وسأخفقون ما بالقشوقد التفت  
وليس لها لب من متطلع

اعلم سالك الله تعالى بي وبك اوضح هجوه وحنانا من انفي صوب الصواب فجهه ان  
التلقي عنه صلى الله عليه وسلم على نوعين بواسطة وبغير واسطة الثاني حظ اصحابه  
صالح ولا طمع لاحد من الامة بعدهم في الحق فهم في ذلك وهم القوال التابعين ما نقلوه  
من مشكوة النبوة خالصا صافيا وكان سندهم فيه عن نبيهم صلواتهم عن جبريل عن رب  
العالمين سند صحيحا عاليا ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الشريف الرشيد و  
كانوا بالنسبة الى من قبلهم كما قال اصدق القائلين ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين  
ثم جاء الائمة من القرن الرابع المفضل في احادي الروايتين فسلكوا على آثارهم قصا  
وكان دين الله سبحانه اجل في صدقهم واعظم في نفوسهم من ان يقدوا عليه دينا  
او معقولا او تقليدا او قياسا فطارد لهم الثناء الحسن في العالمين وجعل الله لسان صدق  
في الآخرين ثم سار على آثارهم الرعيل الاول من اتباعهم زاهدين في التعصب للرجال  
واقفين مع الحق والاستدلال ثم خلف من بعدهم خلوف فرقوا دينهم وكانوا شيعا و  
جعلوا التعصب السدا هبت ياتهم التي بها يدبون وروس اموالهم التي بها يتجرون واخرون  
منهم صنعوا بمحض التقليد وقالوا لنا وجدنا ابائنا على امة وانا على آثارهم مقبلون و  
الفرقيان بمعزل عما ينبغي اتباعه من الصواب ولسان الحق يتلو عليهم ليس بامانيكم  
ولا امان اهل الكتاب قال الشافعي راجع المسلمون على ان من استلب انت له سنة رسول  
الله صلواتهم لم يكن له ان يدعي القول احد من الناس

دعوا كل قول عند قول محمد فما امن في دينه كخاطر

وقال يوسف بن عبد البر وغيره من العلماء اجمع الناس على ان المقلد ليس معذورا  
من اهل العلم وان العلم معرفة الحق بدليله يعني ويدون الدليل تقليد فقد تضمن  
هذان الاجازتان اخراج التعصب بالهوى والمقلد الاصح عن نهضة العلماء وسقوطها من  
ورثة الانبياء وكيف يكون من ورثة الرسول من يجهل ويكدر في رد ما جاء به الى قول



مقلدة ومتبوعة ويضيق ساعات عمره في التعصب والهوى ولا يشعر بتضييعه تالله لفائته  
 عمت فاستمرت ورمت القلوب فاصمت ربي عليها الصغير وهو موفىها الكبير ولتخذن لأجل القرآن  
 الكريم هجورا والسنة الصحيحة بالثابتة المحكمة القائمة متروكة وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مطورا  
 قال عبد الله ابن المبارك وغيره من السلف صفان من الناس إذا صلح أصلهم للناس وأفسد نفس الناس للملوك والعمال

رايت الذنوب تمت القلق وقد يورث الدل ادمائها

وقال الذنوب حياة القلق وخير لنفسك عصيانها

وهل افسد الدين الاموالك واحيا بسوء ورهابها

ولم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا الا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالما بما يبلغ  
 صداد قافيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة عدلا في اقواله وافعاله متشاكبا السر  
 والعلانية في مدخله ومخرجه وجميع احواله تحقيق بمن اقيم في هذا المنصب ان يعدل المقار  
 الذي اقيم فيه ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدق به فان الله ناصره وهاد  
 وكيف وهو المنصب الذي تولاها الله تعالى بنفسه كما قال تعالى يستغثونك في النساء  
 قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في كفى بما تولاها الله بنفسه شرفا وجلالة  
 اذ يقول في كتابه العزيز يستغثونك قل الله يفتيكم في الادلة  
 ويعلم الفتى من ينو في فتواه وليوثق انه مسئول عن موقفه بين يدي الله تعالى  
 وأول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين عبد  
 ورسوله وامينه على وحيه وسفيره بينه وبين عباده فكان يفتي عن الله تعالى بوجه  
 المبين وكان كما قال له احكم الحاكمين قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين فكم  
 فتاواه صلاحا مع الاحكام ومشملة على فصل الخطاب هي في وجوب اتباعها وتحكيمها  
 والتحاكم اليها ثانيا في الكتاب وليس لاحد من المسلمين العدول عنها ما وجد اليها سبيلا  
 وقد امر الله عباده بالرد اليها كما قال فان تنازعتم في شئ فمن الله والرسول  
 ان كنتم في شئ منون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا تشتمل على الفتوى  
 بركة الاسلام وعصاة الايمان وعسكر القرآن وسجد الرحمن اولئك اصحابه صلوات

ابراهيم قلوبا واعظمها علما واقربها شكفا واحسنها بيانا واصدقها ايمانا واعملها نصيحة  
 واقرها الى الله وسنيلا وكانوا بين مكثر منها ومقل ومتوسط والذين حفظت عنهم الفتوى  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وثلاثون نفسا ما بين رجل وامرأة  
 اسماهم كحفظ ابن القيم في الاعلام ويمكن ان يجمع من فتوى كل واحد منهم سفر ضخيم  
 وقد جمع ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن ابي الموثق منين الميمون قتيبا بن عباس في  
 عشرين كتابا وابو بكر هذا الحارثي في العلم والحديث وكان الصحابة سقا  
 الامة فاشتهر سادات المفتين العلماء كما قال بذلك جماعة من اهل العلم بطول  
 ذكر اقرهم ويعسر حدها وكان الخلفاء الراشدون من اهل الفتيا ولكن قابل الله  
 الشيعة فافهم اقله واكثر من تعلم علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بالكذب عليه  
 ولهذا تجد اصحاب الحديث لا يعتمدون من حديثه وفتواه الا ما كان من طريق اهل  
 بيته واصحاب ابن مسعود وكان رضي الله عنه يشكو ويقول ان ههنا علما الواصب  
 له حكمة والدين والفقه والعلم ينتشر في الامة عن اصحاب ابن مسعود واصحاب  
 زيد بن ثابت واصحاب ابن عمر واصحاب ابن عباس فعلم الناس عامة عن اصحاب  
 هؤلاء الاربعة فعلم اهل المدينة عن اصحاب زيد وابن عمر وعلم اهل مكة عن اصحاب  
 ابن عباس وعلم اهل العراق عن اصحاب ابن مسعود وكانت حاشية رضي الله عنها  
 مقدمة في العلم والفرائض والاحكام والحلال والحرام والقضاء وحديث الجاهلية  
 والشعر والطب ثم صارت الفتوى في اصحاب هؤلاء المذكورين كان من المفتين بالمدية  
 وبمكة وبالبصرة وبالكوفة وبالشام وبمصر وبمدينة السلام جمع جموع خلق كثير يكاد  
 ينحصر ذكرهم في الاعلام باسمهم وكان اكابر التابعين يستفتيهم الناس فيفتوهم واکابر الصحابة  
 حاضرون يحوزون لهم ذلك وكان بمدينة السلام بغداد امام اهل السنة على الاطلاق  
 احمد بن حنبل الذي دلا الارض علما وحدثا وسنة حتى ان بائنة الحديث والسنة  
 بعدة هم اتباعه الى يوم القيامة وكان رحمه الله تعالى شديدا لکراهة لتصنيف الكتب  
 وكان يجب تجريد الحديث فيكون ان يكتب كلامه فيشدد عليه جدا فعلم الله حسن نيته

في  
 الحديث  
 في  
 الحديث



وقصده فكتب من كتابه وقتها أكثر من ثلاثين سفرا وجمع الخلال نصوده فبلغ  
تحوشرين سبعا وألثرو دجيت فتاواه ومسائله وحدث بها قرنا بعد قرن فصارت  
أما ما وقد لا أهل السنة على اختلاف طريقاتهم حتى إن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد  
والمقلدين لغيره لم يعظمون نصوده وقتا واه ويعرفون لها حقها وتربها من النصوص  
وفتاوى الصحابة ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منها على الآخر  
ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء  
عنه في المسئلة روايتان وكان فتاواه مبنية على خمسة أصول أحدها النص  
فإذا وجد نصا فتي عوجه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كأنما كان من  
كان ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب ولا علم  
عليه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعا ويقدر على الحديث الصحيح وقد كان  
أحمد من ادعى هذا الإجماع ولم يسوغ تقديمه على الحديث الثابت وكذلك نص  
الشافعي في رسالته أحمد يدا ما لفظه ما لا يعلم فيه خلاف فليس إجماعا ونصوص  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن  
يقبلوا عليها أو هو إجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف ولو سأل لتعطلت النصوص  
وسأل لكل من لم يعلم مخالف في حكم مسئلة أن يقدم جهله بالمخالف على النص  
فهذا هو الذي أنكره أحمد والشافعي من دعوى الإجماع لا ما يظنه بعض الناس أنه  
استبعاد لوجود الأصل الثاني ما فتي به الصحابة فإنه إذا وجد لبعضهم قول  
لا يرد عليه مخالف منهم فيها لم يعد لها إلى غيرها ولم يقل أن ذلك إجماع بل من رده  
في العبارة يقول لا أعلم شيئا يدفعه أو نحو هذا وإذا وجد هذا النوع عن الصحابة  
لم يقدم عليه عملا ولا رأيا ولا قياسا **الأصل الثالث** إذا اختلف الصحابة تخير  
من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له  
موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يخرج عن قول وعن أحمد أنه سئل عن  
الرجل يكون في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف فقال يغني بما وافق الكتاب <sup>والسنة</sup>

وما لم يوافقها أصاب عنه قيل له أفيجاب عليه قال لا الأصل الرابع الأخذ بالسند  
 والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه على القياس  
 والعمل به عند قديم الصيغ وقسم من الحسن ولم يكن يقسم الحديث إلى حسن بل إلى صحيح  
 وضعيف والضعيف عند مراتب فإذا لم يوجد في الباب أثر يدفعه ولا قول صاحب إجماع  
 على خلافه كان العمل به عند أول من القياس وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه  
 على هذا الأصل من حيث الجملة فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف  
 على القياس كما ذكرنا مثله ذلك الحافظ ابن القيم في الأعلام الأصل الخامس وهو  
 القياس فاستعماله للضرورة فهذه الأصول الخمسة عليها مدار فتاواه وقد يتوقف في  
 الفتوى لتعارض الأدلة عند أو لاختلاف الصحابة فيها أو لعدم اطلاعها على أثر أو  
 قول أحد من الصحابة والتابعين وكان شديد الكراهة والمنع للاقتداء بمسئلة ليس فيها  
 أثر عن السلف وكان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم بمنع  
 من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبي مذهب به عليه ولا يسوغ العمل بفتاواه ونحوه  
 عن كثير مما فيه الاختلاف في أهل العلم فقال لا أدري وكان ابن عيينة كان يهون  
 عليه أن يقول لا أدري وسأل رجل من أهل العرب مالك بن النضر عن مسألة فقال  
 لا أدري فقبل تقول لا أدري قال نعم بلغ من وراءك في لا أدري وقد كان السلف  
 من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى ويوجب كل واحد منهم أن يكفيا لياها  
 غيره فإذا رأى أنها قد نعت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة  
 أو قول الخلفاء الراشدين ثم ائق وقال ابن عباس إن كل من ائق الناس في كل ما سألوا  
 عنه لمجنون وبلغنا عن ابن مسعود مثل ذلك وقال سمعون أجبر الناس على الفتيا  
 أقصر علمها يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم يظن أن الحق كله فيه قال الحافظ  
 ابن القيم رحمه الله قلت الجراحة على الفتيا يكون من قلة العلم ومن غرارة وسعة انقياد الأول  
 الأكثر وأغلب الثاني اندروا عن حديثه قال إنما يفتي الناس أحد ثلاثة من يعلم  
 ما نسخ من القرآن أو ما يحد بدو الحق متكلف قال ابن سيرين لمست بواحد من هذين



ولا أحب أن أكون الثالث ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى وزاد من  
 به اشكالات أوجها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر قال جعفر بن محمد بن حسين  
 رأيت أبا جعفر في يوم فقلت ما فعل الله بك قال غفرت لي فقلت له يا أبا جعفر فقال  
 ما أضر القضاة على أهلها فقلت بجر قال يقول الناس في ما لم يعلم له مني وقال سكتون  
 يومنا الله ما أشقى المفتي والحاكم ثم قال ها أنا ذا يتعلم مني ما يضرب به الرقاب وتوطئه  
 الفروج وتوخذ به الحقوق أما كنت عن هذا غنيا وعن أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال علي ما لم يقل فليتبوء بدنته في جهنم ومن أفتى بغير  
 علم كان أثمه على من أفتاه أخرجه أبو داود وفي هذا وعيد عظيم لواضع الحديث  
 وزيادة خطر على المفتي الذي يقية فتيا معينة على شخص معين بخلاف قول الفقهاء  
 فإنها عامة غير ملزمة فكلاهما أجرة عظيمة وخطرة كبيرة وقد حرم الله تعالى القول عليه  
 بغير علم في القضاة والقضاء وجعله من أعظم الحرمات بل جعله في المرتبة العليا  
 منها قال تعالى إنما حرم ربى الفواحش إلى قوله وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون  
 فربع بما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا يعبر القول عليه بحجج  
 بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه وقال تعالى ولا تقولوا لما  
 تصف السنتكم الكذب هذا إحلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب وهذا باطل  
 منه سبحانه أنه لا يجوز العبد أن يقول بغير التقليد أو التأويل هذا إحلال وهذا حرام  
 إلا بما علم الله أحله وحرمه وقد فهم النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أميرة بريدة أن ينزل عن  
 إذا حاصرهم على حكم الله وقال فانك لا تدري ما تصيب حكم الله فيهم أم لا ولكن أنزلهم على حكمك  
 وحكم أصحابك فتأمل كيف فرق بين حكم الله وحكم أمير المومنين وفيه أن يسمى حكم المومنين  
 حكم الله وكان السلف يطلقون لفظ الكراهة على التحريم وهذا كثير جدا في تصرفاتهم فحواه  
 بعضهم على التنزيه وتجاوز به الآخرون إلى كراهة ترك الأولى فحصل بسببه غلط عظيم على  
 الشريعة وعلى الأئمة وامثلة ذلك كثيرا ذكرها في الأعلام قال تعالى كذبوا وكان منهم  
 عند ربك مكروها وفي الصحيح أن الله عز وجل كره لكم قيل وقال الحديث وهذا أحمل لفظ

لا ينبغي في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي الحادث وقد اطرحت في الكتاب السنة  
استعمال لا ينبغي في المحظوات شرعا وقد رايت في الاستحسان المستعقب كقوله وما ينبغي للرحمن  
ان يتخذ ولدا وقوله فما علمناه الشعر وما ينبغي له وقوله على لسان نبيه كذبي ابن ادم  
وما ينبغي له وشتمني ابن ادم وما ينبغي له وقوله صالمني لباس الحبر لا ينبغي هذا المتغير  
وامثال ذلك والمقصود ان المفتي يخبر عن الله وعن دينه فان لم يكن خبره مطابقا لما شرعه  
كان قائله عليه بلا علم ولكن اذا اجتهد واستفزع وسعه في معرفة الحق واخطأ لم يلحقه  
الوعيد وعوفي له عما اخطأ به واُتيب على اجتهداده ولكن لا يجوز ان يقول لما اذناه اليه  
اجتهاده ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله ان الله حرام كذا واوجب كذا او اباح كذا وان  
هذا هو حكم الله عن مالك انه قال في بعض ما كان ينزل به فيسأل عنه فيجتهد في رآيه  
ان نظن الاطنا وما نحن بمستيقنين فينبغي للرجل اذا حمل نفسه على الفتيا ان يكون عالما  
بوجه القرآن عالما بالاسانيد الصحيحة عالما باختلاف الصحابة والتابعين بصيرا باللغة  
بصيرا بالشعر ويستعمل هذا مع الانصاف ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل  
المصار وتكون له فرجة بعد هذا اذا لم يكن هكذا فليس له ان يفتي ولا يجوز الفتوى بالتقليد  
لانه ليس بعلم والمقلد لا يطلق عليه اسم عالم هذا قول اكثر اصحاب احمد وقول جمهور الشافعية  
وقيل يجوز ذلك عند الحاجة وعلم العالم المجتهد ويحرم الافتاء في دين الله بالرأي المتضمن  
لمخالفة النصوص والرأي الذي لم تشهد له النصوص بالقبول قال الله تعالى فان لم يستجيبوا  
لك فاعلم انما يتبعون اهواءهم ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فقسم الامر الى  
امرين لا ثالث لهما اما الاستجابة لله والرسول وما جاء به واما اتباع الهوى فكل ما لم يأت به  
الرسول فهو من الهوى وقال تعالى فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فقسم طرق الحكم  
بين الناس الى الحق والى الهوى وهو ما خالفه والآيات القرآنية في ذلك كثيرة طيبة جدا  
لا يتسع المقام لذكرها واولوا الامر انما يطاعون تبعاطاعة الرسول فمن امر منهم بخلاف  
ما جاء به الرسول فلا تمتع ولا طاعة كما صرح عنه صلوات الله على من اطاعه لمخاف في معصية الخالق  
وقال انما الطاعة في المعروف وان من تخاكم او حاكم الى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاغوت



وتحاكم اليه والطاغوت كل ما تجاوز به العبد حلة من معبود أو متبع أو مطاع فطاعتمو  
كل قوم من يتحاكمون اليه غير الله ورسوله أو يعبدونه من دون الله ويتبعون نهيهم غير  
بصيرة من الله أو يطيعونه فيما لا يعلمون انه طاعة لله فيها طواغيت العالم اذا تأملتها  
وتأملت احوال الناس معها رأيت اكثرهم ممن تعرض عن عبادته الى عبادة الطاغوت  
وعن التحاكم الى الله ورسوله الى التحاكم الى الطاغوت وعن طاعته ومتابعة رسوله الى  
طاعة الطاغوت ومتابعته وهو كلاء امر يسلكوا طريق الناجين الفاضلين من هذه الامة  
وهو الصحابة ومن تبعهم ولا قصدوا قصد هيرل خالفوه في الطريق والقصد معان  
عبد الله بن عمر بن العاص يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله  
لا يرفع العلم بعد اذا عطاكموه انتزاعا ولكن يزرعه مع قبض العلماء يعلمهم فيبقى  
ناس جهال يستفتون فيفتون براهم فيضلون ويضلون نواة البخاري وفي الباب  
احاديث جمة عن عائشة وغيرها بطرق والفاظ تشهد لذلك المعنى وعن عوف بن  
مالك الاشجي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرق امتي على بضع وسبعين  
فرقة اعظمها فرقة قوم يقيسون الدين الفهم يحكمون به ما احل الله ويحرمون ما حرم الله  
اخرجه نعيم بن حماد قال ابن عبد البر قال فيما سئل عنه بغير علم وقاس برأيه ما اخرج  
منه عن السنة فهذا الذي قاس الامور برأيه فضل واصل ومن رد الفروع الى الاصل  
فليرقل برأيه وقد تواتر النقل عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس  
وسهل بن حنيف وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعاذ واي موسى الاشجري في  
انكار الرأي وقعه كما بسط ذلك في الاعلام فان شئت الاطلاع عليه فراجع ولا يقال  
ان هؤلاء الصحابة ومن بعدهم من التابعين والائمة وان ذموا الرأي وحذروا منه  
وهو اعن الفتيا والقضاء به واخرجه من جملة العلم فقد روي عن كثير منهم الفتيا  
والقضاء به والدلالة عليه والاستدلال به لاننا نقول لا تعارض بحمل الله بين تلك الآثار  
عن السادة الاخيار بل كلها حق وكل منها له وجه وهذا انما يتبين بالفرق بين الرأي  
الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لا مندوحة عنه لاحد من المجتهدين





على بعض قياسات دون ردها على أصولها أو النظر في عللها واعتبارها كما يستعمل في الرأي  
قبل أن تنزل وفرعت وشقت قبل أن تقع وتكبر فيها قبل أن تكون بالرأي المضارع  
للنظر قالوا وفي الاستغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبعث على جعلها  
وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه  
احتجوا على ما ذهبوا إليه بأشياء انتهى قال ابن عباس ما سأله أي النبي صلى الله عليه  
وسلم إلا عن ثلث عشرة مسألة ومراده المسائل التي حكاه الله في القرآن عنهم ولا  
المسائل التي سأله عنها وبين لهم أحكامها بالسنة لا تكاد تتحصر وقد ذكرنا جملة صالحة  
من فتاواه صالحة في بلوغ السؤل من اقصية الرسول فراجعه وانما كانوا يسألون عما ينظمهم  
من الوقائع ولم يكونوا يسألونه عن المقدمات والاعلوطات وعرض المسائل ولم يكونوا  
يشغلون بشق المسائل وتوليد هابل كانت بهم مقصورة على تنفيذ ما امرهم به فاذا  
وقع بهم امر سأله عنه فاجابهم والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة الواردة في النبي  
عن ذلك كثيرة يعسر جملها ويطل عدلها ومن تدبر الآثار الروية في ذم الرأي وجلها  
لا تخرج عن هذه الأنواع المذمومة المذكورة فقلنا وذكر في الأعلام آثار التابعين ومن  
بعدهم لتبيين المراد بذلك لا نطول الكلام بذكرها قال أحمد بن حنبل لا تكاد ترى  
احدا من الظرف في الرأي الا وفي قلبه دخل وقال ابنه عبد الله سألت ابن عمر عن الرجل يكون  
ببلد لا يكون فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحبه من سقيه واصحاب رأي  
فتنزل بهم المنازلة فقال يسأل اصحاب الحديث ولا يسأل اصحاب الرأي وضعيف  
الحديث عند اقوى من الرأي واصحاب رأي حقيقة يجمعون على ان من جعل حديثه  
ان ضعيف الحديث عند اقوى من القياس والرأي وعلى ذلك بنى مذهبه والبرادير  
الضعيف في اصطلاح السلف ما يصحبه المتأخرون حسنا والمقصود ان السلف يجمع  
على ذم الرأي القياس المتألف في كتاب السنة وانه لا يحل العمل به لافتيه ولا قضاوان  
الرأي الذي لا يعلم مخالفته لايام ولا موافقته فضايته ان يسوغ العمل به عند الحاجة اليه  
من غير الزام ولا انكار على من خالف فقال ابن وهب اتق الله فان اكثر هذه المسائل رأها

قال ابن شهاب وهو يدكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وتكره السنين ان اليهود و  
 النصارى انما السليخ من العلم الذي كان بين ايديهم حين استيقوا الرأي بالاصل واقية  
 وذكر ابن جرير في كتابه في تفسيره لا ياراه عن مالك قال في بعض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في هذا الامر واستكمل فانما ينبغي ان يتبع هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يتبع الرأي فانما بين  
 الجمع الرأي جاء رجل اخبرني منه في الرأي فاتبعته فانت كذا جاء رجل غلبت وتبعته  
 وقال مالك لا ين ذهب ما علمت فقل في ذلك عليه صلى الله عليه وسلم فامكده في ذلك استقام  
 للناس قلادة سوء وقال سمعون ما ادري هذا الرأي سفكته الذي لمك واجتمع الناس به  
 الفروج واستخفت به الحفوق غدا ان ارينا رجلا صاكا فقلدناه وقال الامام احمد لا  
 الشافعي ورأي مالك ورأي ابي حنيفة كراه عندي رأي وهو عندي سواء وانما الحق  
 في الآثار واما الرأي المحمود فهو ايضا في الاعمال اول رأي ائمة الامة وابرهم واول اعظمهم  
 علماء واولهم تكفوا وصحهم قصودا واولهم حفظوا وانهم ادرى بكاد اصفاهم في هذا الذي  
 شاهدوا والتزليل وعرفوا التاويل وفيه سواء ما قيل في رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبهة لئلا يتم وعلمهم  
 قصودهم الى ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم الى صحبته والفرق بينهم وبين من  
 بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل فنبهة رأي من بعدهم في ذلك  
 كنبهة قد علموا في هذا هو الثاني في الرأي الذي يفسر النصوص في ذلك في هذه الآية  
 منها ويقرها في وجهها في طريق الاستنباط منها كقول ابن المبارك في قوله  
 الذي تمتل عليه الاثر وحسن من الرأي ما يفسر الشافعي في هذا هو الفهم الذي يحضر  
 الله سبحانه به من يشاء من عباده وهو رأي مستعمل في استدلال واستنباط من النص  
 وحسن او من نص اخر معه فهذا من الطيف فهم النصوص وادقه البشاش من الرأي  
 المحمود الذي في اطاب عليه الامة وتلقاه خلفهم عن سلفهم فان ما توطوا عليه من  
 الرأي لا يكون الاصول انما توطوا عليه من الرواية والرواية والامة معصومة فانما توطا  
 عليه من روايتها ورواها وهذا كان من سداد الرأي واصابته ان يكون شوري  
 بين اهله ولا ينفرد به واحد وقد مدح الله سبحانه المؤمنين بكون امرهم شوري بينهم



الزايع ان يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فان لم يجد هناك القرآن ففي السنة  
 فان لم يجد هناك المذنب فيبقى به الحلقاء الراشدين او ثبات منهم او واحد فان لم  
 يجد فيها كماله واحد من العلماء فان لم يجد احدهم برأيه في الظاهر اقرب من ذلك من  
 كتاب الله وسنة رسوله واقضية هذه الامور التي لا يفي بها سوى هذه الصلوات واستعمال  
 واقربهم بعضا عليهم والادلة على ذلك من الكتاب السنة كثيرة طرية عندنا وفيها  
 انارجحة عن الصلابة والسلف يطول ذكرها ويستند في مؤلفاتنا في الوقوف على القول  
 الله صلاهم العليم ثلثة وثمانون في كل عام في كل سنة او سنة قائمة او فريضة على ذلك  
 وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في رواية جماعة من الناس على  
 رجل فقال من هذا قالوا يا رسول الله رجل حارمة قال وما الحارمة قالوا لا علم لنا  
 بالناس العرب واعلم الناس بالعربية واعلم الناس بشعرهم واعلم الناس بما كان فيهم  
 العرب فقال هذا علم لا يتفقد ويحل لا يضر في الاحاديث في ذلك كثير في هذا بعضها  
 على بعض ورسالة عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري في الغنم والاعصاف واهل مكة  
 ذكر في كتابنا في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا  
 اصول الحكم والشهادة على كبره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا  
 والمفقهات فاطمة بصحيفة عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ولا يضر في هذا الموضع في هذا  
 الامن احتاج اليها واحتج بها وانما طعن فيها من لم يفرق بين افعال الفقهاء والفقهاء في كل  
 المصنف وغيره والاعتناء المستعمل في الاستدلال في ذلك الموضع في هذا الموضع في هذا  
 شبهة وقد وردت كلها في مواضع من القرآن والاحاديث في هذا الموضع في هذا  
 في المصنف الثاني هو الجمع بين هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا  
 المصنفين كقولهم تعالى في يشرقون في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا  
 وانما الحقوا احدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مخرج الصلابة الجامع بينهما في هذا  
 وهو قياس فاسد وامثلة هذه الامثلة على وجه البسط والتفصيل ذكرها في هذا الموضع في هذا  
 ان القيم في الاعلام لا يسمع هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا

في الحديث فيه نصاً عن الله ورسوله وهذا الحديث ذكرناه في رسالة القضاة وان كان  
 عن غير مسميين فهو صاحب معاذ فلا يضر ذلك لانه يدل على شهرة الحديث وان كان  
 حديث به الحديث بن عمرو جماعة من اصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا الباع والشهرة  
 من ان يكون عن واحد منهم ولو سمي كيف يشاء اصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل  
 والصدق بالحل الذي لا يحق ولا يعرف في اصحابه منهم ولا كان اب ولا جرح بل  
 اصحابه من افاضل المسلمين وخيارهم لا يشك اهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة  
 حامل لواحد الحديث وقد قال بعض ائمة الحديث اذا رايت شعبة في اسناد حديث  
 فاشد ديديك به قال ابو بكر الخطيب وقد قيل ان عبادة بن شيرواه عن عبد الرحمن  
 بن خنيس عن معاذ وهذا السناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على ان اهل العلم قد  
 نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى  
 لا وصية لوارث وقوله في البحر هو الظهور ما ذكره والجل ميتة قوله اذا اختلف المتبايعان  
 في الثمن والسلعة قائمة تحالفوا وتزاد البيع وقوله الدية على العاقلة وان كانت هذه الآحاد  
 لا تثبت من جهة الاسناد ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة ضحوا بصحتها عند من يطلب  
 اسناد لها فذلك الحديث معاذ فاما الاحتجاج به جميعاً فغفوا عن طلب الاسناد له انتهى كلامه  
 وقد جرت النبي صلى الله عليه وسلم لما اكرم ان يجتهد رأيه وجعل له على خطاه في اجتهاد  
 الراي لجزوا احد اذ كان قصداً لمعرفة الحق واتباعه وقد كان اصحاب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يجتهدون في النوازل ويقيسون بعض الاحكام على بعض ويعتبرون  
 النظم بنظيرة وقد اجتهد ابي ذر من النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الاحكام ولم يعنفهم كما امرهم  
 يوم الاحزاب ان يصاروا العصر في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصلاها في الطريق  
 وقال لمرء منا التأخير وانما اراد سرعه النهوض فنظر الى المعنى واجتهد اخرون في  
 اخروها الى بني قريظة فصلاها ليلاً نظراً الى اللفظ وهو كلاء سلف اهل الظاهر ولو لم يكن  
 سلف اهل المعاني والقرباس فامثلة اجتهاد الصحابة كثرة جداً استدل على مؤلفا مستفاد  
 وبالحجة فالصحابة مثلاً الى قاتع بنظائرهما وشبههما بامثاليها ووردوا بعضها الى بعض احكاماً



وفتح العلماء باب الاجتهاد ونحوه بطريقه ويدنو لهم سبيله والفقه اخص من الفهم  
وهو فهم مراد المتكلم من كلامه وهذا قد رزأنا على مجرد فهم وضع اللفظ في اللغة وحسب  
تفاوت الناس في هذا تفاوت مراتبهم في الفقه والعلم وقد كانت الصحابة ارفعهم لامة  
لمراد نبيها واتبع له وانما كانوا يدنون حول معرفة مراده ومقصوده ولم يكن احد  
منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعدل عنه الى غيره البتة والعلم  
بمراد المتكلم يعرف تارة من عموم لفظه وتارة من عموم معناه والحوال على الاول اوضح  
لارباب الالفاظ وعلى الثاني اوضح لارباب المعاني والفهم والتدبر وقد يعرض لكل  
من الفريقين ما يحل بمعرفة مراد المتكلم فيعرض لارباب الالفاظ التقصير بها عن  
عمومها وضمها تارة وتحميلها فوق ما اراد بها تارة ويعرض لارباب المعاني في انظر  
ما يعرض لارباب الالفاظ فهذه اربع افات هي منشأ غلط الفريقين وذكر في الاعلام  
امثلة لان ذلك واضح بالرأي والقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع واصحاب  
الالفاظ قصروا بمعانيها عن مراده والمقصود ان الواجب فيما علق الشارع الاحكام من  
الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظ ومعانيها ولا يقصر بها ويعطى اللفظ حقه وللمعنى  
حقه وقد مدح الله سبحانه اهل الاستنباط في كتابه واخبار اهل العلم ومعلوم ان  
الاستنباط انما هو استنباط المعاني والعلل ونسبة بعضها الى بعض فيعتبر ما يصح منها  
بصحة مثله وشبهه ونظيره ويلغى ما لا يصح هذا الذي يعقله الناس من الاستنباط  
قال الجوهري الاستنباط كاستخراج ومعلوم ان ذلك قد رزأنا على مجرد فهم اللفظ  
فان ذلك ليس طريقة الاستنباط اذ موضوعات الالفاظ لا تنال بالاستنباط وانما تنال  
به العلل والمعاني والاشباه والنظائر ومقاصد المتكلم والله سبحانه ذم من سمع ظاهرا  
عجرا فاذا دعه وافشاه وحمل من استنبط من اولي العلم حقيقة معناه قد اتينا على ذكر فوائد  
نافعة واصول جامعة في تقرير القياس والاحتجاج له لعلك لا تنظرونها في غير هذا الموضع  
ولا يغريب منها فلنذكر مع ذلك ما قبلها من النصوص والادلة على ذم القياس وان  
ليس من الدين وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالوجاهين قال تعالى فان ينازعكم

شيء فردوه الى الله والرسول واجمع المسلمين على ان الرد الى الله هو الرد الى كتابه والرد  
 الى الرسول هو الرد اليه في حضوره وحياته والى سنته في غيبته وبعد حياته والقياس  
 ليس بهذا ولا هذا ولا يقال الرد الى القياس هو من الرد الى الله والى الرسول وقال تعالى  
 انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اريد الله ولم يقل بما اريدت انت  
 وقال من لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون وفي اخرى هم الظالمون وفي الثالثة  
 هم الكفرون وقال اتبعوا ما انزل اليكم وقال وانزلنا اليك الكتاب تبينا لكل شيء  
 وقال اولم يكفهم اننا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقال قل ان ضللت فاني  
 اضل على نفسي وان اهتديت فبما يوحي اليي فالو كان القياس هدى لم يخص الله  
 فقالوحي وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم فتقى الايمان حتى  
 يوحى بحكمه وحده وهو حكيم في حال حياته وتحكيم سنته فقط بعد وفاته وقال  
 يا ايها الذين امنوا لا تقلوا بين يدي الله ورسوله اي لا تقولوا حتى يقول وقال  
 اليوم اكملت لكم دينكم فالذي اكمله الله سبحانه وبينه هو ديننا لا دين لنا سواه فان  
 فيما اكمله لنا القياس ما يفتنى عليه وقد اخبر الله سبحانه ان الظن لا يغني من الحق شيئا واخبر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الكذب الحديث في عذوه من عظم الظن ظن القياسين فانهم  
 ليسوا على يقين والله تعالى لم يكل شريعته الى اراءنا وقيستنا واستقينا طنا وانما وكلها  
 الى رسوله المبين عنه فما بينه عنه وحياتنا وما لم يبينه فليس من الدين ونحن  
 نناشدكم الله هل اعتمادكم في هذه القيسة الشبهية والاوصاف الحدية التخيلية  
 على بيان الرسول ام على اراء الرجال وظنهم وحديثهم والرسول صلى الله عليه وسلم  
 لم يقع امره الى القياس قط بل قد وضع عنه انه انكر على عمر قسامة محض القياس في  
 شأن الحلتين اللتين ارسل بهما اليهما فلبسهما قسامة ليس على التملك والانتفاع  
 والبيع وكسوتهما غيره وردها عمر قسامة التملك على لبسها قسامة اباح وعمر حرم قسامة  
 فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل واحد من القياسين وقال لعمر انما بعثت بها اليك لتسمع  
 وقال لا سامت لتستقها اخر النساءك والنبي صلى الله عليه وسلم تقدم اليهم في الحجر بالنص على تحريم



ليس فقط فقياساً قياساً خطيئته فاحدهما قياس اللبس على المالك والآخر قياس التماسك  
 على اللبس والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يتعدى إلى غيره ومما يابى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا يتعدى إلى اللبس وهذا عين بطلان القياس وامثلة ذلك كثيرة جداً لا يسع المقام  
 لسطرها وأما الصحابة فقد قال أبو هريرة لا ين عباس إذا جاءك أحد يث عن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فلا تضرب له الأمثال إلى غير ذلك من أقوالهم وكذا أقوال أئمة التابعين وتابعيهم فافهم  
 صرحوا بدم القياس وبطلانها والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال محمد بن سيرين القياس شوم واول من  
 قاس ابليس فهلك وإنما عذبت الشمس والقمر بالمقاييس قلت وكذا لم تعبد القبول والها  
 الا بالمقاييس وقال شيخنا الفاضل في السنة سيف قياسه وقال الشعبي السنة لم توضع  
 بالقياس قال ايضاً إنما هلكتم حين تركتم الآثار واخذتم بالمقاييس وعن ابن شبرمة قال  
 دخلت أنا وابو حنيفة على جعفر الصادق وقلت استمع الله بك هذا رجل من اهل العراق  
 له فقه وعقل فقال لي جعفر لعلمه الذي يقيس الدين برأيه ثم اقبل علي فقال هو النعمان  
 فقال له ابو حنيفة نعم اصلحك الله فقال له جعفر اتقي الله ولا تقس الدين برأيك فان اول من  
 قاس ابليس اذا امر الله بالسجود كادم وقال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ثم  
 قال لابي حنيفة اخبرني عن كلمة اولها شرك واخرها ايمان فقال لا ادري قال جعفر هي  
 لا اله الا الله فلو قال لا اله ثم اصلك كان مشركاً هذه كلمة اولها شرك واخرها ايمان ثم  
 قال وحيك ايها اعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله او الزنا قال بل قتل النفس فقال له  
 جعفر ان الله قد ركبك في قتل النفس شاهدين ولحم يقبل في التوبة الا اربعة فكيف يقوم  
 لك قياس ثم قال ايها اعظم عند الله الصوم او الصلوة قال لا بل الصلوة قال فما بال الصلوة  
 اذا حاضت تقضى الصيام ولا تقضى الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا تقس فانما تقف عند  
 نحن وانت اوضح من خالفنا بين يدي الله فنقول قال الله وقال رسول الله وتقول انت  
 واصحابك رأينا وفسنا في فعل الله بنا وبكم ما يشاء كما ذابوا العلم وفي الباب وايات عن جماعة من  
 العلماء لا تحصى كثرة وقال الشعبي وشك ان يصير الجهل علماً والعلم جهلاً قالوا وكيف يكون  
 هذا يا ابا عمر قال كنا نتبع الانار وما جئنا عن الصحابة رضي الله عنهم فاخذ الناس في غير ذلك

وهو القياس وعنه قال لان اتعني بعينة احب الي من ان اقول في مسئلة برأشي والعينة  
بالعين المهمة انحلاط تنقع في ابوال لابل حيناً حتى تظلي بها الابل من الجرب وكل احد  
بن حنبل ينكر على اصحاب القياس ويتكلم فيه بكلام شديد وهذا الباب واسع جداً  
ولو كان القياس حجة لما تعارضت الاقيسة وناقض بعضها بعضاً بحججه وبيانه لا شكا  
ولا تنهايت وعامة الاختلاف بين الامة انما نشأ من جهة القياس وهذا يدل على انه  
من عند غير الله وكان التنازع والاختلاف اشد شيء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اذا اراد  
من الصحابة اختلاف يسيراً في فهم النصوص يظهر في وجهه حتى كانا فقي فيه حب<sup>الروا</sup>  
ويقول اهل الامر ولم يكن بعد اشد عليه الاختلاف من عمر رضي الله عنه وتنازع  
الصحابة في عهد نزاع السير في قليل من المسائل واقرب بعضهم بعضاً على جهادة من غير دم ولا طعن فلما كانت خلا  
عثمان اختلفوا في مسائل السير فلما افضت الخلاف الى علي اصاب الاختلاف بالسيف والقوس انما ابعث الله  
رسوله صلى الله عليه وسلم قال علي لقضاته افضوا كما كنتم تقضون فاني اكره الاختلاف فارجوا ان اتوا  
كمات اصحابي وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان هلاك الامم من قبلنا انما كانت باختلاف فهم على  
انبيائهم والروايات في هذا الباب كثيرة لا تستقصى وهذا اخيض من فيض وقطر من  
بحر من دم القياس والرأي والاختلاف فليعرف الناظر في هذا المقام قدرة ولا يتعد  
طوره وليعلم ان وراء سوء يقينه بحار طامية وفوق مرتبته في العلم مراتب فوق السطح  
عالية فان وثق من نفسه انه من فرسان هذا الميدان وجملته هو لاء الاقران فليجلس  
مجلس الحكم بين الفريقين ويحكم بما رضى الله ورسوله بين هذين الفريقين فان الذين  
كله الله وان احكم الاله ولا ينفع في هذا المقام قاعدة المذهب كيت وكيت وقطع به جمهور  
من الاصحاب وتحصل لنا في المسئلة كذا وكذا وجهاً وصحح هذا القول خمسة عشر<sup>صح</sup>  
الاخر سبعة وان علانست عليه قال نص عليه فانقطع النزاع ولو ذاك النص في قرن  
الاجماع والناس انقسموا في هذا الموضع الى ثلث فرق فرقة قالت ان النصوص لا تحيط  
باحكام الحوادث وعلى بعض هو لا حتى قال ولا بعشر معشارها فالحاجة الى القياس  
فوق الحاجة الى النصوص ولعمري ان هذا مقدار النصوص في فهمه وعلمه ومعرفته



لا مقدار لها في نفس الامر واجتنب هذا القائل بان النصوص متناهية وحوادثها غير  
 متناهية واجاطة المتناهي بغير المتناهي في هذا احتجاج فاسد جدا من وجوه ذكرها المحقق  
 ابن القيم في الاعلام ولا يتسع لذكرها هذا المقام والسنة والقرآن كقيلان يحكم كل واحد  
 تحت ثبوت وانزلة تنزل انظر كقوله يعرف ذلك من شرح الله صدره للاسلام ولم يفسد عقله  
 ادراك الخاص والعامة وفرقة قالت القياس كله باطل محرم في الدين ليس منه وانكروا  
 القياس الجلي الظاهر حتى فرقوا بين المتماثلين وزعموا ان الشارع لم يشرع شيئا  
 محكمة أصلا ولا تفصيل خلقه وامره وهو لا مردوا من الحق المعلوم بالعقل والفطرة و  
 الشرع ما سلطوا به عليهم خصوصهم وصاروا من رد بدعة بدعة وقابل الفساد  
 بالفساد وفرقة قالت بالقياس لكن نفى الحكمة والتعليل والاسباب كابن الحسن  
 الاشعري واتباعه ومن قال بقوله من الفقهاء اتباع الائمة وليس عند اكثر الناس غير  
 اقول هؤلاء الفرق الثلاث وطالب الحق اذا رأى ما في هذه الاقوال من الفساد والتناقض  
 والاضطراب ومناقضة بعضها البعض ومعارضة بعضها البعض بقي في الحيرة فتارة يختار  
 الى فرقة منها له ما لها وعليه ما عليها وتارة يتردد بين هذه الفرق عينا تارة وشكلا  
 اخرى وتارة يلقي الحرب بينهما ويقف في النظارة وسبب ذلك خفاء الطريقة المشاهدة  
 الوسط الذي هو في المذاهب كالاسلام في الاديان وعليه سلف الامة وانتمها و  
 الفقهاء المعتمدون والعلماء المبرزون من اثبات الحكم والاسباب والغايات المحمودة  
 في خلقه سبحانه وامره واثبات لام التعليل وباء السببية في القضاء والشرع كما دلت  
 عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة فانفق عليه الكتاب والميزان ومن تامل  
 كلام سلف الامة وائمة السنة راه ينكر قول الطائفتين المخوفتين عن الوسط فينكر  
 قول المعتزلة المالكين بالقدر وقول الجهمية المنكرين للحكم والاسباب والرحمة فلا يرضون  
 لانقسام بقول احد من هؤلاء وعامة البدع الحديثة في اصول الدين من قولها بان  
 الطائفتين الجهمية والقدرية والمقصود اظهر كما انقسموا الى ثلاث فرق في هذا الاصل  
 انقسموا في فرعه وهو القياس الى ثلاث فرق فرقة انكرته بالكلية وفرقة قالت به وانكرت الحكم

والتعليل والمناسبات والفرقتان اختلفت النصوص عن تناولها بجميع احكام المكلفين  
 وانها اختلفت على القياس والصواب وراعى ما عليه الفرق الثلاث وهو ان النصوص محيطة  
 باحكام الاحداث ولم يجهلنا الله ولا رسوله على ما يقيس بل قد بين الاحكام كلها  
 والنصوص كافية وافية والقياس الصحيح مطابق للنصوص قصدا وليلان الكتاب  
 والميزان وقد تحققت دلالة النص او لا يبلغ العالم فيعدل الى القياس ثم قد يظهر موافقة  
 للنص فيكون قياسا صحيحا وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الامر لا بد من موافقته  
 او مخالفته ولكن عند المجهول قد يخفى موافقته او مخالفته وكل فرقة من هذه الفرق  
 الثلاث سدا على انفسهم طريقا من طرق الحق فاضطروا الى توسعة طريق اخر  
 اكثر مما يحتمله وبيان ذلك يستدعي مؤلفا مستقلا وقد عقد الحافظ ابن القيم الاحكام  
 فصولا في بيان شمول النصوص واعنائها عن القياس وفي بيان انه ليس في الشريعة  
 شيء على خلاف القياس وان ما يظن مخالفة للقياس فاحد الامرين لازم فيه ولا بد  
 اما ان يكون القياس فاسدا ويكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع وذكر  
 لذلك امثلة كثيرة بشرح وبسط لا يتصور فرفقه ثم قال في هذا كتابه يسيرة تطالعك  
 على ما وراءها من انه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة  
 الذين لا يعلمون فيه يخالف وان القياس الصحيح دائر مع اوامرها ونواهيها وجودا  
 وعدمها كما ان المعقول الصحيح دائر مع اخبارها وجودا وعدمها فلهما بحمد الله ولا رسوله بما  
 يناقض صحيح العقل ولم يشرع ما يناقض الميزان والعقل انتهى وههنا الجائز في  
 التقليد وانقسامه الى ما يحرم القول فيه والافتاء به والى ما يجب المصير اليه الى  
 ما يسوغ من غير ايجاب قد اطل الحافظ ابن القيم في الاملام في تفصيل القول في ذلك  
 الى كرايس طويلة وحرر احتجاج المقلدين وادلتهم واجاب عن كل حجة ودليل لهم  
 جوابا شافيا كافيا وفيما لم يغادر شيئا من الرد على المقلدين وذكر احد اوثانين  
 وجهان للاحتجاج عليهم وليس الكلام على ذلك من غرضنا في هذا الكتاب وما الحق  
 ابحاثه هذه بالافراز وجعلها كتابا مستقلا مع ضم كلام القاض العلامة محمد بن علي الشوكاني



في مؤلفاته في التقليد وهو ايضا كثير جدا في مؤلفات مستقلة وغصون الجنا  
ومسائل في تفسيره فتح القدر وغيره حاصل ذلك كله يرجع الى انواع ثلاثة احدها  
الاعراض عما انزل الله وعدم الالتفات اليه كالتفاء بتقليد الأباء الثاني تقليد من  
لم يعرف المقلد انه اهل لان يؤخذ بقوله الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهورها  
الدليل على خلاف قول المقلد وقد ذم الله سبحانه هذه الانواع الثلاثة من التقليد  
في غير موضع من كتابه وهذا التقليد هو ما اتفق السلف والائمة الاربعة على ضمه وتعميم  
وفي الحديث من اتقى بغيا بغير ثبوت فانما اتى بها على من افتاء وفيه دليل على تحريم الافتاء  
بالتقليد قال ابو عمر والثبت الحجة التي ثبت بها الحكم باتفاق الناس وحدا العلم النبوي  
وادراك المعلوم على ما هو من بان له الشيء فقد علمه والمقلد لا علم له لم يفقه في  
ذلك ومن ههنا قال بالبحثي

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجاهل بالتقليد

والاتباع في الدين مسوخ والتقليد ممنوع والاتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي  
صالحه وطيبه ثمره من بعد في التابعين مخير والتقليد الرجوع الى قول قائل بالحجة  
وقد نهي الائمة الاربعة عن تقليدهم وروا من اخذ اقوالهم من حجة وانما حدثت  
هذه اليدعة بدعة التقليد في القرن الرابع ثم دهم على مسان النبي صلى الله عليه وسلم  
وحين نشأت هذه الطريقة تولد عنها معارضة النصوص بالاجماع المجهول انفتح باب  
وصار من لم يعرفه الخلاف من المقلدين اذا اخرج عليه بالقرآن والسنة قال هذا خلاف  
الاجماع وهذا هو الذي اكره الائمة الاسلام وعابوا من كل ناحية على من ارتكبه وكذا  
من ادعاه قال احمد الامام من ادعى الاجماع فهو كاذب وقال اذا سمعتم يقولون اجماع  
فاتمهم وانما يصار الى الاجماع فيما لم يعلم فيه كتاب ولا سنة ثم حدثت بعد هو كلام  
فرقة هم اعداء العلم واهله قالوا اذا نزلت بالمفتي او الحاكم نازلة لم يخرج ان ينظر  
فيها كتاب الله ولا سنة رسوله صالحة ولا اقوال الصحابة بل الى ما قاله متبوعه ومن  
جعله عيارا على القرآن والسنة فما وافق قوله افق به وحكم به وخالفه لم يجز له ان يفتي

والفتي بين فتية  
وبين النوع الاول  
ان الاول غلط  
كأنه من العلم  
بجده هو الحجة  
فهو اولها بالعلم  
سبيل في الحسن

ولا يفتني به وإن فعل ذلك تعرض لعزاه عن منصب القوى والحكم وهذا من أعظم  
 أخبايات فرقة التقليد على الدين ولو أنهم لم يواحد هم ومرتبتهم وأخبارهم  
 عما وجدوه من السواد في البياض من أقوال لا علم لهم بضمها من باطلها لكان لهم هذا  
 مما عند الله ولكن هذا مبلغهم من العلم وهو معاد أنهم لأهله والقيامين لله بحجة قال  
 أبو عمرو ليس أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله قد خفي عليه بعض أمر مني فذكر ذلك  
 لخصايا الخافين القدير في الأعلام اسمها ثم قال وهذا باب لو تتبعناه لجاء سفر كبير  
 انتهى إذا كان قد خفيت أشياء على الصحابة رضي الله عنهم فكيف على من لم يبلغ شأناهم  
 من بعدهم وإنما يحرض الناس في هذا الزمان على ما قاله الآخر فالأخروا كلها تأخذ  
 أخذوا كلامه وهموا وأكادوا يحجبون كلام من فوقه حتى تجد اتباع الأئمة أشد الناس  
 هم الكلامهم وأهل كل عصر إنما يفنون ويفضون بقول الأدي فالأدي إليهم وكما  
 بعد العهد إذا كان الكلام المتقدم هموا ورغبة عنه ولو كشف الغطاء وحقت الحقائق  
 لرأوا نفوسهم وطريقهم مع أهل الأئمة كما قال قائل  
 نزلوا بمكة في قبائل هاشم ونزلت بالكبداء بعد نزل

ولكن قد ضمن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا تزال طائفة من أمته على الحق لا يضرهم  
 من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة وهو لا هم أولو العلم والمعرفة بأمر  
 الله به رسوله فالهم على بصيرة دينية بخلاف المقلد الأعمى الذي قد شهد على نفسه  
 بأنه ليس من أولي العلم والبصائر والمقصود أن الذي هو من لوازم الشرع فالمناسبة  
 والاقتداء وتقدريم النصوص على أراء الرجال وتحكيم الكتاب والسنة في كل ما يتنازع  
 العلماء وأما الزهد في النصوص والاستغناء عنها بأراء الرجال ونقد بعضها عليها و  
 الإنكار على من جعل كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة نصب عينيه وعرض أقوال  
 العلماء عليها ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله وليجة فطالقة من لوازم الشرع ولا هم  
 الذين لا يابكون رابطا له وهذا لون والأشباع لون واختلاف امتي انسداد باب الاجتهاد على  
 أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان عند هؤلاء الكفرة قد خلت عن قلوبهم حجة



وأمر به فيهما من تكلم بالعلم والحق ولم يحل لأحد أن ينظر في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
 لأخذ الأحكام منها ولا يفتي ولا يقضي بما فيها حتى يعرضه على قول مقالدة ومثوب فان  
 وافقه حكم به وافق به وإلا رده ولم يعمله وهذا قول كجائز قد بلغت من الفساد  
 والبطالين والتناقض والقول على الله بلا علم فباطل بحججه والزهد في كتابه وسنة رسوله  
 وتلقى الأحكام منها ما يبلغها ويأبى الله إلا أن يتم فورة ويصدق قول رسوله صلى الله عليه وسلم  
 الأرض من فائمه بحجة ولن تزال طائفة من أمته على محض الحق الذي بعثه به وإنه  
 لا يزال أن يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجد لها دينها ومن مصاب  
 الدنيا وعجائبها تجوز الاختيار والاجتهاد والقول في دين الله بالرأي والقياس لأئمة  
 الفقه وعدم تجوز ذلك لحفاظ الإسلام بدور الأيام وصدر الأنام واعلم الأمة  
 بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة وفما وافقهم كقول الشافعي وابن راهويه  
 والبخاري ووافدين علي ونظرهم على سعة علمهم بالسنن وعرفهم على الصحيح منها  
 والفقير وتخرجهم في معرفة أقوال الصحابة ودقة نظرهم ولطف استخراجهم  
 للدلائل ومن قال منهم بالقياس فقياسه من أقرب القياس إلى الصواب فابعد  
 عن الفساد وأقرب إلى النصوص مع شدة ورعهم وما مضى منهم الله من حجة المؤمنين  
 لهم وتعظيم المسلمين علماءهم وعامة لهم فإن أجمع كل فريق منهم يرجع  
 متبوعه بوجه من وجه التراجع في نقد زمان أو زهد أو ورع أو لقاء فييوخ  
 وأئمة لم يلزمهم من بعده أو فقه أمكن غير هؤلاء كلهم أن يقولوا لهم جميعاً بقولكم  
 هذا أن لم تألفوا من التناقض يوجب عليكم أن تتركوا قول متبوعكم لقول من هو  
 أقدم منه من الصحابة والتابعين واعلم وأورع وأزهد وأكثر اتباعاً وأجل فائين  
 اتباع الصحابة من اتباع الأئمة المتأخرين في الكثرة والجلالة فما الذي جعل الأئمة  
 باتباعهم أسعد من هؤلاء باتباعهم وفي الأعلام فصل مستقل في تحريم الافتاء  
 الحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص  
 وذكر أجماع العلماء على ذلك لا تطول الكلام بدكر ما فيه من الأدلة والآيات الدالة

على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وآله أيضا كثيرة جدا وكان في ذلك امثلة كثيرة بالنقص من الحكمة  
بالمثابة لا تكاد تخرج من حجة صالحة منها في الاعلام وبلغوا الى المثال الصالح السبعين  
تحرر فصولا نفيسة طيبة في بيان تفيد الفتوى واختلافها بحسب الامكنة  
والاحوال والنيات والعوائد وهو فصل عظيم النفع جدا وقع بسبب الجهل به غلط  
عظيم على الشريعة اوجب من الحرج والمشقة وتكاليف ما لا مبدل اليه وما يعلم ان  
الشريعة الباهرة التي هي في اعلى رتب المصالح لا تأتي به فان الشريعة مبناها و  
اساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهدى كل لها ورحمة كل لها ومصالح كل لها و  
حكمة كل لها فكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضدها وعن  
المصلحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة وان ادخلت فيها  
بالتأويل عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في ارضه وحكمته الدالة  
عليه وعلى صدق رسوله اتمرد دالة واصدقها وهي نورة الذي ابصر به المبصرون  
وهداة الذي اهتدى المصتدون وشفاه التام الذي بهدوا وكل عليل وطريق  
المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سائر السبيل فهي قرة العيون و  
حياة القلوب وازالة الارواح فهي لها الحياة والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة  
وكل خير في الوجود فانما هو مستفاد منها وحاصل بها وكل نقص في الوجود فسد به  
من اعضائها ولو لم يسوم قد بقيت تحريم الدنيا وطوي العالم في العصمة للناس وقوام  
العالم وبها يسلك الله السموات والارض ان تزولا فاذا اراد الله تعالى خراب الدنيا و  
طى العالم رفع اليه ما يقع من رسومها فالشريعة التي بعث الله بها رسوله هي عماد العالم  
وفطرحى الفلاح والسعادة في الدنيا والاخرة وهذا الاحمال تفصيل ذكره في الاعلام  
بامثلة صحيحة عن السقام لا يحتمل ان كرها هذا المقام ونحت كل مثال من هذه الامثلة  
مسائل ومباحث وقواعد وحقائق يطول ذيلها ثم ذكر بعد ذلك فصلا في داحيل التي  
احد ثها الفقهاء وضرب لها امثلة كثيرة يبلغ عددها الى المثال الخامس عشر بعد المائة  
وذكر تحت كل مثال منها خارج منها فجاء الكتاب سفير الكبر ثم حرر فصلا في جواز الفتوى



من الأئمة السلفين والعلماء والفقهاء والحنابلة وغيرهم من أئمة أهل البيت  
 وإن قرئوا إلى أئمة السلفين والفقهاء والحنابلة وغيرهم من أئمة أهل البيت  
 عليه وعلى آله وصحبه وسلم ما كان المراد بالرسول أقرب كان الصواب أصح  
 بحسب البحث لا بحسب كل فرد فرد من الناس بل لكل المفضلون في العصر المتقدم أكثر  
 من المفضلين في العصر المتأخر وهكذا الصواب في أقوالهم أكثر من الصواب في أقوال  
 من بعدهم فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كاللغات التي يقيمون  
 في الفضل والدين ولعله لا يسع الفتى والحاكم عند الله أن يقتني ويحكم بقول فلان  
 وفلان من المتأخرين من مقلدي الأئمة ويأخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوى والحكم  
 بقول البخاري والبخاري واسحق بن راهويه وعلي بن المديني ومحمد بن نصر المروزي وأمثالهم بل  
 يترك قول ابن المبارك والأوزاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحمازة  
 زيد وسفيان بن سلمة وأمثالهم بل لا يلتفت إلى قول ابن أبي ذئب والزهري والليث  
 بن سعد وأمثالهم بل لا يعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم بن سالم  
 وعطاء وطاوس وجابر بن زيد وأبي وائل وجعفر بن محمد وأضرابهم عما يسوغ الأخذ  
 به بل يرى تقلد قول المتأخرين من اتباع من قلده على فتوى أبي بكر الصديق وعمر وعثمان  
 وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر  
 وابن الزبير وعبد بن الصامت وأبي موسى الأشعري وأضرابهم فلا يذري ما عذرهم  
 عند الله تعالى إذا سوى بين أقوال أولئك وفتاواهم وأقوال هؤلاء وفتاواهم  
 فكيف إذا زعموا عليها فكيف إذا عاين الأخذ بها حكما وإفتاء ومنع الأخذ بقول الصحابة  
 واستحالة عقوبة من خالف المتأخرين لها وشهد عليه بالبدعة والضلالة ومخالفة  
 أهل العلم وأنه يكيد الإسلام بالله لقد أخذ بالمثل المشهور رعتني بدلانها وانسلت  
 وهي ورثة الرسول باسمه وكسأهم أثوابه وربما هم بداهة وكثير من هؤلاء يصح  
 ويصح ويقول ويعان أنه يجب على الأمة كلها الأخذ بقول من قلدهناه ديننا ولا يجوز  
 الأخذ بقول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة وهذا كلام من أخذ به

وتقلد ولاية الله تعالى ويجزيه عليه يوم القيامة الجزاء الأولي والذي ندين الله به ضد  
 هذا القول والرد عليه كما فصل في ذلك صاحب الأعلام والذي لا يستخاف غيره  
 هو القصد في هذا الباب أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح عنه شيء  
 آخر يبيح ما كان الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا نتركه  
 بخلاف أحد من الناس كما أن كان لا راويه ولا غيره أذن من الممكن أن ينسب الراوي  
 الحديث أو لا يحضره وقت الفتيا ولا يتفطن لدلالته على تلك المسئلة أو يتناول فيه  
 تأويلًا مرجوحًا أو يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الأمر أو يقلد  
 غيره في فتواه بخلافه لا اعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه ولو قد  
 انتفاء ذلك كله ولا سبيل إلى العلم بانتفاءه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم يجب  
 مخالفته لما رواه سقوط عدالتهم حتى بلغت سيئاته حسناته ومخالف هذا الحديث  
 الواحد لا يحصل له ذلك ثم الواجب علينا عند فقد الحديث الأخذ بفتاوى الصحابة  
 ثم بفتاوى التابعين إذا لم تكن مخالفة للنصوص وهكذا يجب المصير في تفسير القرآن  
 إلى أقوالهم إذا لم تكن مخالفة للغة العربية التي نزل بها القرآن ووردت بها السنة ثم  
 الأخذ بفتاوى أهل العلم بالحديث وهم الحفاظ كأصحاب الأمهات الست من  
 يدانيهم في هذا العلم الشريف وأما الفتوى بما في كتب الفروع وصحف المذاهب  
 الأربعة وغيرها فهو فتيا بما أمر به الله ولا رسوله بل بما أراه متبوعه ومطاعه أو نفسه  
 وإبليس فهو الحكم بالطاعة تحت إجازة الله سبحانه وتعالى عن ذلك وهذه فوائد ملة  
 لا مندوحة للمفتي وللمن يجير الفتيا عن الإطلاع عليها والعلم بها

**فائدة** استئلة السائلين أربعة أنواع خاصة لها الأول السؤال عن الحكم يقول ما  
 حكم كذا وكذا الثاني السؤال عن دليل الحكم الثالث عن وجه دلالته الرابع الجواب  
 عن معارضة فإن سأل عن الحكم فلم يستول حاله أن يكون عالما أن يكون عالما به  
 الثانية أن يكون جاهلا به فإن كان جاهلا به حرمه الفتاء بل أعلم فإن فعل فعليه  
 الله وأثم المستفتي فإن كان يعرف في المسئلة ما قاله الناس ولم يبين للصواب



من اقرهم فله ان يذكره فيقول فيها الخلاف بين العلماء وحكيه ان امكنه و  
ان كان عالما بالحكم فليسائل حاله ان يكون قد حضره وقت العمل وقلنا  
السؤال فيجب على المفتي المبادرة على الفور الى جوابه فلا يجوز تاخير البيان عن وقت  
الحاجة والثانية ان يكون قد سأل عن الحادثة قبل وقوعها فهذا لا يجب على المفتي  
ان يجيبه عنها وقد كان السلف الصيب اذا سئل احد هم عن مسألة يقول للسائل  
هل كانت او وقعت فان قال لا لم يجبه وقال دعنا في عافية هذا لان الفتوى بالراي لا  
الاعتدال ضرورة فالضرورة تلجئ كما تلجئ الميتة عند الاضطراب وهذا انما هو في مسألة  
لانص فيها ولا اجماع عند من يقول بحجته فان كان فيها نص او اجماع فعليه ان يلجئ  
بحسب الامكان فمن سئل عن علم فكتبه اجماع الله تعالى يوم القيامة بلجام من نار وهذا  
اذا من المفتي غائلة الفتوى فان لم يامن غائلتها وخاف امسك عنها ترجيح الراجح  
اعلى المفسدين باحتيال اذا هما وقد امسك النبي صلى الله عليه وسلم عن نقض الكعبة  
واعادتها على قواعد ابراهيم عليم لاجل حدثان عهد قريش بالاسلام وان ذلك ربما  
نفرهم عنه بعد الدخول فيه وكذلك ان كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما  
سأل عنه وخاف المستؤل ان يكون فتنة للمسك عن جوابه قال ابن عباس لو سأل  
عن تفسير آية وما يؤمنك اني اخبرتك بتفسيرها كبرت به اية جلاله وانكرته ولم يرد ذلك فوالله  
فانك لا يجوز للمفتي ان يعدل عن جواب المستفتي عما سأل عنه الى ما هو انفع له منه  
ولاسيما اذا تضمن ذلك بيان ما سأل عنه وذلك من كمال علم المفتي ونقصه وصحة  
وقد قال تعالى ستلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فالوالدين والاقراب  
واليتامى والمساكين والى السبيل وما انفقوا من خير فان الله به عليم فسألوا عن المنفق فاجابهم  
بذكر المصروف اذ هو اهم مما سألوا عنه ونبههم عليه بالسياق مع ذكره لهم في موضع  
اخر وهو قوله قل المفسر وهو ما سهل عليهم اتفاقه ولا يضرهم ارجاءه فانك لا تجوز  
للمفتي ان يجيب السائل بالكثر مما سأل عنه وهو من كمال نصحه وعلمه وارشاده ومن عا  
ذلك فقلقة عليه ومضيق عنه وضعف نصحه وقد ترجح البخاري على ذلك في صحيحه

سلم  
 قلمت و قلمت و قلمت  
 من ذكرك فوكد تعالى  
 عن الابله فلي  
 للناس من ايج فاس  
 سبب ظهور العلل  
 ثم لما نال شرا  
 على التدبير  
 ياخذ في التقصص  
 عن حكمة ذلك  
 المواقف للناس  
 ما نام مع الحزم  
 وسماهم و موافقت  
 اكثر عبادهم و  
 كانوا قد ساءوا  
 فقد اعيدوا عن  
 ساءوا عنه و فقط  
 يتجمل فانهم قالوا  
 يبدو و في مقام  
 الزيادة حتى  
 في النقص  
 الحسن خان

فقال باب من اجاب السائل بكثرة ما سأل عنه ثم ذكر حديث ابن عمر رضي الله عنهما  
 عنهما ما يلبس المحرم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا  
 الخفاف الا ان لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين فمثل <sup>يلبس</sup> عمامة  
 المحرم فاجاب عما يلبس وتضمن ذلك الجواب عما يلبس فان ما لا يلبس محصور وما يلبسه  
 غير محصور فان كل هذه النوعين وبينهم حكم الخف عند عدم النعل وقد سألوه عن الوضوء  
 بماء البحر فقال لهم هو الطهور مائة واحل ميتته **فائدة** من فقه المفتي ونصحه اذا  
 سأل المستفتي عن شيء فمنعه منه وكانت حاجته تدعو اليه ان يدل له على ما هو حلال  
 له منه فيسد عليه باب المحذور ويفتح له باب المباح وهذا لا يتأتى الا من عالم ناصح  
 مشفق قد تاجر الله وعامله بعلمه في مثاله في العلماء مثال الطبيب العالم الناصح في  
 الاطباء يحى العليل عما يضربه ويصف له ما ينفعه فهذا بيان اطباء الاديان والابدان  
 وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما بعث الله من نبي الا كان حقا عليه ان يدل امته  
 على خير ما يعلم لهم وينهاهم عن شر ما يعلم لهم وهذا شأن خلفاء الرسل وورثتهم  
 من بعدهم وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم ان يشتري صاعا من تمر لجيد بصاعين من  
 الردي ثم دله على الطريق المباح فقال يع الجمع بالدراهم ثم اشتري بالدراهم جديدا  
 فمنعه من الطريق المحرم وادشده الى الطريق المباح ولما سألته عبد المطلب بن ربيعة  
 والفضل بن عباس ان يستعملوهما في الزكاة ليصيبا ما يزوجان به فمنعهما من ذلك  
 وامر ابن حرد وكان على الخمس ان يعطيهما ما ينكحان به فمنعهما من الطريق المحرم  
 وفتح لهما الطريق المباح وهذا اقتداء منه بربه تبارك وتعالى فانه يسأله عبد الحاجة  
 فيمنعه اياها او يعطيه ما هو اصلح له وانفع منها وهذا غاية الكرم والحكمة **فائدة**  
 اذا فتى المفتي للسائل بشيء ينبغي له ان يبينه على وجه الاحتراز عما قد يذهب اليه الوهم  
 منه من خلاف الصواب وهذا باب لطيف من ابواب العلم والنصح والارشاد  
 ومثال هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافرا ولا ذمير في عهد فتأمل كيف اتبع جملة  
 الاولى بالثانية رغبوا في هذا ارساء الكفار مطلقا وان كانوا في عهد هم فانه لما قال

سأله عن ما يلبس المحرم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا الخفاف الا ان لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين











البعيد وقوله من والفان ذي الذكر واما اقسامه مخلوقة التي هي آيات دالة عليه فكثير جدا  
**ثالث** ينبغي السفي أن يغني بلفظ النص مهما أمكنه فانه يتضمن الحكم والدليل مع  
 البيان التام فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه في احسن بيان وقول  
 الفقيه المعين ليس كذلك وقد كان الصحابة والتابعون والائمة الذين سلفوا على  
 منها جهود يتحرون ذلك غاية التحري حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النص  
 واشتقوا لهم الفاظا غير الفاظ النصوص فاجب في ذلك هجر النصوص ومعلوم ان تلك  
 الالفاظ لا تفي بما تفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجران  
 الفاظ النصوص والاقبال على الالفاظ الحادثة وتعلق الاحكام بها على الامة من الفساد  
 ما لا يعلمه الا الله فالفاظ النصوص عصمة ورجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد  
 والاضطراب ولما كانت هي عصمة واصولهم التي اليها يرجعون كانت علومهم صحيحا من علوم  
 من بعدهم وخطأ هم في الاختلافات اقل من خطأ من بعدهم ثم التابعون بالنسبة  
 الى من بعدهم كذلك وهم جراحوا لما استحكمت هجران النصوص عند الكلدانيين والاهواء والبدع  
 كانت علومهم في مسائلهم وادلتهم في غاية الفساد والاضطراب والتناقض وقد كان  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اسئلا عن مسألة يقولون قال الله تعالى اذ قال رسول الله  
 كذا وفعل كذا ولا يعدلون عن ذلك ما وجد اليه سبيلا قط ومن تأمل اجوبتهم وجد  
 شغلا لما في الصدوق لما طال العهد وبعد الناس من نور النبوة صار هذا عيبا عند  
 المتأخرين ان يذكر في اصول دينهم وفروعه قال الله وقال رسول الله اما اصول  
 دينهم فصرحوا في كتبهم ان قول الله وقول رسول الله لا يفيد اليقين في مسائل اصول  
 الدين وانما يحتج بكلام الله ورسوله فيها الحشرية والجسمية والمشبهة واما فروعهم فقتلوا  
 بتقليد من اختصروا بعض المختصرات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسوله ولا  
 عن الامام الذي زعموا أنهم قلده دينهم بل عملهم فيما يفتنون ويقضون به ويتقاولون  
 به الحقوقي ويبيحون به الفروج والدماء والاموال على قول ذلك المصنف واجلهم عند  
 نفسه وزعيمهم عند بني جنسه من يستحضر لفظ الكتاب ويقول هكذا قال وهكذا لفظ



والحلال ما أحله ذلك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب ما أوجبه والباطل ما  
 أبطله الصحيح ما صحه وإني أفتي في مثل هذا الأمان فقد دفعنا إلى امرئ نزيه من الحق  
 الله صبيحاً وتبع الفروج والأموال والدماء إلى ربها عجيباً تبدل فيه الأحكام وبقلب الحلال  
 بالحرام وبجعل المعروف فيه أعلى مراتب المنكرات والمنكر الذي لم يشرعه الله ورسوله  
 من أفضل القربات الحق فيه غريب وأغرب منه من يعرفه وأغرب منهما من يدعي  
 إليه وينصح به نفسه والناس قد فلق له فائق الأصباح صبحه عن غيايب الظلمات  
 وأبان له طريقه المستقيم بين تلك الطرق الكائبات وأبانه بعين قلبه ما كان عليه  
 رسول الله صالماً وأصحابه مع ما عليه أكثر الخلق من البدع المضللات دفع له علم الهدى  
 فثمر إليه ووضع له الصراط المستقيم فقام واستقام عليه فطوبى له من وحيد على كثرة  
 السكان غريب على كثرة البحيرات بين أقوام رؤيتهم قذراً ألعينون وشجى الحلق وكذب  
 النفوس وخفى الأرواح وغمر الصدور ومرض القلوب أن انصفتهم لم تقبل طبيعتهم نصاً  
 وإن طلبت منهم فإين الثريا من يد الملقس قد انكست قلوبهم وعي غلبهم مطوهم  
 رضوا بالاماني واستلوا بالخطوط وحصلوا على الحرمان وخاضوا بحار العلم لكن بالدر غاوى  
 الباطلة وشقا شق الهديان ولا والله ما ابتلت من وشية قدامهم ولا زلت به عقولهم  
 أحلامهم ولا يعضت به لياهم واشرفت بنورة إياهم ولا ضحكت بالهدى ولكن منه ربوة  
 الدفاتر أذ بليت بمداة أقلامهم انفقوا في غير شيء لغاش الأنفاس وانعوا أنفسهم  
 وحيروا من خلفهم من الناس ضيعوا الأصول فحرموا الوصول وأعرضوا عن الرسالة  
 فوقعوا في مهاجمة الحيرة وببدأ الضلالة والمقصود أن العصمة مضمونة في انفاظ  
 النصوص ومعانيها في التريان وأحسن تفسير من رام أدراكها في الحق من غير  
 مشكاتها فهو عليه عسير غير يسير **قائل** لا ينبغي للمفتي الموفق إذا زلت به الشبهة أن يثبت من  
 قلبه الافتقار لتحقيق الحائي لا العلي مجرداً إلى صلوات الصواب ومعالم الخير وهادى القلوب  
 فأبانه الصواب ورفقه له طريق السداد ويأله على حكمه الذي شرعه لعباده في هذا  
 المستعلة فتى فرغ هذا الباب فقد قرع عراب التوفيق وهدى سعادته من فضله به أنه كثر





مسودة ولا اظهر من كذب على الله وظل دينه وان استبروا بما امر يعلموا فقد كذبوا على الله  
جهلا وان اصابوا في الباطن واخذوا بما امر باذن الله لم يضر في الاخبار به وهو اسوء حال من التقاض  
اذا راى القاحشة وحدها فخير بها فانه كاذب عند الله وان اخبر بالواقع فان الله لم ياذن  
له في الاخبار بها الا اذا كان رابع اربعة فاذا كان كاذبا عند الله في خبره مطابق لخبره حيث  
لم ياذن له في الاخبار فكيف من اخبر عن حكمه بما لم يعلم ان الله حكيم به ولم ياذن له في  
الاخبار به قال الله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا  
على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم  
وقال تعالى فمن اظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذا جاءه واللكذب يستلزم التاكيد  
بالحق والصدق وقال تعالى ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا ولو انك تعرضون على يهود يقول لا شهادة لهم  
الذين كذبوا على الله الا لعنة الله على الظالمين وهؤلاء الايات ان كانت في حق المشركين في الكفر  
فانها امتنا ولن من كذب على الله في توحيد ودينه واسماؤه وصفاته افعاله ولا تتناول المخطي المجرم  
اذا بذل جهده واستفرغ وسعته في اصابة حكم الله شرعا فان هذا هو الذي فرضه الله عليه فلا تتناول  
المطيع لله وان اخطأ والله اعلم قال الله حكيم الله ورسوله يظهر على اربعة السبل الراوي لسان المفتي  
ولسان الحاكم والشاهد الراوي يظهر على لسانه لفظ حكم الله ورسوله والمفتي يظهر على لسانه  
معناه وما استنبط من اللفظ والحاكم يظهر على لسانه الاخبار بحكم الله وتقيد الشاهد  
يظهر على لسانه الاخبار بالسبب الذي ثبت به حكم الشارع والواجب على هؤلاء الاربعة  
ان يخبروا بالصدق المستند الى العلم فيكون عالمين بما يخبرون به صادقين في  
الاخبار به واقفة احد هو الكذب والكتمان فتقوى كتمان الحق وكذب فيه فقد حاد الله تعالى  
في شرعه ودينه قد اجري الله تعالى سنته ان يحوي عليه بركة علمه ودينه ودنياه اذا  
فعل ذلك كما اجري عاقبة سبحانه في الباطن اذ انما او كان يحق بركة تبعها ومن  
الترم البيان في مرتبته بوزنه في علمه ووقته ودينه ودنياه وكان مع النبيين  
والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا اذ ذلك الفضل من الله وكفى  
بالله عليما ان كان يحزل الحق من سلطانة وبالحق يقليه عن وسوسة وانجزا من جنس العمل

فجاء احد هؤلاء بعرضه الله عن سلطان المطالبة والكرامة والنجدة والتعظيم الذي يليه  
اهل الصديق والسياسة وبليته ثوب الهوان والفتن اخرى بان عياده فاذا كان يوم القيمة  
جازى الله سبحانه من يشاء من الكاذبين الكاذبين بطمس الوجوه وريدها على اديارها كما  
طمس وجه الحق وقابضه عن وجهه جزاء وفاقا وما يك بطلام العبد **فان** لا يجوز  
للمفتي ان يشهد على الله وعلى رسوله <sup>صلواته</sup> بان احل كذا او حرم كذا او وجهه او كرهه الا بما يعلم ان  
الامر فيه كذا <sup>لواحد</sup> فانص الله ورسوله على ان لا يخبره او يخبره او كرهته ولما ما وجد في كتابه  
الذي يلقى عن قتل دينه فليس له ان يشهد على الله ورسوله وبغير الناس بل لا  
علم له بحكم الله ورسوله قال غير واحد من السلف ليحل كذا كمر ان يقول احل الله كذا  
وحرم الله كذا فيقول الله اه كذبت لمر احل كذا وحرم كذا وثبت في صحيح مسلم من حد  
بريد بن الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا حاصرت حصنا  
فسالوا ان تخرجهم على حكم الله ورسوله فلا تخرجهم على حكم الله ورسوله وان كان في التخييب  
حكم الله فيهم ام لا ولكن اخرجهم على حكمك **فان** الله المفتي اذا سئل عن  
مسئلة فاما ان يكون قصد السائل فيها معرفة حكم الله ورسوله واما ان يكون قصد  
معرفة ما قال الامام الذي شهر المفتي نفسه باتباعه تقليد دون غيره من الائمة واما  
يكون مقصوده ما ترجع عند ذلك المفتي وما يعتقده فيها الاعتقاد وعله ودينه وامانه  
فهو يرضى بتقليد <sup>هـ</sup> وليس له عرض في قول الامام بعينه فهذا اجناس الغيا التي ترجع  
على المفتين ففرض المفتي في القسم الاول ان يحجب بحكم الله ورسوله اذا عرفه وتيقنه لا  
يسعه غير ذلك واما في القسم الثاني فاذا عرف قول الامام بنفسه وتيقنه فله ان يحجب  
ولا يحل له ان ينسب اليه القول ويطلق عليه انه قوله بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي  
حفظها او طالعها من كلام المنسبين اليه فانه قد اخطأت احوال الائمة وفتاواهم  
باحوال المنسبين اليهم واختلافهم فليس كل ما في كتبهم منصوصا عن الائمة بل كثير  
منهم يخالف نصهم وكثير منهم لا نص لهم فيه وكثير منهم يخرج على فتاواهم وكثير  
منهم اقواله بلفظ لا معناه فلا يحل لحدان يقول هذا قول فلان ومذهبه الا ان يعلم

قال الحافظ ابن القيم  
سبحه شيخ الاسلام  
فيما عرفت من قوله  
فقلت في هذا  
قال في هذا  
ما قول في قوله  
الذي عرفت من قوله  
الائمة في قوله  
فان الله المفتي  
فان الله المفتي





فيكتب يجوز كذا ويصح كذا ويتعقد بشرطه فارسل اليه يقول تاتينا فتا ومنك فيها  
 يجوز او يتعقد او يصح بشرطه ونحن لانعلم شرطه فاما ان تبين شرطه واملا فتكتب ذلك  
 قال وسمعت شيخنا يقول كل احد يحسن ان يفتي بهذا الشرط فانه اي مسألة وردت  
 يكتب فيها يجوز بشرطه او يصح بشرطه او يقبل بشرطه ونحو ذلك وهذا ليس بعلم ولا  
 يفيد فائدة اصلا سوى حيرة السائل وتبادله وكذلك قول بعضهم في فتاواهم  
 في ذلك الى رأي الحاكم فيما سبحان الله والله لو كان الحاكم شرعا واشباهه لما كان  
 احكام الله ورسوله الى رأيه فضلا عن احكام زماننا فانه المستعان وعليه التكلان  
 وسئل بعضهم عن مسألة فقال فيها خلاف فقيل له كيف يعمل المفتي فقال  
 يختار له القاضي احد الذين هبوا قال ابو عمرو بن الصلاح كنت عند ابي السعادي  
 ابن الاثير الجزري فحك لي عن بعض المفتين انه سئل عن مسألة فقال فيها قولان فاخذ  
 بروي عليه وقال هذا جيد الفتوى ولم يخلص السائل من عمايته ولم يأت بالمطو  
 قلت وهذا فيه تفصيل فان المفتي المتكلم من العالم المطمع به قد يتوقف في الصواب  
 في المسئلة المتلاع فيها فلا يقدم على الجزم بغير علم وغاية ما يمكنه ان يذكر الخيارات  
 فيها للسائل وكتيرا ما يسأل الامام احمد وغيره من الائمة عن مسألة فيقول فيها قولان  
 وقد اختلفوا فيها وهكذا كثير في اجوبة الامام احمد لسعة علمه وورعه وهو كثير  
 كلام الامام الشافعي يذكر المسئلة ثم يقول فيها قولان وقد اختلف اصحابه هل يفتي  
 القولان اللذان يحكيهما الى مذهبه وينسب ان اليه ام لا على طريقين واذا اختلف  
 علي بن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم من الصحابة ولم يتبين  
 للمفتي القول الراجح من اقولهم فقال هذه مسألة اختلف فيها فلان وفلان من  
 الصحابة فقد اتفقوا الى ما قد عليه من العلم قال ابو اسحق الشيرازي سمعت ابا الطيب  
 الطبري يقول سمعت ابا العباس الحضري يقول كنت جالسا عند ابي بكر بن داود  
 الظاهري فحاجته امرأة فقالت ما تقول في رجل له زوجة كاهن مسكيا ولا هو  
 مطلقها فقال لها اختلف في ذلك اهل العلم فقال فانك ترون قوما بالصبر والاحتساب



وتبحث على التطلب والاكساب وقال قائلون يومئذ لا اتفاق ولا يحل على الطلاق طهرهم  
المرأة قوله فاعادت المسئلة فقال يا هذه اجبتك عن مسئلتك وارشدك على  
طلبك وليست بساطان امضيه ولا قاض فاقضي ولا زوج فارضى فانصر في  
فان شدة اذا سئل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحل له ان يلزم بالعمل به بل لا  
يسوغه على الاطلاق حتى ينظر في ذلك الشرط فان كان يخالف حكم الله ورسوله  
فلا حرمة له ولا يحل له تنفيذه ولا تسويغ تنفيذه وان لم يخالف حكم الله ورسوله فينظر  
هل فيه قرينة او رجحان عند الشارع ام كان لم تكن فيه قرينة ولا رجحان لم يجب التزام  
ولم يحرم ولا ينقض مخالفته وان كان فيه قرينة وهو راجح علم خلافة فلينظر هل يغترب  
التزامه والتقييد به ما هو اوجب الى الله ورسوله وارضى له وانفع للمكلف واعظم  
تحصيل المقصود الواقف من الاجرة فان فات ذلك بالتزامه لم يجب التزامه ولا  
التقييد به قطعا وجازا العدل بل يستحب الى ما هو اوجب الى الله ورسوله وانفع للمكلف  
واكثر تحصيل المقصود الواقف وفي جواز التزام شرط الواقف في هذه الصورة تفصيل  
ذكره صاحب الامام وان كان فيه قرينة وطاعة ولم يغترب بالتزامه ما هو اوجب الى الله ورسوله  
منه وتساوى هو وغيره في تلك القرينة وتحصيل غرض الواقف بحيث يكون  
هو غير طريقين موصولين الى مقصوده ومقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه  
التزام الشرط بل له العدل عنه الى ما هو اسهل عليه وابق به وان ترجح موجب الشرط  
وكان قصد القرينة والطاعة فيه اظهر وجب التزامه فهذا هو القول الكل في شروط  
الواقفين وما يجب التزامه منها وما يسوغ وما لا يجب ومن سلك غير هذا المسلك  
تناقض اظهر تناقض ولم يثبت له قلم يعتمد عليه والمقصود انما هو التعاون على البر  
والنقوى وان يطاع الله ورسوله بحسب الامكان وان يقدم من قد معه الله ورسوله  
وبغيره من اخوة الله ورسوله ويعتبر ما يعتد الله ورسوله ويلغي ما ألغاه الله ورسوله  
واين في كلام الله ورسوله او حصل من الصراحة ما يدل على ان لصاحب المال ان يقف  
ما اراد غلام من اراد بشرط ما اراد ويجب على الحكام والمفتين ان ينفذوا ما وقفوا عليه بشرط

فتأمل ليس العفة ان يطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل الا اذا علم السائل انما  
سأل عن احد تلك الانواع بل اذا كانت المسئلة تحتاج الى التفصيل استقصاه كما  
استفصل النبي صلى الله عليه وآله ما عرلما اقربا والزاهل وجد منه مقلد مائة او حقيقته فلما اجاب  
عن الحقيقة استقصاه هل به جنون فيكون اقراره غير معتبر ام هو عاقل فلما علم  
عقله استقصاه هل احسن ام لا فلما علم انه قد احسن اقام عليه الحد ومن هذا  
قوله صلى الله عليه وآله هل على المرأة من غسل اذا هي اخلت فقال نعم اذا رأت الماء  
فمضمّن هذا الجواب الاستفصال بانها يجب عليها الغسل في حال ولا يجب عليها في حال  
ومن ذلك ان ابن ام مكتوم استقتاه هل يحل له رخصة ان يصلي في بيته فقال هل  
تسمع النداء قال نعم قال فاجب فاستقصاه بانه يسمع النداء او لا يسمعه ومن ذلك  
انه لما استفتي عن رجل وقع على جارية امراته فقال ان كانه استكرها في حره وعليه  
مثلها وان كانت طارعتة في له وعليه لسيدتها مثلها وهذا كثير في فتاوى صلى الله عليه وآله  
التنبه على وجوب التفصيل اذا كان يجرد السؤال محتملا فكثيرا ما يقع غلط المفتي في هذا  
القسم فالفتي ترد عليه المسائل في قالب متنوعة جدا فان لم يتفطن لحقيقة السؤال وافق  
هالك واهلك فتارة تورد عليه المسئلتان صورتها واحدة وحكمهما مختلف فيجمع بين  
ما فرق الله ورسوله بينه وتارة تورد عليه المسئلتان صورتها مختلفة وحقيقتيهما واحدة  
وحكمهما واحد فيذهل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة فيفرق بين ما جمع  
الله بينه وتارة تورد عليه المسئلة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف ولفظ حسن  
فيتبادر الى تسويغها وهي من باطل الباطل وتارة بالعكس فلا اله الا الله كرهنا منبلة  
اقدام وعمل او هام وما دعي محقق الى حق الا اخرج الشيطان على لسان اخيه وولي من  
الانس في قالب تنفر عنه خفا فيش البصائر وضعفاء العقول وهم اكثر الناس واحدا  
احد من باطل الا اخرج الشيطان على لسان وليه من الانس في قالب مزيف يستخف  
به عقول ذلك الضرب من الناس فيستخفون به واكثر الناس نظرهم قاصر على الصور لا  
يتجاوزها الى الحقائق فهم محبوسون في سجن الالفاظ مقيدون بقيود العبارات كما قال تعالى



وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض زخرف القول  
 غرورا ولو نشاء ربك ما فعلوه فلهم وما يفترون قال الحافظ ابن القيم اذكر لك من هذا  
 مثالا وقع في زماننا وهوان السلطان امر ان يلزم اهل الذمة بتغيير عمامتهم وان تكون  
 خلاف اللون عمام المسلمين فقامت لذلك قيامتهم وعظم عليهم وكان في ذلك  
 من المصالح واعزاز الاسلام واذهال الكفر ما قرت به عيون المسلمين فالق الشيطان على  
 السنة اولياته واخوانه ان صوّوا فتيا يتوصلون بها الى ازالة هذا العيار وهي ما تقول  
 السادة العلماء في قوم من اهل الذمة الرنواب لباس غير لباسهم المعتاد وزى غير  
 زىهم المألوف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والفلوات وتجرى عليهم  
 السفهاء واذا وهم غاية الايذاء فهل يسوع الامام ردهم الى زىهم الاول واعادتهم الى ما  
 كانوا عليه مع حصول التمييز بعلامة يعرفون بها اهل ذلك يخالف للشرع ام لا  
 فاجابهم من منع التوفيق وصدد عن الطريق بجواز ذلك وان الامام اعادتهم الى ما كانوا  
 عليه قال شيخنا فاجاءتني الفتوى فقلت لا يجوز اعادتهم ويجب ابقاءهم على الزى الذي  
 يتميزون به عن المسلمين فلهو اثر غير الفتوى ثم جازاها في قالب اخر فقلت لا يجوز  
 اعادتهم فلهو اثر اتوا بها في قالب اخر فقلت هي المسئلة المعينة وان خرجت في  
 قالب شر ذهب الى السلطان وتكلم عند بكلام عجب عنه الحاضرون فاطبق القوم على  
 ابقائهم والحمد لله ونظاثر هذه الحادثة اكثر من ان تحصى سيما ان الله كرم توصل هذه الطريق  
 الى ابطال حق واشبات باطل واكثر الناس انما هم اهل ظواهر الكلام واللباس و  
 الافعال واهل النقد منهم الذين يعبرون عن الظاهر الى حقيقة وباطنه لا يباخون  
 عشر معشار غيرهم ولا قريبا من ذلك **فائدة** اذا سئل عن مسألة من الاشياء  
 لم يجب عليه ان يذكر موانع الارش فيقول بشرط ان لا يكون كافرا ولا رقيقا ولا قاتلا واذا  
 سئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لام فله  
 كذا وكذا ذلك اذا سئل عن الاعام وينبئهم ربى الاخرة فلا بد من التفصيل ومن تأمل  
 اجوبة النبي صلى الله عليه وسلم وجد يستفصل حيث تدعو الحاجة الى الاستفصال ويتركه

قلت افرق بين الموضوعين  
 ان السؤال المطلق في  
 الصورة الاولى هل علي  
 العارث الذي لم يغير  
 مانع من البلباس كما لو  
 سئل عن رجل باع  
 اقمعة وخرج او اقمعة  
 لم يجب عليه ان يذكر  
 موانع الصورة من الخمر  
 والسكر وغيره من الاضداد  
 يكون للاجتماع في ذلك  
 من الموضوعين

حينئذ لا يحتاج اليه ويحيل فيه مرة على ما علم من شرعه ودينه من شرويط الحكم ولو ابعده  
بل هذا كثير في القرآن كقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله تعالى فلا تحل له من بعد  
حتى تنكح زوجا غيره وقوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا  
الكتاب من قبلكم ولا يجب على المتكلم والمفتي ان يستوعب شرائط الحكم وموانعه كلها  
عد ذكر المسئلة ولا ينفع السائل والمتعلم قوله بشرطه وعدم موانعه ونحو ذلك فلا يمان  
انهم من بيان الله ورسوله صلى الله عليه وسلم كان هادي الصحابة والتابعين **فتاوى لا يجوز**  
المقلدان يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة منه سوى انه قول من قلده  
دينه قال الحافظ ابن القيم هذا اجماع من السلف كالصمد وصرح به الامام احمد والشافعي  
وغيرهما قال ابو عمرو بن الصلاح قطع ابو عبد الله الحلي امام الشافعيين بما وراء النهر  
القاضي ابو الحسن الرقياني صاحب بحر المذهب وغيرهما بان لا يجوز للمقلدان يفتي بما هو  
مقلد فيه وذكر الجويني عن شيخه ابي بكر القفال الروزي انه لا يجوز لمن حفظ كلام صاحب  
مذهب ونصوصه ان يفتي ان لم يكن عارفا بنصوصه وحقائقه كما لا يجوز للعامة الذي  
جمع فتاوى المفتين ان يفتي بها قال ابو عمر وفعل هذا من علة دناءة في اصناف المفتين  
المقلدان ليسوا على الحقيقة من المفتين ولكنهم قاموا بمقام المفتين وادعوا عنهم  
فعدوا منهم وسبيلهم في ذلك ان يقول مثلاً من ذهب الشافعي كذا وكذا ومقتض  
مذهبه كذا وكذا وما اشبه ذلك من ترك من مضافه ذلك الى امامه فان كان ذلك  
التقاء منه بالمعلق عن الصريح فلا بأس قال الحافظ ابن القيم وما ذكره ابو عمر حسن الا ان  
صاحب هذه المرتبة يحرم عليه ان يقول قال الشافعي كذا لما لا يعلم انه نصه الذي افتى به  
او يكون شهرته بين اهل المذهب شهرة لا يحتاج معها الى الوقوف على نصه كشهرة مذهب  
في البحر بالبسملة والقنوت في الفجر وجوب تبييت النية لصوم القرض من الليل ونحو ذلك  
فاما ما يجد في كتب من انتسب الى مذهب من الفروع فلا يسعه ان يضيفها الى نصه  
ومذهبه بمجرد وجودها في كتبهم فكثيرا من مسئلة لا نص فيها البتة ولا ما يدل عليه  
وكثيرا من مسئلة نصها على خلافها وكثيرا من مسئلة اخلاف المتسبب اليه





**فتأثير** إذا عرفت العملي حكم حادثة بدليلها فهل له أن يفتي به ويسوغ لغيره تقليده  
 فيه ففيه ثلاثة أوجه الشافعية وغيرهم أحد ما يجوز لأنه قد حصل له العلم بحكم تلك الحادثة  
 عن دليلها كما حصل للعالم وإن تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل ودفع  
 المعارض له فهذا قد رزاه على معرفة الحق بدليله الثاني لا يجوز له ذلك مطلقا لعدم  
 الاستدلال وعدم علمه بشروطه وما يعارضه ولعله يظن دليلا ما ليس بدليل الثالث  
 أن كان الدليل كتابا أو سنة جاز لا فتاء وإن كان غيرهما لم يجوز لأن القرآن والسنة خطأ  
 لجميع المكلفين فيجب على المكلف أن يعمل بما وصل إليه من كتاب به وسنة تنبيه صلا  
 ويجوز له أن يرشد غيره إليه ويدله عليه **فتأثير** ذكر ابن بطيعة في كتابه في الخلع عن  
 الإمام أحمد أنه قال ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى تكون فيه خمس خصال الأولى  
 تكون له نية فإن لم تكن له نية لم يكن له عليه نور ولا على كلامه نور الثانية أن يكون  
 حلم ووقار وسكينة الثالثة أن يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته الرابعة الكفاية  
 والامضفة الناس الخامسة معرفة الناس انتهى وهذا ما يدل على جلالة أحمد رحمه الله من  
 العلم والمعرفة فإن هذه الخمسة هي حائز الفتوى أي شيء عن نقص منها ظهر الخلل في الفتوى  
 بحسبه وإظهار في الأعلام في بيان هذه الخمسة **فتأثير** دلالة العالم المستفتي  
 على غيره من وضع خطره جدا فليست نظر الرجل ما يجد من ذلك فإنه متسبب بدالته أما  
 الكذب على الله ورسوله في أحكامه أو القول عليه بلاء علم فهو إمام معين على الأمر والعدل  
 وإمام معين على البر والتقوى فليست نظر الإنسان إلى من يدل عليه وليست والله به وكان  
 شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله شديد التحجب لذلك قال ابن القيم ذلك مرة بحضرة على  
 مفتي أو مدعي فانه يري وقال مالك حله دعه فقد رأى رجل بيعة بن أبي عبد الله  
 سيكي فقال ما يبكيك فقال استفتي من لا علم له وظهر في الإسلام امر عظيم قال لبعض  
 يفتي هنا الحق بالسجن من السراق قال بعض العلماء فكيف لو رأى بيعة زمانا وقدام  
 من لا علم عنده على الفيا وقربته عليها وصداع التكلف اليها مع قلة الخبرة وموت الأسرة  
 وشوم الأسرة وهو من أهل العلم منكرا وغريب ليس له في معرفة الكتاب والسنة





فان كانت ظاهرة فالاولى الكذل لانه اعانة على البر والتقوى وشهادة للمفتي بالصواب وبرائة  
 من الكبر والحية وان كانت خفية بحيث يظن بالملك ذلك انه وافقه تقليدا محضا فان اعلمه  
 ايضاح ما اشكاه الاول وزيادة بيان او ذكر قيد او تنبيه على مراغفله فاجواب المستقل او  
 وان لم يمكنه ذلك فان شاك ذلك وان شاء اجاب مستقلا **فان قيل** يجوز للمفتي ان  
 يفقي اباه وابنه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له وان لم يجز ان يشهد له ولا يقضي له  
 والفرق بينهما ان الافتاء يجري مجرى الرواية فكانه حكم عام بخلاف الشهادة والحكم فانه  
 يخص المشهود له والمحكوم له ولهذا يدخل الراوي في حكم الحديث الذي يرويه ويدخل  
 في حكم الفتوى الذي يفتيه ولكن لا يجوز له ان يحايي من نفسه فيفتي اباه وابنه او صديق  
 بشيء ويفتي غيرهم بضد محاباة بل هذا يقدح في عدالته الا ان يكون سببا يقتضيه  
 التخصيص غير المحاباة ويجوز له ان يفتي نفسه كما يفتي غيره وقد قال النبي عليه السلام  
 استفت قبلك وان افتاك للمفتون نعم لا يجوز له ان يفتي نفسه بالرخصة وغيرها بالمنع او  
 بخلاف نفسه قول الجواز لغيره قول المنع قال شيخ الاسلام سمعت بعض الامراء يقول عن  
 بعض المفتين من اهل زمانه تكون عندهم في المسئلة ثلاثة اقوال احدها الجواز والثاني  
 المنع والثالث التفصيل فاجوازهم والمنع لغيرهم وعليه العمل **فان قيل** لا يجوز للمفتي  
 ان يعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح ولا يعتد به بل يكفي في العمل  
 بمجرد كون ذلك قولاً قاله امام او وجه اذهب اليه جماعة فيعمل بما شاء من الوجوه و  
 الاقوال حيث رأى القول وفق ارادته وغرضه عمل به فارادته وغرضه هو العيار وبها  
 الترجيح وهذا حرام باتفاق الامة وهذا مثل ما حكى القاضي ابو الوليد الباجي عن بعض  
 اهل زمانه ممن نصب نفسه للفتوى انه كان يقول ان الذي لصل يقي علي اذا وقعت  
 له حكومة او فتيا ان افتيه بالرواية التي توافقه وقال واخبرني من اتق به انه ثقت له  
 واقصة فافترأه جماعة من المفتين بما يضره وانه كان غائبا فلما حضر سألهم بنفسه  
 فقالوا له لم نعلمك بوجه الاستدلال بالرواية الاخرى التي توافقه قال وهذا مما لا خلاف  
 بين المسلمين ممن يعتد بهم في اجالة فلا يجوز العمل بالافتاء في دين الله بالتشهي والتخدير



وموافقة الغرض في طلب العقل الذي يوافق غرضه وغرض من يحكيه فيعمل به  
ويقتي ويحكم به على عدوه ويقتيه بضده وهذا من اتسق الفسوق والكبر الكبر  
والله المستعان **فأئدة** المفتون الذين نصبوا أنفسهم للفتوى أربعة أقسام  
أحدها العالم بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة فهو المجتهد في الأحكام النوازل  
يقصد فيها موافقة الأدلة الشرعية حيث كانت ولا ينافي اجتهاده تقليد غيره  
أحيانا فلا يجد أحدا من الأئمة إلا وهو مقلد من هو أعلم منه في بعض الأحكام وقد  
قال الشافعي في موضع من الحج قلته تقليد العطاء فهذا النوع هو الذين يسوغ لهم  
الإفتاء ويسوغ استفتاؤهم ويتأدى بهم فرض الاجتهاد وهم الذين قال فيهم النبي صلى الله  
عليه وسلم بعثت هذه الأمة على رأس كل مائة من يجد طمعا دينها وهو غرض من الله لا يزال  
يغرسهم في دينه وهم الذين قال فيهم علي بن أبي طالب لن تخلقوا الأرض من قاتل  
لله بحجة النوع الثاني مجتهد مقيد في مذهب من انتم به فهو مجتهد في معرفة قضاؤه  
وأقواله ومأخذه وأصوله عارف بها متمكن من التخرج عليها وقياس ما لم ينص من انتم عليه  
على منصوصه من غير أن يكون مقلدا لإمامه في الحكم ولا في الدليل لكن سلك طريقه في  
الاجتهاد والفتيا ودعا إلى مذهبه ورتبه وقرره فهو موافق له في مقصده وطريقه  
وقد ادعى هذه المرتبة من الحنابلة القاضي أبو يعلى علي بن موسى في شرح الأشاد  
الذي له ومن الشافعية خلق كثير وقد اختلف الحنفية في أبي يوسف ومحمد  
وزفر بن الهذيل والشافعية في المزني وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي  
والمالكية في أشهر بن عبد الحكم وابن القاسم وابن وهب والحنابلة في أبي حامد  
والقاضي هل كان هؤلاء مستقلين بأجتهاد أو متقيدين بمذاهب انتم على  
ولين ومن تأمل أحوال هؤلاء وفتاواهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لانتم  
في كل ما قالوه وخلافهم لهم اظهر من أن ينكروا أن كان منهم المستقل بالمسكون وتب  
مؤلا دون الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد النوع الثالث من هو مجتهد في مذهب  
نسب إليه محروقه بالدليل متقن لفتاواه عالم بها لكن لا يتعد أقواله وفتاواه ولا يخالفها

وإذا وجد نص إمام لم يعدل عنه إلى غيره البتة وهذا شأن أكثر المصنفين في مذاهب  
 اثنتهم وهو حال أكثر علماء الطوائف وكثير منهم يظن أنه لا حاجة به إلى معرفة الكتاب  
 والسنة والقريبين فلكونه يخرج بنصوص إمامه في عدة كنصوص الشارع قد اكتفى بها  
 من كلالة النصب المشقة وقد كفاها الإمام استنباط الأحكام ومونة استخراجها من  
 النصوص وقد رى إمامه وقد ذكر حكماً بدليله فيكفي هو بذلك الدليل من عند  
 بحث عن معارض له وهذا شأن كثير من أصحاب الرجوع والطرق والكتب المطولة  
 والمختصرة وهو لا يدعون الاجتهاد ولا يقرن بالتقليد وكثير منهم يقول اجتهادنا في  
 المذاهب فرأينا اقربها إلى الحق مذهباً منا وكل منهم يقول فالبعض إمامه يزعم  
 أنه أدل بالاتباع من غيره ومنهم من يغلو فيوجب اتباعه ويمنع من اتباع غيره فيالله  
 العجب من اجتهادهم ونقصهم إلى كون متبعين ومقلدين هم أعلم من غيره أحق بالاتباع  
 ممن سواه وإن مذهبهم هو الراجح والصواب دائماً بعد اجتهادهم في كلام الله  
 ورسوله على غاية البيان وتضمنه بحجج الكبر وفصل الخطاب وبراهينه من التناقض و  
 الاختلاف والاضطراب فتعدت بهم همهم واجتهادهم عن الاجتهاد فيه ونهضت  
 بهم إلى اجتهاد في كون إمامهم أعلم الأمة وأولها بالصواب أقواله في غاية القوة وموافقة  
 السنة والكتاب والله المستعان النوع الرابع طائفة تفقهت في مذاهب من انتسبت  
 إليه وحفظت فتاواه وفروعه واقرت على انفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه  
 فإن ذكر الكتاب والسنة يومياً في مسألة فيلعب وجه التبرك والفضيلة لأعلى وجه  
 الاحتياج والعمل وإذا رأوا حديثاً صحيحاً خالفوا القول من انتسبوا إليه أخذوا بقوله وتركوا  
 الحديث وإذا رأوا باباً بكر وعمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم قد اختلفوا في مسألة  
 لا مامهم فتأخلفوا أخذوا بفتيا إمامهم وتركوا فتاوى الصحابة قائلين إمامنا أعلم به  
 منا ونحن قد قلنا به فلا نتعداه ولا نخطاه بل هو أعلم بما ذهب إليه منا ومن عداه هؤلاء  
 فتكلف متخلف قد دنا بنفسه عن رتبة المشتغلين وقصر عن درجة الخاصين فهو  
 مكذوب مع المكذوبين وإن ساء حاله القدر واستقل بالجواب قال يجوز بشرطه يصح بشرطه



ويجوز ما لم يمنع مانع شرعي ويرجع في ذلك إلى رأي الحاكم ونحو ذلك من الأجوبة التي  
يحسنها كل جاهل ويستفي منها كل فاضل ففتاوى القسم الأول من جنس توقيعات  
نوابهم وخلفائهم وفتاوى النوع الثاني والثالث من جنس توقيعات خلفاء نوابهم  
من عدلهم فتشيع بما لم يطمث به العلماء محال للفصل في كل طائفة من الطوائف  
متحقق نفيه وعمالك له متشبهه فتأمل إذا كان الرجل مجتهدا في مذهبه ما لم  
يكن مستقلا بالاجتهاد فهل يفتي بقول ذلك الإمام على قولين وهما وجهان لأصحاب  
الشافعي واحد أحدهما يجوز ويكون متبعه مقلد ليس له وإنما له مجرد النقل عن  
الإمام والثاني لا يجوز له أن يفتي لأن السائل مقلد له لا ليس له وهو لم يجتهد له  
والسائل يقول له أنا قلدك فيما تقتني به والتحقيق أن في هذا تقصيرا فان قال له  
السائل أريد حكم الله في هذه المسئلة أو أريد الحق أو ما يخلصني ونحو ذلك لم يسمع  
ألا أن يجتهد له في الحق ولا يسمع أن يفتيه بمجرد تقليد غيره من غير معرفة بانه  
حق أو باطل وإن قال أريد أن أعرف في هذه النازلة قول الإمام ومذهبه سأخبره  
بالأخبار به ويكون ناقلا له ويبقى كذلك على السائل فالدرك في الوجه الأول على المفتي  
وفي الثاني على المستفتي فتأمل هل يجوز للمجتهد التقليد المقتضى العمل بفتاواه من غير اعتبار  
بالدليل الموجب لصحة العمل بها فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعي فمن منعه قال  
يجوز بغير اجتهاده لو كان مجرد النظر عند نزول هذه النازلة أما وجوبا وأما استحبابا  
على النزاع المشهور وأعله لو جد النظر أرجح النظر عن قوله الأول والثاني يجوز وعليه  
عمل جميع المقلدين في أقطار الأرض وخيار ما يابى بهم من التقليد تقليد الأموات  
ومن منع منهم تقليد الميت فأنما هو شيء يقول بلسانه وعمله في فتاواه وأحكامه محال  
والأقوال لا تنوب موت قائمها كما لا تنوب الأخبار بموت راويها وناقضات فتأمل في الاختيار  
تقبل التجري والانتظام فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم مقدر في غيره وفي باب  
إبوابه كمن استفرغ وسعه في نوع العلم بالفرائض وأدلتها واستنبطها من الكتاب السنة  
دون غيرها من العلوم أو في باب الجهاد والخرج وغير ذلك فهذا ليس من باب الاجتهاد فيه

ولا تكون معرفته لما اجتهد فيه مسوعة له الافتاء بما لا يعلم في غيره وهل له ان يفتي  
 في النوع الذي اجتهد فيه ثلاثة اوجه اصحها الجواز وهو الصواب المقطوع والثاني المنع والثالث الجواز  
 في الفرائض وغيرها فحجة الجواز انه قد عرف الحق بدليله قد بذل جهده في معرفة الصواب فحكمة ذلك  
 حكم الاجتهاد المطلق في سائر الانواع وحجة المنع تعلق ابواب الشرع واحكامه بعضها ببعض فليس لبعضها  
 مظنة للتقصير في الباب النوع الذي عرفه لا يخفى الارتباط بين كتاب النكاح والطلاق والعدة  
 وكتاب الفرائض وكذلك الارتباط بين كتاب الجهاد وما يتعلق به وكتاب الحدود والاقضية  
 والاحكام وكذلك عامة ابواب الفقه ومن فرق بين الفرائض وغيرها يرى انقطاع احكام  
 قسمة الميراث ومعرفة الفروض ومعرفة مستحقها عن كتاب البيوع والاجارات والرهون وغيرها  
 وعدم تعلقاتها وايضا فان عامة احكام الميراث قطعية وهي منصوص عليها في كتاب الله  
 واما من بذل جهده في معرفة مسألة او مسئلتين فيجوز له ان يفتي بهما في اصح القولين وما وجها  
 لاصحاب احمد وهل هذا الامر بالتبليغ عن الله ورسوله وخبري الله من اعان الاسلام ولو بشرط  
 كلمة خير او منع هذا من الافتاء بما علم خطأ المحض وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله في رواية والفتا  
 فاما من افق الناس فليس بل هل الفتوى فهو امر عاص من اقره من ولاية الامور على ذلك  
 فهو اثر ايضا قال ابن الجوزي ويلزم ولي الامر منعهم كما فعل بنو امية وهو لا يمتزلة من بدل  
 الركب وليس له علم بالطريق ومنزلة من لا معرفة له بالطب وهو يطيب الناس بل هو اسوء  
 حالا من هو لا علمهم واذا تعين على ولي الامر منع من لم يجس التظيب من مداواة فكيف  
 بمن لم يعرف الكتاب السنة ولم يتفقه في الدين وقد روى احمد وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم مرفوعا من افق بفتيا بغير علم كان اثم ذلك على الذي افتاه وفي الصحيحين من حديث عبد الله  
 بن عمر بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله ان يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال  
 ولكن يقبض العلماء فاذا بقي عالهم اتخذ الناس رؤسا جهالا ففسدوا فافتوا بغير علم فضلوا  
 واضلوا وفي اثر مرفوع ذكره ابن الجوزي وغيره من افق الناس بغير علم لغتة ملائكة  
 السماء وملائكة الارض وكان مالك يقول من سئل عن مسألة فنبغي له ان قبل  
 ان يجيب ان يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله  
 وكان شيخنا رضي الله عنه  
 شديد الانكار على هؤلاء  
 فسمعته يقول قال لي  
 بعض هؤلاء اصحاب  
 قسمة على الفتوى فقلت  
 له يكون على اخي ابن  
 الطبيب فقلت لا يكون  
 على الفتوى فقلت لا يكون  
 نور الحسن خان سكره



ثم يجيب فيها وسئل عن مسألة فقال لا أدري فقيل لها انها مسألة خفيفة  
 سهلة فغضب وقال ليس في العلم شيء خفيفا سمعت قول الله عز وجل اناس اتقوا  
 قولنا ثقيل فالعلم كله ثقيل ضابط ليسئل عنه يوم القيامة وقال ما اتيت حتى تشهد <sup>بشيء</sup>  
 اني اهل لذلك قال لا ينبغي لرجل ان يرمى نفسه اهل الاشياء حتى يسأل من هو اعلم منكم  
 اتيت حتى سألت ربيعة ومحيي بن سعيد فامراني بذلك ولو خياني انهيته قل واذا  
 كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تصعب عليهم للسائل ولا يجيب احدهم  
 في مسألة حتى ياخذوا بي صاحبه مع ما رزقوا من التوفيق والطهارة فكيف بنا الذين  
 غطت الذنوب والخطايا قلوبنا وكان رحمه الله اذا سئل عن مسألة فكانه واقف بين الجنة والنار  
 وقال غطاء ابن ابي رباح ادركت اقواما كان احدهم ليسئل عن الشيء فيتكلم والله  
 لا يدري وسئل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال لا أدري حتى اسأل جبرئيل فساله فقال هوها  
 وقال لا ما احد من عرض نفسه للفتيا فقد عرضها لاهل عظيم الا انه قد تلجى الضرورة  
 وسئل الشعبي عن شيء فقال لا أدري فقيل لا تستحي من قولك لا أدري وانت فقيه  
 اهل العراق فقال ولكن الملائكة لم تستحي حين قالوا لا علم لنا الا ما علمتنا واما بعض  
 اهل العلم فعلم لا أدري فانك ان قلت لا أدري علمك حتى تدري وان قلت ادري  
 سألوك حتى لا تدري وقال عتبة بن مسلم صحبت ابن عمر اربعة وثلاثين شهرا فكان  
 كثيرا ما يسئل فيقول لا أدري وكان سعيد بن السديك ينادي في فتيا ولا يقول شيئا  
 الا قال اللهم سلمني وسلم في وسئل الشافعي عن مسألة فسكت فقيل لا تجيب فقال  
 لا أدري الفضل في ساكوتي وفي الجواب قال ابن ابي ليلى ادركت مائة وعشرين من  
 الانصار ومن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل احدهم عن المسئلة فيرد هذا الى هذا وهذا الى  
 هذا حتى ترجع الى الاول ما منهم من احد يجادل بحديث او يسئل عن شيء الا و دان اخا  
 كفاة قال ابو الحسن ان لا أدري ان احدهم ليغني في المسئلة لو وردت على عمر بن  
 الخطاب لجمع لها اهل بدر وسئل القاسم بن عجل عن شيء فقال لا احسنه فقال له السائل  
 اني جئتكم لا اعرف غيرك فقال له القاسم لا تنظر الى طول كعبي وكثرة الناس

حولي والله ما أحسنه فقال شيخ من قرأه جالس إلى جنبه يا ابن أخي الزمها فوالله ما  
 رأيتك في مجلس أبى منك اليوم فقال القاسم والله لا نقطع لسانك أحب إلي من  
 أن أتكلم بما أعلم لي به وكتب سلمان إلى ابن الدرعاء وكان بينهما مواخاة بلغني  
 أنك قد عدت طبيباً فاحذر أن تكون من طبيا أو تقتل مسلماً فكان رداً جازماً  
 فيحكم بينهما ما تريد قول رددوا على من طبيا والله أعيداً علي قصتكم **فتاوى** إذا نزلت  
 بالعامي نازلة وهو في مكان لا يجد من يسأله عن حكمها ففيه طريقاً للناس أحدها  
 أن له حكم ما قبل الشرع على الخلاف في الحظر والإباحة والوقف لأن عدم المرشد في  
 حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة إلى الأمة والطريقة الثانية أنه يخرج على الخلاف في  
 مسألة تعارض الأدلة عند الجهد هل يعمل بالأخف أو بالأشد أو يتحرى والصواب أنه  
 يجب أن يتقي ما استطاع ويتحرى الحق بجهد ويتعرف بمثله وقد نصب الله تعالى على الحق  
 أمارات كثيرة ولم يوسو الله بين ما يحبه ويسخطه من كل وجه بحيث لا يميز هذا من هذا  
 ولا بد أن تكون القطر السليمة مائلة إلى الحق موثقة له ولا بد أن يقوم لها عليه بعض الأمارات  
 المرجحة ولو بنماد ولو بالهام فإن قدر ارتفاع ذلك كله وعدم صحة جميع الأمارات فها  
 يسقط التكليف عنه في حكم هذه النازلة ويصير بالنسبة إليها كمن لم تبلغه الدعوة وإن  
 كان مكلفاً بالنسبة إلى غيرها فأحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة  
 والله أعلم **فتاوى** الفتيا أوسع من الحكم والشهادة فيجوز فتيا العبد والحرة والمرأة والرجل  
 والقريب والأجنبي والأمي والقاري والأخرس بكتابته والناطق والعدو والصديق  
 وفيه وجه أنه لا تقبل فتيا العدو ولا من لا تقبل شهادته له كالشهادة والوجهان في الفتيا  
 كالوجهين في الحكم وإن كان الخلاف في الحكم أشهر مما في الفتيا الفاسق فإن اختلف غيره  
 لم تقبل فتواه وليس المستفتي أن يستفتيه وله أن يعمل بفتوى نفسه ولا يجب عليه  
 أن يفتي غيره وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان والصواب جواز استفتاءه وافتاؤه  
 وكذلك الفاسق إلا أن يكون معلناً بفسقه داعياً إلى بدعيته فحكم استفتاءه حكم امامته  
 وشهادته وهذا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمان والقدرة والعجز فالواجب شيء والواقع شيء



والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب وينفذ الواجب بحسب استطاعته لا من يلقي  
العداوة بين الواجب والواقع زمان حكم والناس بزمانهم أشبه منهم بابائهم وإذا عظم  
الفسوق وغلب على أهل الأرض فلو منعت إمامة الفساق وشيئا دلتهم وأحكامهم وقتا وهم  
وولايتهم لعطلت الأحكام وفسد نظام الخلق وبطلت أكثر الحقوق ومع هذا فالواجب  
اعتبار الأصلح فالأصلح وهذا عند القدرة والاختيار وإما عند الضرورة والغلبة بالأصلح  
فليس إلا الأصطبار والقيام بأضعف مراتب الانتكارات <sup>فأشبه</sup> لا فرق بين القاضي وغيره في  
جواز الافتاء بما تجوز الفتيا به ووجوبها إذا تعينت ولم ينزل السلف والخلف على هذا  
فإن منصب الفتيا داخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور والذين لا يجوزون قضاء  
أجماهل في القضايا صفت مشتبها لما ائتم به وذهب بعض الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد  
والإمام الشافعي إلى أنه يكره للقاضي أن يفتي في مسائل الأحكام المتعلقة به دون الطوائف  
والصلوة والزكاة ونحوها فاحتج بأب هذا القول بأن فتية تصير كالحكم من على الخصم ولا  
يمكن نقضه وقت المحاكمة قالوا لأنه قد يتغير اجتهاده وقت الحكومة ونظيره قرآن لم  
تظهر له عند الافتاء فان أصر على فتية وإحكام وجهها حكيم بخلاف ما يعتقد صحة أن  
حكم بخلافها طرق الخصم إلى فهمته والتشريع عليه بأن الحكم بخلاف ما يعتقد ويفتي به  
وهذا قال شريح أنا أقضي لكم ولا فتى حكاه ابن المنذر واختار كراهة الفتوى في الأحكام  
وقال الشيخ أبو حامد الأسفرائني أصحابنا في فتواه في مسائل الأحكام جوابان أحدهما أنه  
ليس له أن يفتي فيها لأن الكلام للناس عليه عجم ولا أحد الخصمين عليه مقالا والثاني  
له ذلك لأنه أهل له فتاى الحكم ليس حكما منه فلو حكم غير بخلاف ما ائتم به  
لم يكن نقضا حكمه ولا هي كالحكم ولهذا يجوز أن يفتي الحاضر والغائب من يجوز حكمه ومن  
لا يجوز ولهذا لم يكن في حديث هناد دليل على الحكم على الغائب لأنه صلي الله عليه وسلم إنما افتياهم في  
هجرة ولم يكن ذلك حكما على الغائب فانه لم يكن غائبا عن البلد وكانت عودته إلى أهله  
مكنة ولا طلب البينة على دعواها وهذا ظاهر بحمد الله تعالى <sup>فأشبه</sup> إذا سألته المسئلة عن  
مسئلة لم تقع فهل تستحب اجابته أو تكروه أو يخبر فيه ثلثة أقوال وقد حكى عن كثير من السلف

انه كان لا يتكلم فيما يقع وكان بعض السلف اذا سأل الرجل عن مسألة قال هل كان ذلك فان قال نعم تكلف له الجواب والا قال عنائي عافية وقال الامام احمد ليتصل اجابته بك ان تتكلم في مسألة ليس الشئ فيها امام وانما الحق بالتفصيل فان كان في المسألة نص من كتاب الله او سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصحابة لم يكن الكلام فيها وان لم يكن فيها نص ولا اثر فان كانت بعيدة الوقوع او مقدرة لا تقع لم يستحب له الكلام فيها وان كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد وعرض السائل الاحاطة بعلمها ليكون فيها على بصيرة اذا وقعت استحباب الجواب بما يعلم لا سيما ان كان السائل ينفعه ذلك فيعتبر بها نظائرها او يفرغ عليها فحيث كانت مصلحة الجواب اجمحة كان هو الاولى والله اعلم فان كان لا يجوز للمفتي تتبع الخيل المحرمة والمكروهة ولا تتبع الرخص لمن اراد تصدق فان تتبع ذلك فسق وحرم استفتاءه فان حسن قصده في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة لتخليص المستفتي بها من حرج جاز ذلك بل استحبابه فان ارشد الله تعالى نبيه اليوب عليه السلام الى التخلص من الحنث بان ياخذ بيده ضعفا فيضرب به المرأة ضربا واحدة وارشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى بيع القربى درهم ثم يشتري بالدرهم ثم اخرجهما من الربا فاحسن الخارج ما خالص من المأثم واقبح الخيل ما وقع في المحارم واسقط ما اوجب الله ورسوله من الحق اللازم وقد ذكرنا حفظا من القيم في الاعلام من النوعين ما عليك لا تظهر بجلته في غير ذلك الكتاب والله الموفق للصواب قل في حكم رجوع المفتي عن فتياه اذا افتى المفتي بشي ثم رجع عنه فان علم المستفتي رجوعه ولم يكن عملا بالاول فقبل يحرم عليه العمل به وعندني في المسألة تفصيل <sup>هو</sup> انه لا يحرم عليه الاول بمجرد رجوع المفتي بل يتوقف حتى يسأل غيره فان افتاه بموافقة الاول استمر على العمل به وان افتاه بموافقة الثاني ولم يفتة احد بخلافه حرم عليه العمل بالاول وان لم يكن في البلد الا مفسد واحد سأل عن رجوعه عما افتاه به فان رجع الى اختياره خلا فمع تسوية لم يحرم عليه وان رجع بخطأ بان له وان ما افتاه به لم يكن صوابا حرم عليه العمل بالاول هذا اذا كان رجوعه لمخالفة دليل شرعي فان كان رجوعه مجرد ما بان له ان ما افتى به خلا فمذهب





ووافق قول الأئمة الثلاثة لم يجب على الزوج ان يفارق امرأته ويخرب بيته ويشقت شمله  
وشمل اولاده بمجرد كون المفتي ظهروا له ان ما انتفى به خلاف نص امامه ولا يحمل له ان يقول  
فارق اهله كعجز ذلك ولا سيما ان كان النص مع قول الثلاثة وبالحجة فبطلان هذا  
القول اظهر من ان يتكلف بيانه **فتاوى** انما اختلف فيما لو تغير اجتهاد المفتي فهل يلزم  
اعلام المستفتي ام فقيه لا يلزمه اطلاقه فانه على اولاه بما يسوغ له فاذا لم يعلم بطلانه  
لم يكن انما هو في سعة من استمراره وقيل بل يلزمه اعلامه لان ما يرجع عنه قد اعتقه  
بطلانه وبأن له ان ما افتاه ليس من الدين فيجب عليه اعلامه كما جرى لعبد الله  
بن مسعود حين افنى رجلا بجل ام امرأته التي فارقها قبل الدخول ثم سافر الى مكة  
وتبين له خلاف هذا القول فرجع الى الكوفة وطلب الرجل وفرق بينه وبين اهله  
وكما جرى للحسن بن زياد اللؤلؤي لما استفتي في مسألة فخطأ فيها ولم يعرف الله  
افتاه فاستاجر مناديا ينادي ان الحسن بن زياد استفتي يوم كذا وكذا في مسألة  
فاخطأ فمن كان افتاه الحسن بن زياد بشي فليرجع اليه ثم ليث ايا ما لا يفتي حتى وجه  
صاحب الفتوى فاعلم انه قد اخطأ وان الصواب خلاف ما افتاه به قال القاضي  
ابو يعلى في كفايته من افنى بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده لم يلزمه اعلام المستفتي وان كان  
انما ظهروا له انه خالف مجرد مذهبه او نص امامه لم يجب عليه اعلام المستفتي  
على هذا تخرج قصة ابن مسعود فانه لما ناظر الصحابة في تلك المسئلة بفتوى له ان  
صريح الكتاب يحرمها كون الله ابهمها فقال وامهات نسائكروطن عبد الله ان  
قوله اللاتي دخلتمهن لاجع الى الاول والثاني فيمنواله انه انما يرجع الى امهات الربائب  
خاصة فعرف انه الحق وان القول بجلها خلاف كتاب الله ففرق بين الزوجين ولم  
يفرق بينهما بكونه تبين له ان ذلك خلاف قول زيد او عمرو والله اعلم **فتاوى**  
اذا عمل المستفتي بفتيا صفت في اتلاف نفس او مال ثريان خطاه فقال ابو اسحق  
الاسفرايني من الشافعية يضمن المفتي ان كان اهلا للفتوى خالف القاطع وان لم يكن  
اهلا فلا ضمان عليه لان المستفتي قصر في استفتائه وتقليده ووافقه على ذلك ابن



في كتاب ادب المفتي والمستفتي له ولم اعرف هذا الاحد قبلا من اصحاب نوح عليهما  
 في تضمين من ليس باهل قال لانه تصدى ما ليس له باهل وعرض من استغناه بتصدد  
 لذلك قلت خطأ المفتي كخط الحاكم والشاهد وقد اختلفت الرواية في خطأ الحاكم في  
 النفس او الطرف فعلى حمد في ثالث روايتان احدهما انه في بيت المال لانه كان من الحاكم  
 فلو حملته العاقلة لكان ذلك اضرارا عظيمين والثانية انه على ما قلناه كما لو كان الخطأ  
 بسبب غير الحاكم واما خطأه في المال فاذا حكم بحق ثوبان كفر الشهود وادفعهم بقض  
 حكمه ثم رجع الحاكم عليه بسبب المال على الحاكم له وان كان الحاكم مائة آلاف  
 مباشرة بالسراية فقيه ثلاثة اوجه احدها ان الضمان على المشركون لان الحاكم إنما  
 وجب بتركيتهم والتشافي بضعفه الحاكم لانه لم يثبت بل فرط في المبادرة الى الحكم وترك  
 البحث والسؤال والثالث ان المستحق تضمين ايها شاء والقرار على المزكين لا غير الحاكم  
 الحاكم الى الحكم فعلى هذا الضمان وعلى هذا اذا استفتى الامام او والي مقتضا فاقضاه  
 ثوبان له خطأ فحكم المفتي مع الامام حكم المزكين مع الحاكم وان عمل المفتي بفتواه  
 من غير حكم الحاكم ولا امام فاتفق نفسه او مالا فان كان المفتي اهلا فلا ضمان عليه <sup>في الحكم</sup>  
 على المفتي وان لم يكن اهلا فعليه الضمان لقول النبي صلى الله عليه وسلم من تطيب لم يعرف  
 منه طب فوضا من وهذا يدل على انه اذا عرف منه طب انخطا لم يضمن والمفتي  
 اولى بعدم الضمان من الحاكم والامام لان المستفتي خير بين قبول فتواه ورددها فان قوله  
 لا يلزم بخلاف حكم الحاكم ولا امام واما خطأ الشاهد فاما ان يكون شاهدا بمال او طلاق  
 او حق او حد او قود فان بان خطأه قبل الحكم فلا ضمان بحكمه فان بان بعد استيفائه  
 فعليه مدية ماتف ويسقط الغرم على عددهم وان بان خطأه قبل الحكم لا مال المفتي  
 شهادتهم ولم يضمنوا وان بان بعد الحكم نقض حكمه كما لو شهدوا بموت رجل واستفاضت  
 فحكم الحاكم بقسم مدياته ثرواته حياته فانه ينقض حكمه وان بان خطأه في شهادة  
 الطلاق من غير جهة ثم كمالو شهدوا انه طلق يوم كذا وكذا وظهر الحاكم انه في ذلك  
 اليوم كان محبوسا لا يصل اليه احد او كان منفي عليه فحكم ذلك حكم ما لو كان كفرهم

او فسقم فينقض حكمه وترد المرأة الى الزوج ولو تزوجت بغيره بخلاف ما اذا  
 قالوا رجعتا عن الشهادة فان رجوعهما ان كان قبل الدخول ضمنوا نصف المسمى  
 لانهم قلموه عليه ولا تعود اليه الزوجة اذا كان الحاكم تكلم بالفرقة وان رجعا بعد  
 الدخول ففيه روايتان احدهما انهما لا يغرمون شيئا لان الزوج استوفى النفقة بالزوج  
 فاستقر عليه عرضها والثانية يغرمون المسمى كله لانهم فروا عليه البضع بشهادتهم  
 واصلاها ان خروج البضع من يد الزوج هل هو مستقوم او لا واما ما شهد العتق فان بان  
 خطأهم تبين انه لا عتق وان قالوا رجعتا غرموا للسيد قيمة العبد **فتاوى** ليس  
 للمفتي الفتوى في حال غضب شديد او جوع مفرط او هم مقلق او خوف مزيج او نكاس  
 خالب او شغل قلب مستول عليه او حال مدافعة الاخبيين بل متى احس من نفسه  
 شيئا من ذلك يخرج من حال اعتداله وكمال نيته وبنية امسك عن الفتوى فان  
 افترى في هذه الاحال بالصواب صحته فبها ولو حكم في هذه الاحال فقل يتقد حكمه  
 او لا يتقد فيه ثلثة اقوال النفوذ وعدمه والفرق بين ان يعرض له الغضب بعد  
 فهم الحكمه فينفذ وبين ان يكون سابقا على فهمها فلا يتقد في مذهب الامام  
 احمد **فتاوى** لا يجوز للمفتي ان يفترى في الاقارير والايمان والوصايا وغيرها مما  
 يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك اللفاظ دون ان يعرف عرف اهلها  
 المتكلمين بها فيجعلها على ما اعتاده وعرفه وان كان مخالفا لحقائقها الاصلية فبها  
 لم يفعل ذلك ضل واضل فلفظ الدينار عند طائفة اسم لثمانية دراهم وعند طائفة  
 اسم لاثني عشر درهما والدراهم عند غالب اهل البلاد اسم للمغشوش فاذا اقر له بدراهم  
 او حلف ليعطينها اياه او اصدقها امرأة لم يجوز للمفتي ولا الحاكم ان يلزمه بالخالصه فلو  
 كان في بلد انما يعرفون الخالصه لم يجوز له ان يلزمه المستحق بالمغشوشه وكذلك في الفاظ  
 الطلاق والعتاق فلو جرى عرف اهل بلد او طائفة على استعمال لفظ الحرية في العفة  
 دون العتق فاذا قال احلهم عن حملها انه حرا وعن جارية انها حرة واراها ذلك  
 العفة لم يخطر بباله غيرها لم يعتق بذلك قطعا وان كان اللفظ صريحا عند من الف



استعماله في العتق وكذا اذا جرى عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسميم بحيث لا يعرفون  
لهذا المعنى غيره فاذا قالت سمح لي فقال سمحت لك فهذا صريح في الطلاق عند من لا يعرفون  
ان يقبل تفسير من قال لفلان علي مال جليل او عظيم بدائق او درهم ونحو ذلك ولا سيما  
ان كان من الميسرين الاغنياء المكثرين والملوك وكذا لو اوصى له بقوس في محلة  
لا يعرفون الا القواس العربية او قواس الرجل او حلفا لثيم الریحان في محل لا يعرفون  
الریحان الا هذا الفارسي وحلف لا يركب دابة في موضع عرفهم بلفظ الدابة الحمار والفرس  
او حلف لا ياكل ثمر في بلد عرفهم في الثمار نوع واحد منها لا يعرفون غيرها او حلف لا  
يلبس ثوبا في بلد عرفهم من الثياب القميص وحلها دون الاردية والازر والجبنة  
ونحوها اتقيدت بمنه بذلك وحده في جميع هذه الصور وانحصرت بعرف  
دون موضوع اللفظ لغة او في عرف غيره بل لو قالت المرأة لزوجها الذي لا يعرف  
التكلم بالعربية ولا يفهمها قل لي انت طالق وهو لا يعلم موضوع هذه الكلمة فقال لها  
لم تطلق قطعا في حكم الله ورسوله وكذلك لو قال الرجل لأخرانا عبدك وعملوك  
على جهة الخضوع له كما يقوله الناس لم يستجيب مالك رقبته بذلك ولو لم تراع للقاصد  
والنيات والعرف في الكلام فانه يلزمه ان يجوز له بيع هذا القاتل ومالك رقبته بمجرد  
هذا اللفظ وهذا باب عظيم يقع فيه المفتي الجاهل فيغتر الناس ويكذب على الله  
ورسوله ويغير دينه ويحرم ما لم يحرمه الله ويوجب ما لم يوجب الله وتكلموا بالاعلا  
على هذا الفصل كلاما مشبعا وافيا **فان قيل** لا يحرم على المفتي اذا جاعته مسألة  
فيها تحيل اسقاط واجب او تحليل محرم او مكر او خلاع ان يعين المستفتي فيها او يرشده  
الى مطلوبه او يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به الى مقصده بل ينبغي له ان يكون بصيرا  
بمكر الناس وخداعهم واحوالهم ولا ينبغي له ان يحسن الظن بهم بل يكون حذرا فطنا  
فقيها في احوال الناس وامورهم يوازن فتياه في الشرع وان لم يكن كذلك زانعا زائعا  
وكثير من مسألة ظاهرها جميل وباطنها ظلم قبيح فالغري ينظر الى ظاهرها ويقضي بحواز  
وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها فالاول عليه دغل المسائل كما يروج الجاهل





وقال الامام احمد هذه الحيل التي وضعها هؤلاء عمدا فاحتالوا الى السن فاحتالوا  
في نقضها التوال الذي قيل لهما انه حرام فاحتالوا فيه حتى حلق وقال ما اختارهم  
يعني اصحاب الحيل يحتالون لنقض سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من احتال  
بجيلة فهو حائن وقال اذا حلف على شيء ثم احتال بجيلة فيصاريها فقد صار الى ذلك  
الذي حلف عليه بعينه وقد تكلم في الاصلاح على هذه المسئلة مستوفي لعلمك لا تظفر  
بمثله في كتاب غيره فان شئت فراجعه وبالله التوفيق **فتا** ثلث في اخذ الاجرة و  
الهدية والرزق على الفتوى هي تلك صور مختلفة السبب الحكم فاما اخذ الاجرة فلا يجوز  
لان الفتيان منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز المعاوضة عليه كما قال له لا اعلمك  
الاسلام والوضوء او الصلوة الا باجرة او سئل عن حلال او حرام فقال للسائل لا احب  
عنه الا باجرة فهذا حرام قطعا ويلزمه رد العوض ولا يملكه وقال بعض المتأخرين ان اجاب  
بالخط فله ان يقول للسائل لا يلزمي ان اكتب لك خطي الا باجرة وله اخذ الاجرة وجعله  
بمثلة اجرة النسخ فانه ياخذ الاجرة على خطه لا على جوابه وخطه قد زاد على جوابه  
والصحيح خلاف ذلك وانه يلزمه الجواب بحائله بلفظه وخطه ولكن لا يلزمه الورق ولا  
الحبر واما الهدية ففيها تفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عاده يهاديه او  
لا يعرفه انه مفت فلا بأس بقبولها والاول ان يكافئ عليها وان كانت بسبب الفتوى فان  
كانت سببا الى ان يغتبه بما لا يفتيه به غيره ممن لا يهدي له لم يجز له قبول هديتها كما  
تشبه المعاوضة على الافتاء واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا الى جاد  
له ذلك فان كان غنيا عنه فضيه وجهاً وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل  
اليتيم فمن الحق به عامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الاخذ ومن الحق به عامل اليتيم  
منعه من الاخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي بل القاضي اولى بالمنع وقد تقدم  
من الكلام وبسطه في هذه المسئلة مستوفي في كتابنا ظفر الاضي بما يجب في القضاء  
على القاضي فلا حاجة الى اعادته هنا ولعلمك لا تظفر بمثله في غير كتابنا المشار اليه  
**فتا** ثلث اذا فتى في واقعة ثم وقعت له مرة اخرى فان ذكرها وذكر مستندها لم يجز له

ما تغير اجتهاده ائمتي بها من غير نظر ولا اجتهاد وان ذكرها ونسي مستندها فهل له  
 ان يفتي بها دون تجديد نظر واجتهاد فيه وجهان لاحكام احمل والثاني احملها  
 انه يلزمه تجديد النظر لاحتمال تغير اجتهاده وظهور ما كان خافيا عنه والثاني لا يلزمه  
 تجديد النظر لان الاصل بقاء ما كان على ما كان وان ظهر له تغير اجتهاده لم يجز له  
 البقاء على القول الاول ولا يجب عليه نقضه ولا يكون اختلافا مع نفسه قادحا في  
 علمه بل هذا من كمال عقله وورعه ولاجل هذا خرج عن الائمة في المسئلة قولنا  
 قال الحافظ ابن القيم رحمه سمعت شيخنا رحمه يقول حضرت عقد مجلس عند نائب السلطان  
 في وقف ائمتي فيه قاضي البلد بجوابين مختلفين فقرأ جوابه الموافق للحق فاخرج بعض  
 الحاضرين جوابه الاول وقال هذا جوابك بضد هذا فكيف تكتب جوابين متناقضين  
 في واقعة واحدة فوجم احكامكم فقلت هذا من علمه ودينه ائمتي اولا بشي ثم يتبين له  
 الصواب فيرجع اليه كما يفتي امامه بقول ثم يتبين له خلافه فيرجع اليه ولا يقدح ذلك  
 في علمه ولا دينه وكذلك سائر الائمة فمر القاضي بذلك وسري عنه **ثالث قول**  
 الشافعي رحمه الله تعالى اذا وجد في كتابي هذا خلافا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بسنة رسول الله ودعوا ما قلته وكذلك قول اذ اصح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت  
 انا قولانا راجع عن قولنا قائل يذ لك الحديث قوله اذ اصح الحديث عن رسول الله صلى  
 فاضربوا بقولي الحائط وقوله اذ اروييت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحلوا  
 ان عقلي قد ذهب غير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله وان مذهبه  
 ما حل عليه الحديث لا قول له غيره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث يقال  
 هذا مذهب الشافعي ولا يجل الافتاء بما خالف الحديث على انه مذهب الشافعي  
 ولا يحكم به صح بن الشجاعة من ائمة اتباعه حتى كان منهم من يقول للقاري اذا  
 قرأ عليه في مسئلة من كلامه قد اصح الحديث بخلافها اصل هذه المسئلة الحائط فليست  
 من مذهبه وهذا هو الصواب قطعاً ولو لم ينص عليه فكيف اذا نص عليه وايدى فيه  
 واعاده وصرح فيه بالفاظ صريحة في مدلولها قال ابن القيم رحمه فنحن نشهد بالله ان مذهبه



وقوله الذي لا قول له سواء ما وافق الحديث دون ما خالفه ومن نسب اليه خلافه  
 فقد نسب اليه خلاف مذهبه ولا سيما اذا ذكر هو ذلك الحديث واخباره انما  
 خالفه لضعف في سنده او لعدم ما يوثق به ثم ظهر للحديث سند  
 صحيح لا مطعن فيه وصححه ائمة الحديث من وجوه لم تبلغه هذا الايشاك عالم ولا يمازي  
 انه مذهب قطعا وهذا كسئلة الجراح فانه على شيخنا عبيد بن كنانة كان يمازك ذكر الجراح  
 وقد صح الحديث من غير طريق سفيان صحة لا مرية فيها ولا علة ولا شبهة بوجه فقد  
 الشافعي وضع الجراح وبالله التوفيق وقد صرح بعض ائمة الشافعية بان مذهب  
 ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وان وقت المغرب يمتد الى الشفق وان من مات  
 وعليه صيام صام عنه وليه وان اكل لحوم الابل تنقض الوضوء وهذا بخلاف  
 الفطر بالحجامة وصلوة المأموم قاعدا اذا ضل امامه كذلك فان الحديث ان صح في  
 ذلك فليس بمذهب له فان الشافعي رواه وعرف صحته ولكن خالفه لا اعتقاده لسخه  
 وهذا شيء وذو الشيء ففي هذا القسم يقع النظر في النسخ وعدمه وفي الاول يقع النظر في  
 صحة الحديث وثقة السند فاعرفه **مسألة** اذا كان عند الرجل الصحيح او احاد  
 او كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم موثوق بما فيه فهل له ان يفتي بما يجده فيه  
 فقالت طائفة من المتأخرين ليس له ذلك لانه قد يكون منسوخا وله معارض او  
 يفهم من دلالة خلاف ما يدل عليه او يكون امر ندب فيفهم منه الايجاب او يكون  
 حاملا لمخصص او مطلقا لمقيد فلا يجوز له العمل ولا الفتيا حتى يسأل اهل الفقه و  
 الفتيا وقالت طائفة بل له ان يعمل به ويفتي به بل يتعين عليه كما كان الصحابة يفعلون  
 اذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث به بعضهم بعضا باذنه الى العمل من غير  
 توقف ولا بحث عن معارض ولا يقول احد منهم قطعه على هذا اقلن ولو راوا امر يقول  
 ذلك لا يكرهوا عليه اشد الامكار وكذلك التابعون وهذا معلوم بالضرورة ليس له ادنى خيرة  
 بحال القوم وسيرتهم وطول العهد بالسنة وبعد الزمان وعشقه لا يسوغ ترك الاخذ بغيرها  
 ولو كانت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها

فلان او فلان لكان قول فلان وفلان عيارا على اللسان ومن كيا لها وشرطاني العمل هوذا  
 من ابطال الباطل وقد اقام الله الحجج برسوله دون احاد الامة وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم  
 سنته وددعائين بلغها فلو كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الامام فلان والامام فلان  
 لم يكن في تبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان قالوا والنسخ الواقع في  
 الاحاديث الذي اجتمعت عليه الامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة ولا شرطها فتقد  
 وقوع الخطأ في الذهاب الى المنسوخ اقل بكثير من وقوع الخطأ في تقليد من يصيب  
 بخبط ويجوز عليه التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويحكي في المسئلة  
 الواحدة عدة اقوال ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم اقل بكثير من وقوع الخطأ  
 في فهم كلام الفقيه المقتضي فلا يفرض احتمال خطأ من عمل بالحديث في اثنى به الا وضايف  
 اضعافه حاصل من اثنى بتقليد من لا يعلم خطأ من صوابه قال الحافظ ابن القيم رحمه الله والصواب  
 في هذه المسئلة التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه لا يحتمل <sup>للمراد</sup> غير  
 فلان ان يعمل به ويفتي به ولا يطلب منه التركية من قول فقيه او امام بل الحجج قول رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وان خالفه من خالفه وان كانت دلالة خفية لا ينبغي ان يراد منها المخرج له ان  
 يعمل ولا يفتي لما يتوجه مراد حتى يسأل و يطلب بيان الحديث ووجهه وان كانت دلالة  
 ظاهرة كالعام على افرادة او الامر على الوجوب والنهي على التحريم فيعمل له العمل والفتوى يخرج  
 على اصل وهو العمل بالطواهر قبل البحث عن المعارض وفيه ثلثة اقوال في مذهب احمد  
 وخبره الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص ولا امر والنهي  
 فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا اكراه اذا كان له نوع اهلية ولكنه قاصر في معرفة  
 النسخ وقواعد الاصوليين والعربية واذا لم تكن ثم اهلية قط ففرضه ما قال الله تعالى  
 فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقول النبي صلى الله عليه وسلم الاسألو الخ لم يعملوا  
 انما شغوا بالشيء السؤال اذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه الفقيه من كلامه او كلام شيخه  
 وان على مصدر من كلام امامه فلان يجوز اعتماد الرجل على ما يكتبه الثقات من كلام  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى بالجواز واذا قلنا انه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم



قوى المفتي فيسأل من يعرفه معناه كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي **قائل**  
هل المنتسب إلى تقليد امام معين ان يفتي بقول غيره لا تخالو الحال من امرين اما  
ان يسأل عن مذهب ذلك الامام فقط فيقال له ما مذهب الشافعي مثلاً في كذا و  
كذا او يسأل عن حكم الله الذي يأتى اليه اجتهاده فان سئل عن مذهب ذلك الامام  
لم يكن ان يخبره بخبره الا على وجه الاضافة اليه وان سئل عن حكم الله من غير ان يضاف  
السائل قول فقيه معين فها هنا يجب عليه الاجابة بما هو راجح عند واقرب الى الكتاب  
السنة من مذهب امامه او مذهب من خالفه لا يسعه غير ذلك فان لم يكن منه و  
خاف ان يودي ترك الاجتهاد الى ترك المسئلة وتحويلها ان يفتي بما لا يعلم انه صواب  
فكيف بما يغلب على ظنه ان الصواب في خلافه ولا يسع الحاكم والمفتي غير هذا البتة فان  
الله سبحانه سائلهما عن رسوله وما جاء به لا عن الامام المعين وما قاله وانما يسأل  
الناس في قبولهم وروي معاده عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه في قرية ما كنت تقول في  
هذا الرجل الذي بعث فيكم روي يقول ما ذا اجبتكم الرسل ان لا يسأل احد عن امام  
ولا شيخ ولا متبوع غيره بل يسأل عن اتبعه وانتم به غيره فليست مما ذميجب عليه الجواب صواباً  
وقال طائفة اخرى منهم ابن الصلاح وابو حنبل من وجد حديثاً يخالف مذهبه فان  
كانت الالة الاجتهاد فيه مطلقاً او في مذهب امامه او في ذلك النوع او في تلك المسئلة  
فاجعل بذلك الحديث اول وان لم تكمل الله ووجد في قلبه حرارة من مخالفة الحديث  
بعد ان بحث فلم يجد لمخالفته عنده جواباً شافياً فليست على عمل بذلك الحديث امام مستقل  
ام لا فان وجدته فله ان يذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك عند الله  
في ترك مذهب امامه في ذلك والله اعلم **قائل** هل للمفتي المنتسب  
الى مذهب امام معين ان يفتي بمذهب غيره اذا ترجح عنده فان كان سالكاً سبيلاً  
ذلك الامام في الاجتهاد ومتابعة الدلائل ابن كان وهذا هو المتبع للامام حقيقة فله  
ان يفتي بما ترجح عنده من قول غيره وان كان مجتهداً متقيداً باقوال ذلك الامام لا يفتي  
الى غير ما فقد قيل ليس له ان يفتي بغير قول امامه فان اراد ذلك حكاية عن قائله حكماً

محضة والصواب انه اذا ترجح عند قول غير امامه بدليل راجح فلا بد ان يخرج على اصول  
امامه وقواعده فان الائمة متفقة على اصول الاحكام ومتى قال بعضهم قولا مبرجوا قاصدا  
ترده ويقضى القول الرابع فكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الائمة بلا ريب فاذا تبين لهذا  
الجهل المقيد بجهان هذا القول وصحة ما خذ به خرج على قواعد امامه فله ان يفتي به  
وبالله التوفيق وقد قال القفال لو ادى اجتهاده الى مذهب ابي حنيفة قلت من الشافعي  
كذا الكني اقول بمذهب ابي حنيفة لان السائل انما يسألني عن مذهب الشافعي فلا بد ان  
اعرفه ان الذي افنيه به غير مذهب قال ابن القيم فسالت شيخنا قدس الله روحه عن  
فقال اكثر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التي سأل عنها وانما هو  
عن حكمها وما يعمل به فيها فلا يسع المفتي ان يفتيه بما يعتقد الصواب في خلافه **قوله**  
اذا اعتدل عند المفتي وكان ولم يترجح له احد هما على الآخر فقال القاضي ابو يعلى له ان يفتي بايهما  
شأ كما يجوز له ان يعمل بايهما شاء قيل بل بخير المستفتي فيقول له انت تحميد بينهما لانه انما  
يفتي بما يراه والذي يراه هو التخيير وقيل بل يفتيه بالاحوط من القولين قلت لا ظمهر  
انه يتوقف ولا يفتيه بشئ حتى يتبين له الراجح منهما لان احدهما خطأ فليس له ان يفتيه  
بما لا يعلم انه صواب وليس له ان يخيره بين الخطأ والصواب وهذا كما لو تعارض عند الطبيب  
في امر المريض امران خطأ وصواب ولو لم يتبين له احدهما لم يكن له ان يقدم على احدهما  
ولا يخيره وكما لو استشار في امر يعارض عند الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له  
ان يشير باحدهما ولا يخيره فكما لو تعارض عند طريقان محلكة وموصلة ولم يتبين له  
طريق الصواب لم يكن له الاقدام ولا التخيير فمسائل الجلال والحرمان اول بالتوقف **قوله**  
اتباع الائمة يفتون كثيرا باقوالهم القديمة التي رجحوا عنها وهذا موجود في سائر الطوائف  
فالحنفية يفتون بلزوم المنكرات التي يخرجها مخرج الصوم والنجس والصدقة وقد حكوا عنهم  
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه رجع قبل موته بثلاثة ايام الى التكفير والحنابلة يفتون كثير  
منهم بوقوع طلاق السكران وقد صرح الامام احمد بالرجوع عنه الى عدم الوقوع و  
الشافعية يفتون بالقول القديم في مسئلة التشويب وامتناد وقت المغرب ومسئلة



التباعد عن النجاسة في الماء الكثير وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين  
وغير ذلك من المسائل وهي أكثر من عشرين مسألة ومن المعلوم أن القول الذي صح  
بالرجوع عنه لم يبق مذهباً له فافق المفتي به مع نصه على خلافه لوجهه عند المرجح  
فلاك عن التمسك بمذهبه فما الذي يحكم عليه أن يفتي بقول غيره من الأئمة الأربعة  
وغيرهم إذا ترجح عنده فإن قيل الأول قد كان مذهباً له مرة بخلاف ما لم يقل به قط  
قيل هذا فرق عدم التأثر إذا قال به وصرح بالرجوع عنه بمنزلة ما لم يقله وهذا  
كله مما يبين أن أهل العلم لا يتقيدون بالتقليد للحض الذي يهجون لأجله قول كل من  
خالف من قلادة هذه طريقة ذميمة وخيمة حادثة في الإسلام مستقلة لأنواع من  
الخطأ ومخالفة الصواب **فإن** لا يجوز على المفتي أن يفتي بضد لفظ النص وإن وافق  
مذهبه ومثاله أن يسئل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس هل يتم صلاته  
أم لا فيقول لا يتمها ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فليتم صلاته ومثله أن يسأل عن مات عليه  
صيام هل يصوم عنه وليه فيقول لا يصوم عنه وليه وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم قال من مات  
وعليه صيام صام عنه وليه ومثله أن يسأل رجل باع متاعه ثم أفلس المشتري فوجده  
بعينه هل هو أحق به فيقول ليس له أحق به وصاحب الشرع يقول فهو أحق به ومثله أن يسئل  
عن رجل أكل في رمضان أو شرب فاسياً هل يتم صومه فيقول لا يتم صومه وصاحب  
الشرع يقول فليتم صومه ومثله أن يسئل عن أكل ذي الناب من السباع هل هو حرام  
فيقول ليس بحرام وصاحب الشرع يقول أكل كل ذي ناب من السباع حرام ومثله أن  
يسئل عن الرجل هل له منع حارة من غرض خشيته في جداره فيقول له أن يمنعه و  
صاحب الشرع يقول لا يمنعه ومثله أن يسئل هل تجزئ صلوة من لا يقيم صلبه من  
ركوعه وسجوده فيقول تجزئ صلاته وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم يقول لا تجزئ صلوة من  
لا يقيم — فيها صلبه بين ركوعه وسجوده ومثله أن يسأل عن مسألة التفضيل بين  
الأولاد في العطية هل يصلح أو لا يصلح وهل هو حرام أم لا فيقول يصلح وليس بحرام وصاحب الشرع  
يقول أن هذا لا يصلح ويقول لا تشهدني على جور ومثله أن يسأل عن الواهب هل يحل له

ان يرجع في هبته فيقول نعم ليجل له الا ان يكون والد او ولد او قرابة فلا يرجع وصاحب  
 الشرع يقول لا ليجل لو اهاب ان يرجع في هبته الا الوالد فيما يوجب ولادة ومثل ان يسأل  
 عن لجل له شرك في ارض او دار او بستان هل لجل له ان يبيع حصته قبل اعلام شركه  
 بالبيع وعرضها عليه فيقول نعم لجل له ان يبيع قبل اعلامه وصاحب الشرع يقول من  
 كان له شريك في ارض او ربة او حائط لا لجل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه ومثل ان يسأل  
 عن قتل المسلم بالكافر فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا يقتل مسلم بكافر ومثل ان  
 يسأل عن زرع في ارض قوم غيرهم فيقول نعم ليجل للزرع وصاحب الشرع يقول ليس له من الزرع شيء وانفقته مثل ان يسأل  
 هل يصح تعليق الولاية بالشرط فيقول لا يصح وصاحب الشرع يقول اميركم زيد فان قتل  
 فجعفر فان قتل فعبد الله بن رواحة ومثل ان يسأل هل يجل القضاء بالشاهد واليمين  
 فيقول لا يجوز وصاحب الشرع يقضي بالشاهد واليمين ومثل ان يسأل عن الصلوة الوسطى  
 هل هي صلاة العصر ام لا فيقول ليست العصر وقد قال صاحب الشرع صلاة الوسطى  
 صلاة العصر ومثل ان يسأل عن يوم الحج الاكبر هل هو يوم النحر فيقول لا وقد قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الحج الاكبر يوم النحر ومثل ان يسأل هل يجوز الوتر ركعة واحدة فيقول لا وقد قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة الواحدة ومثل ان يسأل هل يسجد في السماء  
 انشقت واقرا باسم ربك الذي خلق فيقول لا يسجد وقد سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومثل ان يسأل عن رجل عض يد رجل فانزعها من فيه فسقطت اسنانه فيقول له  
 دينها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم له ومثل ان يسأل عن رجل اطلع في بيت رجل  
 فخذفه ففقد عينه هل عليه جناح فيقول نعم وتزمية عينه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو فعل ذلك امركن عليه جناح ومثل  
 ان يسأل عن رجل اشترى شاة او بقرة او ناقة فوجدها مصراة فهل له ردّها او مرد  
 صاع من تمر معها ام لا فيقول لا يجوز له ردّها او مرد الصاع من التمر معها وقد قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ردّها وصاعا من تمر ومثل ان يسأل عن الزاني البكر هل عليه مع الحد تعريب  
 فيقول لا وصاحب الشرع يقول عليه جلد مائة وتعريب عام ومثل ان يسأل عن الخضر اوات  
 او عمادون خمسة اوسق هل فيها زكاة فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا زكاة فيها



أويسئل عن امرأة نكحت نفسها بدن اذن وليها فيقول كاحما صحيح وصاحب الشرع  
يقول نكاحها باطل وأويسئل عن المحلل والمحلل له هل يستحقان اللعنة فيقول لا والله  
الله صليهم من غير وجه أو يسئل هل يجوز اكمال شعبان ثلاثين يوما ليلة الاغاء فيقول لا  
وقد قال رسول الله صليهم اذا غم عليكم المحلل فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما أو يسئل  
عن المظنة البتة هل لها نفقة وسكنى فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا نفقة لها  
ولا سكنى أو يسئل عن الامام هل يستحب له ان يسلم في الصلوة تسليمتين فيقول بكرة الله  
وقد روى خمسة عشر نفسا عن النبي صليهم انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره  
السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله أو يسئل عن رفع يديه عند الركوع  
والرفع منه هل صلواته مكروهة او نافضة فيقول نعم يكروه صلواته او هي نافضة وربما  
عليه فقال باطله وقد روى بضعة وعشرين نفسا عن النبي صليهم انه كان يرفع يديه  
عند الافتاح وعند الركوع وعند الرفع منه باسا نيد صحيحة لا مطن فيها أو يسئل عن بول  
الغلام الذي لم ياكل هل يجري فيه الرش لم يجب الغسل فيقول لا يجري فيه الرش وصاحب  
الشرع يقول يمش من بول الغلام ورشه ولم يغسله أو يسئل عن التيمم هل يكفي بضربة  
واحدة الى الكوعين فيقول لا يكفي ولا يجري وصاحب الشرع قد نص على انه يكفي صريحا  
لا مبدفع له أو يسئل عن بيع الرطب بالقهر هل يجوز فيقول نعم يجوز وصاحب الشرع يسئل  
عنه فيقول لا اذن أو يسأله عن رجل اعتق ستة عبيد لا يملك غيرها عند موته هل يكمل  
الحسنة في اثنين منهم او يعتق من كل واحد سدا فيقول لا يجوز وقد اقرع بينهم  
رسول الله صليهم في الحرية في اثنين واربع اربعة أو يسئل عن القرعة هل هي جائزة او  
باطلة فيقول بل هي باطلة من احكام الجاهلية وقد اقرع رسول الله صليهم بالقرعة  
في غير موضع أو يسئل عن رجل يصلي خلف الصف وحده هل له صلواته ام لا وهل يؤمر  
بالاعادة فيقول نعم له صلوة ولا يؤمر بالاعادة وقد قال صاحب الشرع لا صلوة ولا يؤمر  
بالاعادة أو يسئل هل للرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر فيقول نعم له رخصة رسول  
الله صليهم يقول لا احد لك رخصة أو يسئل عن رجل يسلف رجلا مالا وباعه سلعة هل يجوز





من الخبر المفرد والحديث على ظاهره وإذا احتمل المعاني فما شبه منها ظاهرة أو لاهية  
 فاذا تكافأت الأحاديث فاعلم السناد أو لاهها وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن السيب  
 ولا يقاس أصل على أصل ولا يقال إلا الأصل لم وكيف وإنما يقال للفرع فاذا صح قياسه  
 على الأصل صح وقامت به الحجة ورواه الأصم عن ابن أبي حاتم وقال أبو المعالي الجويني  
 في الرسالة النظامية في الأركان الأصلية ذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل  
 وأجراء الظواهر على مواردها وتفسير معانيها إلى الرب تعالى والذي يترضيه راي  
 وتدين الله باتباع سلف الأمة فالأولى الاتباع وقوله لا ابتداء والدليل السمع القاطع  
 في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة وقد رجع صحبة الرسول  
 صلواتهم رضي عنهم على ترك التعرض لمعانيها وذكر ما فيها وهم صفوة الإسلام والمشقون  
 بأعباء الشريعة وكانوا أليالون جهدا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم  
 الناس ما يحتاجون إليه منها ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا ومعلوم لا وشك  
 أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بقرع الشريعة وإذا أبصر عصرهم وعصر التابعين  
 على الأضراب عن التأويل كان ذلك قاطعا بانه الوجه المستبح فحق على ذي الدين أن  
 يعقد تنزه الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويحل معناها  
 إلى الرب تعالى وسندهم في ذلك الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله  
 الذي من العزائير لا ابتداء بقوله والراسخون في العلم وما استحسن من كلام مالك  
 إذا سئل عن قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كيف استوى قال الاستواء معلوم  
 وكيف مجهول ولا يمان به واجب السؤال عنه بدعة قبيحة الاستواء والجميع وقوله  
 لما خلقته بيدي وقوله وبقي وجه ربك وقوله تجري يا عينا وما صح من أخبار الرسول  
 كخبر النزول وظاهره على ما ذكرنا انتهى كلامه وقال أبو حامد الغزالي العوالم الخلق السالك  
 في مسالك الإيمان المرسل والتصديق الجمل وما قاله الله ورسوله بالأبحث وتفتيش وقال  
 في كتاب التفرقة الحق الاتباع والكف عن تعبير الظاهر رأسا والحذر عن ابتداء تأويلات  
 لم يصرح بها الصحابة وحسم باب السؤال رأسا والزجر عن الخوض في الكلام والبحث إلى أن قال

ومن الناس من يبادر الى التاويل ظنا لا قطعاً فان كان فتح هذا الباب والتصريح به  
 يؤدي الى تشويش قلوب العوام ببلع صاحبه وكلام يورث عن السلف ذكره وما يتعلق من هذا  
 الجنب بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغري الظاهر بغير برهان قاطع وقال كل ما لم  
 يحتمل التاويل في نفسه أو اثره قلنا لم يتصور ان يقوم على خلافه برهان فخالفتة تكذيب  
 محض وما نظر في هذه الاحتمال تاويل ولو تجاوز بعيد فان كان برهانه قاطعاً وجب القول به  
 وان كان البرهان يفيد ظناً غالباً ولا يعظم ضرورة في الدين فهو بعيد علة وان عظم ضرورة  
 فهو كبر قال ولم يخرج عادة السلف بالدعوة لهذه المجازات بل شددوا القول على من يخوض  
 في الكلام ويستغل في البحث والسؤال وقال ايضا الامان المستفاد من الكلام ضعيف  
 والايان الراشح ايمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع وبعد البلوغ يورث  
 ينعذر التعبير عنها قال وقال شيخنا ابو المعالي يجرى الامام ما امكنه جميع عامة  
 الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك وانتهى وقد اتفقت الامة الاربعة على عدم الكلام  
 واهله قال بعض اهل العلم كيف لا يخشى الكذب على الله ورسوله من يحمل كلامه على التاويل  
 المستنكرة والمجازاة المستكرهة التي هي بالانغاز والاحاجي اولي منها بالبيان والهداية وهل  
 يا من على نفسه ان يكون من قال الله فيهم ولكم الويل فما تصفون قال الحسن هو والله كل  
 واصف كذب الى يوم القيامة وهل يا من بان يثبته قوله تعالى وكذا الشجر والمفترون  
 قال ابن عيينة هي لكل مفسر من هذه الامة الى يوم القيامة وقد نذر سبحانه نفسه عن كل ما  
 يصف به خلقه الا الرسلين فالهمز لما يصفونه بما اذن لهم ان يصفوه به فقال تعالى سبحانه  
 رب انزل رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقال سبحانه الله عما  
 يصفون الاعباد الله المخلصين <sup>فما</sup> ثل لا يجوز للمستفتي العجز عن فتوى المفتي اذا لم يظهر نفسه  
 وحاله في صدره من فتواه وشرده فيها قوله صلى الله عليه وسلم ان افتاك الناس  
 وافقوا فيجب عليه ان يستفتي نفسه او لا يخلصه فتوى المفتي من الله اذا كان يعلم ان  
 الامر في الباطن بخلاف ما افتاه كما لا ينفع قضاء القاضي له بذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 له بشي من حق اخيه فلا يأخذه فانما اقطع قطعة من نار والمفتي والقاضي في هذا سواء

الظاهر على عدم  
 الكلام والتاويل  
 فيكون التاويل في  
 كلامه مستكره  
 والله اعلم بالصواب  
 فصل السبيل الى عدم  
 الكلام والتاويل  
 سببه في الحسن ع



ولا يظن المستفتي ان مجرد فتوى الفقيه يصحح له ما سأل عنه اذا كان يعلم انه بخلافه  
 في الباطن سواء تردد وحاك في صدره لعله بالبحال في الباطن اولشكه فيه او بجهالة  
 به او لعله جهل المفتي او محاباة في فتواه او عدم تقيد بالكتاب والسنة اولانه  
 معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الاسباب الممانعة  
 من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها فان كان عدم الثقة والطمانينة لاجل المفتي  
 سأل ثانيا وثالثا حتى يحصل له الطمانينة فان لم يجد فلا يكف الله نفسا الاوسعها  
 والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة فان كان في البلد مفتيان احدهما اعلم من  
 الآخر فهل يجوز استفتاء المفضل مع وجود الفاضل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان  
 لصحاب الشافعي واحدهما من جواز ذلك رأى انه يقبل قوله اذا كان وحده فوجود من  
 هو افضل منه لا يمنع من قبول قوله كالشاهد ومن منع استفتاءه قال القصد حصول  
 ما يغلب على الظن الاصابة وغلبة الظن بفتوى الاعلم قوى فتعين والحق التفصيل  
 بان المفضل ان ترجح بديانة وورع ونحر للصواب وعدم ذلك والفاضل فاستفتاء  
 المفضل جائز ان لم يتغير وان استويا فاستفتاء الاعلم اولى والله اعلم **فائدة**  
 اذا لم يعرف المفتي لسان السائل ولم يعرف المستفتي لسان المفتي اجزى ترجمة واحد  
 بينهما لانه خير محض فيكفي فيه بنو احد كاختيار الديانات وطرد هذا الاكتفاء بترجمة  
 الواحد في الجرح والتعديل والرسالة والدعوى والافراز والاعتكافين يد الحاكم والنور  
 في احادي الروايتين وهي من هباني حنيفة رضي الله عنه اختارها ابو بكر اجراء لها  
 الخبر والرواية الثانية لا يقبل في هذه المواضع اقل من اثنين اجراء له اجري الشهاد  
 وسلكها سبيلها لانها تثبت الاقرار عند الحاكم وتثبت عدالة الشهود وجرحهم  
 فافتقرت الى العدل كما لو شهد على اقراره شاهد واحد فانه لا يكتفى به وهذا بخلاف  
 ترجمة الفتوى والسؤال فانه خير محض فافتقر **فائدة** اذا كان السؤال محتملا لصور  
 عديدة فان لم يعلم الصورة المستولى عنها لم يجب عن صورة واحدة منها وان علم الصورة  
 المستولى عنها فله ان يخصها بالجواب ولكن يقيد لئلا يتوه من الجواب عن غيرها فيقول

ان كان من كيت وكيت والمسئول عنها كذا او كذا فالحجواب كذا او كذا اوله ان يفرد كل صورة بحجواب  
 في فصل الاقسام المحتملة ويذكر حكم كل قسم ومنع بعضهم عن ذلك بحججين احدهما انه ذريعة  
 الى تعاليم الحيل وفتح باب لدخول المستغني وخروجه من حيث شاء الثاني انه سبب في  
 تلك الاقسام على العملي مقصودة والحق التفصيل فيلزم حيث استلزم ذلك ولا كلفة  
 بل يستحب اذا كان فيه زيادة ايضاح وبيان وازالة لبس وقد فصل النبي صلى الله عليه وسلم  
 من اجوبته بقوله ان كان كذا فالا مركزا لقوله والذي وقع على جارية امراته ان كان  
 استكرهها فاحرقه وعليه لسيدنا امثالهم **قائل** انما ينبغي التفتن انه ان رأى المفتي  
 خلال السطور بياضا يحتمل ان يلحق به ما يفسد الجواب فيحترز منه فيما دخل من ذلك  
 عليه مكررة فاما ان يامره بكتابة غير الورقة واما ان يخط على البياض او يشغله بشي  
 كما يحترز منه كتاب الوثائق والمكاتيب وبالحجة فليكن حذرا فطنا ولا يحسن ظنه لكل  
 احد وهو الذي حمل بعض المفتين على انه كان يقيد السؤال عنده في ورقة ثم يجيب  
 في ورقة السائل ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عنده ثم يكتب الجواب  
 وليس شيء من ذلك بل لازم الاعتماد على قرائن الاحوال وصعوبة الواقع والعبادة  
**قائل** ان كان عنده من يتق بعلمه ودينه فينبغي ان يشاوره ولا يستقل بالجواب  
 ذهابا بنفسه وارتفاعا ان يستعين على الفتاوى بغيره من اهل العلم وهذا من الجهل  
 فقد اثبت سبحانه على المؤمنين بان امرهم شورى بينهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم  
 في الامر قد كانت المسئلة تنزل بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فيستشيرها من حضر من الصحابة  
 ودمي جمعهم وشاورهم حتى كان يشاور ابن عباس وهو اذ ذاك احد يثاقب القوم سنوا وكان  
 يشاور عليا وعثمان وطهمة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم ولا سيما اذا قصص اليه  
 مخربين صحابه وتعليمهم وتشجيزا ذهابا فخر قال البخاري في صحيحه باب القاء العالم المسئلة  
 على صحابه واولى ما اتقى عليهم المسئلة التي سئل عنها هذا ما لم تعارض ذلك بمسئلة  
 من افشاء سائر السائل وتعرضه للاذى او مفسدة لبعض الحاضرين فلا ينبغي له ان  
 يكتب ذلك وكذلك الحكم في عابر الرقيا والمفتي والقاضي والطبيب يطلعون من اسرار الناس





العلم والسنة والمسائل العلمية التي فيها نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسمع المفتي  
 تركه الى غرض السائل بل ذلك امر عظيم وكيف يسعه من الله ان يتركه من غرض السائل  
 على الله ورسوله وان كانت المسئلة من المسائل التي لا يثبتها دية التي يتجاذب متدبر الأصول  
 والاقيسة فان لم يخرج له قول منها لم يخرج له قول من غيرها وان يرجع لغرض السائل وان ترجع له  
 قول منها وظن انه الحق فاولي بذلك فان السائل انما يسأل عما يلزمه في الحكم وليس  
 عند الله فان عرفه المفتي افاق به سواء وافق غرضه او خالفه ولا يثبت ذلك ايضا اذا  
 علم ان السائل يدور على من يقتضيه بغرضه بل تلك المسئلة تجعل استفتاءه تنفيذا لغيره  
 لا تعبد الله بأداء حقه عليه ولا يسره ان يراه على غرضه اين كان بل ولا يجب عليه  
 ان يقتضي هذا الضرب من الناس فانهم لا يستفتون ديانة وانما يستفتون توصلا الى  
 حصول اغراضهم بأي طريق اتفق فلا يجب على المفتي صسا عند قهر فاعلم لا يريدون  
 الحق بل يريدون اغراضهم ولهذا اذا وجدوا اغراضهم في أي مذهب اتفق لبقوه  
 في ذلك الوضع وتمذهبوا به كما يفعلون في باب الخصومات بالدرجاءي عند الحكم لا  
 يقصد احد منهم حاكما بعينه بل أي حاكم نفذ غرضه عند صادر اليه قال ابن القيم  
 قال شيخنا مرة انا مخير بين افتاء هؤلاء وتركهم فاعلم لا يستفتون للدين بل لوصولهم الى  
 اغراضهم لوصولهم لها عند غيري لم يجئوا الى بخلاف من يسأل عن دينه وقد قال تعالى  
 لنبيه صلى الله عليه وسلم من جاءه متحكما اليه لا حل غرضه ولا التزامه لدينه صلى الله عليه وسلم  
 الكتاب فان جاؤا فاحكم بينهم ما وارض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا  
 فهو لا علم لهم بامور دينه لم يلزمه الحكم بينهم والله اعلم **فان قيل** عاب بعض الناس ذكر  
 الاستدلال على الفتوى بهذا العيب اولي بالمعيب بل جمال الفتوى برزحها هو الدليل فكيف  
 يكون ذكر كلام الله ورسوله واجماع المسلمين عند من يقول بحجية وذكر اقوال الصحابة  
 والتابعين والقياس الصحيح عيبا وهل ذكر قول الله ورسوله الاطراف الفتاوى وقول المفتي  
 ليس بموجب ذلك خذ به فاذا ذكر الدليل فقد حرم على المستفتي ان يخالفه ويرى هو  
 من عهد الفتوى بلا علم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن المسئلة



في ضرب له الامثال ويشبهها بنظاؤها وقوله وحده حجة فما الظن بمن ليس قوله حجة  
 ولا يجب الاخذ به واحسن احواله واعلاها ان يسوغ له قبول قوله وهيها ان يسوغ  
 بلا حجة وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سئل احد من عن مسألة افتى بالحجة  
 نفسها فيقول قال الله كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعل كذا فيفتي  
 السائل ويبطل القائل وهذا كثير جدا في فتاواه من تأملها ثم جاء التابعون والائمة  
 بعدهم فكان احد عمر بن كثر يحكم في استدلال عليه وحله يابي بتكلم بالحجة والسائل يابي  
 قبول قوله بالادلة ثم طال الامد وبعد العهد بالعلم وتقاصرت الهمم الى ان صار  
 بعضهم يخيب نفسه او لا يفهم ولا ياتى كسر الجواب دليلا ولا ما خذا ويعترف بقصوره  
 في جوابه فيقول لا اعرف فيكون له ان وصلت الفتوى الى غيب من يفتي بالادلة  
 وخدمه ولعله ان يتغير في الناس الحقيقة اخرى لا تدري ما حالهم في الفتاوى فائدة  
 ما يجوز التسليم في جوابه اذا علم من الله وانه مات عليها من غير ان يسأل المحي  
 فيه وجهان لا يحجاب احدهما الشافعي اجماعا له ذلك فان المذهب لا تبطل بموت  
 اصحابها ولو بطلت بموتهم لبطل ما ينشئ الناس من الفقه عن ائمتهم ولم يسمع  
 لهم تقليدهم والعمل باقوا في هذا المذهب لم يمتد لهم في كل زمان والفرع  
 وهذا هو شاهد الشاهد في قولنا لا يمتد لهم في كل زمان والفرع وهذا هو  
 وكذا الراوي لا تبطل فتاواه فائدة فائدة فتاواه فتاواه فتاواه فتاواه فتاواه  
 فتاواه فتاواه قال اهل البيت في فتاواه فتاواه فتاواه فتاواه فتاواه فتاواه  
 يتغير اجتهاده ومن حكم النجاشي في الفتاوى لا يخطأ في فتاواه ان ماتت الفتوى قبل  
 المستغنى فله العمل بها وقيل لا يجوز في اوله اعلم فتاواه فتاواه فتاواه فتاواه فتاواه  
 فاختاره وعمل بقوله ثم وقعت له مرة ثانية فتاواه فتاواه فتاواه فتاواه فتاواه  
 الامة فتاواه مرة ثانية فيه وجهان لا يحجاب احدهما الشافعي فمن يلزمه بذلك قال الاصل  
 بقاء ما كان على ما كان فله ان يعمل بالفتوى وان امكن تغير اجتهاده كما ان له ان  
 يعمل بها بعد مدة من وقت الافتاء وان جاز تغير اجتهاده ومن منعه من ذلك قال

ليس على ثقة من بقاء المفتي على اجتهاده الاول فلعله رجع عنه فيكون المستفتي  
 قد عمل بما هو خطأ عند من استفتاه ولهذا يرجح بعضهم العمل بقول الميت على قول الحي  
 واحتجوا بقول ابن مسعود من كان منكرا مستقنا فليست من قدماء فان الحي لا ثقة  
 عليه **فتاوى** هل يلزم المستفتي ان يجتهد في اعيان المفتين ويسأل الاحم  
 والاديين امر لا يلزمه ذلك فيه مذهبان كما سبق وبيننا ما اخذها والصحيح انه يلزم  
 بالمستطاع من تقوى الله تعالى الامور بها كل واحد واذا اختلف عليه مفتيان اوج  
 واعلم فايهما يجب تقليد فيه ثلاثة مذاهب حتى توجه بها وهل يلزم العايم ان يتخذ  
 ببعض المذاهب المعروفة ام لا فيه مذهبان احدهما لا يلزمه وهو الصواب المقطوع  
 اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ورسوله صلوات الله وسلامه عليه ورسوله على احد  
 الناس ان يتخذ هب بمذهب رجل من الائمة فيقلده دينه دون غيره وقد انطوت  
 القرون الفاضلة صبرا اهليا من هذه النسبة بل لا يصح للعايم مذهب ولو تم  
 به فالعايم لا مذهب له لان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ويصور المذا  
 على حسبه او لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقواله  
 وامام من لم يتأهل لذلك البتة بل قال انا شافعي او حنبلية او غير ذلك لم يصح كذا  
 بمجرد القول كما لو قال انا فقيه او مخوي او كاتب لم يصح كذا بل بمجرد قوله يوحى به ان  
 القائل انه شافعي او مالكي او حنفي او حنبلي يزعم انه متبع لذلك الامام سالك طريقه  
 وهذا انما يصح اذا سلك سبيله في العلم والعرفه والاستدلال فلما مع جملة وبعد  
 جدل عن سيرة الامام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الاتساع اليه الا بالدعوى المجردة  
 والقول الفارغ عن معنى العايم لا يتصور ان يصح له مذهب ولو تصور له ذلك لم يلزمه  
 ولا غيره ولا يلزم احد اقطان يتم مذهب رجل من الامة بحيث يأخذ اقواله كلها و  
 يلزم اقوال غيره وهذه بدعة فبيحة حدثت في الامة وعمت الافاق وشملت اهل الارض  
 كلها لم يقل بها احد من الائمة الاسلام وهم اعلى رتبة واجل قدرا واعلم بالله ورسوله  
 من ان يلزموا الناس بذلك وابعده عن من قال يلزمه ان يتم مذهب باحد المذاهب الاربعة



في الله العجب ما أت مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب التابعين  
 وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام وبطلت جملتها الأربعة أنفس فقط من بين سائر  
 الأئمة والفقهاء وهل قال ثالث أحد من الأئمة أو دعى إليه أو دلت نقطة واحدة من  
 كلامه عليه والذي أوجه الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين وتابعيهم هو  
 الذي أوجه على من بعدهم إلى يوم القيامة لا يختلف الواجب ولا يتبدل وإن اختلف  
 كيفيته أو قدرته باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أيضا تابع  
 لما أوجه الله ورسوله ومن صحح للعامي مذهبا قال هو اعتقد أن هذا المذهب الذي  
 انتسب إليه هو الحق فعليه الوفاء بوجوب اعتقاده وهذا هو الذي قاله هؤلاء لو صح  
 للزم منه تحريم استفتاء أهل غير المذهب الذي انتسب إليه وتحريم تقليده  
 بمذهب نظير إمامة أو إجماع منه أو غير ذلك من اللوازم التي يدل فسادها على فسادها  
 بل يلزم منه أنه إذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول خلفائه الأربعة مع غير إمامه  
 أن يترك النص وأقوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب إليه وعلى هذا فقل  
 أن يستغني من شاء من اتباع الأئمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتي التمسك  
 بالأربعة بإجماع الأمة كما المرجح على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلاده أو غيره  
 من البلاد بل إذا صح الحديث وجب العمل عليه حجازيا كان أو عراقيا أو شاميا أو  
 مصريا أو يمنيا وكذلك لا يجب على الإنسان أن يتقيد بقراءة المشهورين باتفاق المسلمين  
 بل إذا وقعت القراءة رسم المصحف الإمام وصحت في العربية وصح سندها جازت  
 القراءة بها وصحت الصلوة بها اتفاقا بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ  
 بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الصحابة فقد جازت القراءة بها ولم تبطل الصلوة  
 بها على قول الثاني تبطل الصلوة بها وهاتان روايتان من صرحتا عن الإمام أحمد  
 والثالثان قرأ بها في مكان لم يكن موحدا بالقرضين أو قرأ بها في غير المكان مبطلان  
 هذا اختيار ابن البركاتين تيمية لأنه لم يتحقق الاثنيان بالركن الأول ولا الاثنيان  
 بالبطل في الثاني ولكن ليس له تتبع رخص المذاهب في كل غرض من أي مذهب وجد

فيه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان وبالله التوفيق وهو المستعان **فائدة** ان اختلف  
عليه مفتيان فاكثرفه بل ياخذ با غلط الاقوال او ياخذ بها او يتخير او ياخذ بقول الاعلم او  
ان اوزع او يعدل الى صفت اخر فينظر من يوافق من الاولين فيعمل بالفتوى التي توقع عليها  
او يجب ان يتحرى او يبحث عن الراجح يجد فيه سعة مذاهب ارجحها السابغ فيعمل كما  
يعمل عند اختلاف الطريقتين او الطبيبين او المشيرين وبالله التوفيق **فائدة** اذا  
استفتى فافتاه المفتي فحصل تصدير فتواه موجبة على المستفتي العمل بها بحيث يكون عاصيا  
ان لم يعمل بها ولا توجب عليه العمل فيه اربعة اوجه لاحباب احمد وغيرهم احدها  
انه لا يلزمه العمل بها الا ان يلتزمه هو والثاني انه يلزمه اذا شرع في العمل فلا يجوز له حينئذ  
التراجع والثالث انه اذا وقع في قلبه صحة فتواه وانها حق لزمه العمل بها والرابع انه  
ان لم يجد مقتيا اخر لزمه الاخذ بفتياه فان فرضه التقليد وتقوى الله ما استطاع  
وهذا هو المستطاع في حقه وهو غاية ما يقدر عليه وان وجد مقتيا اخر فان وافق  
الاول فابلغ في لزوم العمل وان خالفه فان استبان له الحق في احد المجهتين لزمه العمل  
به وان لم يستبان له الصواب فحصل يتوقف او ياخذ بالاحوط ويتحرى او ياخذ بالاسهل  
فيه وجوه تقدمت **فائدة** يجوز العمل بخط المفتي وان لم يسمع الفتوى من لفظه اذا  
عرف خطه او اعلمه به من يسكن الى قوله ويجوز له قبول قول الرسول ان هذا خطه  
وان كان عبدا او امرأة او صبي او فاسقا كما يقبل قوله في الهدية والاذن في دخول  
الدار اعتمادا على القرائن والعرف كذا يجوز اعتماد الرجل على ما يجده من كتاب الوقف  
على كتابه او رباط او خان ونحوه فيدخله وينتفع به وكذا يجوز له الاعتماد على ما يجده  
بخطابه في تركه بما يجد انه له على فلان كذا وكذا فيخلف على الاستحقاق وكذا يجوز  
للمرأة الاعتماد على الزوج انه ابانها فله ان تتزوج بناء على الخط وكذا الوصي والوارث  
يعتمد على خط الموصي فينفذ ما فيه وان لم يشهد شاهدان وكذا اذا كتب الراوي الغيبة  
حديثا جاز ان يعتمد عليه ويعمل بما فيه ويروي به بناء على الخط اذا اتقن ذلك كله هذا عمل  
هذه الامة قديما وحديثا من عهد نبينا صلوا الى الان وان انكروا من انكروا ومن العجب



ان من انكر ذلك وبالغ في انكاره ليس معه فيما يقضي به ولا يحرم به الا مجرد كتاب قيل انه  
 كتاب فلان فهو يقضي به ويقضي به ويجل ويجرم ويقول هكذا في الكتاب وقد كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه الى الملوك والامم يدعونه الى الاسلام فتقوم  
 عليهم الحجة بكتابهم وهذا اظهر من ان ينكروا للشوكا في حاجات نفيسة في العمل بالخط  
 ذكرها في الفتح الرباني وايدها بأدلة نيرة لا يحجها الا المبطلون وقد سبق منا الكلام ايضا  
 على ذلك في كتابنا ظفر اللاضي ما يجب في القضاء على القاضي فراجعوا وان كان كلاما  
 مختصرا فخير الكلام ما قل ودل ولعمري قائل اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد  
 من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكم امر لا فيه ثلثة اوجه احدها يجوز  
 وعليه فتاوى الائمة واجوبتهم فانهم كانوا يسمون عن حوادث لم تقع قبلهم فيجهدون  
 فيها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فلا اجران واذا اجتهد فخطا فله  
 اجر وهذا يعمر ما اجتهد فيه مما لم يعرف فيه قول من قبله وما عرف فيه اقول والاجتهاد  
 في الصواب منها وعلى هذا درج السلف والخلف والحاجة داعية الى ذلك لكثرة الوقائع  
 واختلاف الحوادث ومن له مباشرة لفتاوى الناس يعلم ان المنقول وان اتسع غاية  
 الاتساع فانه لا يفي بوقائع العالم جميعها وانت اذا تاملت الوقائع رايت مسائل كثيرة واقعة  
 وهي غير منقولة ولا يعرف فيها كلام الائمة المذاهب ولا اتباعهم الثاني لا يجوز الافتاء  
 والحكم بل يتوقف حتى يظفر فيها بقائل قال احمد لبعض اصحابه اياك وان نتكلم في مسألة  
 ليس لك فيها امام والثالث يجوز ذلك في مسائل الفروع لتعلقها بالعمل وشدة  
 الحاجة اليها وسهولة حصرها ولا يجوز في مسائل الاصول واكثر التفاصيل وان ذلك  
 يجوز بل يستحب ويجب عند الحاجة واهلية المفتي والحكم فان عدم الامران للمرجوزان  
 وجدا حدهما دون الاخر احتمال الجواز والتمنع والتفصيل فيجوز للحاجة دون عدمها  
 وقائل قد لا يسميها على كل احد عبودية بحسب مرتبته سوى العبودية العامة التي لا  
 بين عبادة فيها فعل العالم من عبوديته نشر السنة والعلم الذي بعث الله به رسوله  
 ما ليس على الجاهل وعليه من عبوديته الصبر على ذلك ما ليس على غيره وعلى الحاكم

٢  
 في قضايا  
 الوقائع  
 او مسائل

من عبوديته اقامة الحق وتنفيذه والزام من خليه به والصابر على ذلك والجاهد عليه  
 ما ليس على المفتي وعلى الغني من عبوديته اداء الحقوق التي في ماله ما ليس على الفقير  
 وعلى القادر على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ببدن ولسانه ما ليس على العاجز عنها  
 وقد غرا ليس اكثر الخلق بان حسن لهم القيام بنوع من الذكر والقراءة والصلاة والصيام  
 والزهد في الدنيا ولا نقطاع وعطو لهذا العبوديات فلم يجدوا قلوبهم للقيام بها و  
 هؤلاء عند ورثة الانبياء من اقل الناس ديناً فان الدين هو القيام به بما امر به الله  
 حقوق الله التي تجب عليه فهو عاصا عند الله ورسوله من مرتكب المعاصي فان ترك  
 الامر العظيم الكبر من ارتكاب النهي من اكثر من ثلثين وجها ذكرها شيخ الاسلام ابن تيمية  
 في بعض تصانيفه ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله وما كان عليه هو واصحابه  
 رأى ان اكثر من يشار اليهم بالدين هم اقل الناس ديناً والله المستعان واي دين لم ي  
 خير فيمن يرى عمار الله تلتهاك وحدوده تضاع ودينه يترك فمسة رسوله صلى  
 يرغب عنها وهو يترك القلب ساكت اللسان شيطان اخرس كما ان المتكلم بالباطل شيطان  
 ناطق وهل بلية الدين الا من هؤلاء الذين اذا سلمت لهم ما كلهم ورياساتهم فلا  
 مبالاة بما جرى على الدين وخيارهم المتحرر للسلطة ولو نزع في بعض ما فيه غضاضة  
 عليه في جاهه او ماله بديل وتبذل وجد واجتهاد يستعمل مراتب الافكار الثلاثة  
 بحسب وسعه وهو لا مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم قد باوا في الدنيا باعظم  
 بلية تكون وهم لا يشعرون وهو موت القلوب فان القلب كلما كانت حياته اقر كان  
 غضبه لله ورسوله اقوى وانتصاره للدين اكمل وقد ذكر الامام احمد وغيره ان الله تعالى  
 اوحى الى ملك من الملائكة ان اخسف بقرية كذا او كذا فقال يا رب كيف وفيهم فلان  
 العابد فقال فيه فايدافانه لم يتمعرو وجهه يوما قط وذكر له عروفي كتاب التمهيد ان  
 سبحانه اوحى الى نبي من انبيائه ان قل لفلان الزهد اما زهدك في الدنيا فقد تجلبت  
 الراحة واما انقطاعك الي فقد اكتسبت به العز ولكن ما علمت فيما لي عليك فقال يا  
 رب واهي شيء لك علي قال هل واليت في وليا او عادت في عداوتك اذلة

تلك هي من معاد  
 في راي ومالك الجهاد  
 في العبد الموعود  
 من النكرات  
 امر الله ابا جبر  
 وضع ما قال به  
 انه قد وضع على  
 سائر العباد  
 ولكن لا وضع على  
 سائر القلوب  
 صدقت جزايل العبد  
 في راي سيد القوم  
 خان سيرة الرحمن



البيان من النبي صلى الله عليه وسلم ما يحلها بيان نفس الوحي بظهوره حل لسانه بعد ان كان  
 خفيا الثاني بيان معناه وتفسيره لمن احتاج الى ذلك كما بين بان الظلم المذكور في قوله  
 ولم يلبسوا ايما انهم يظلم هو الشرك وان الحساب لله سائر هو العرض وان المحيط <sup>ببصر</sup> الآ  
 والاسود هما بياض النهار وسواد الليل وان الذي رآه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى  
 هو جبريل كما فسر قوله اوابي بعض ايات سبكه انه طالع الشمس من مغربها وكما فسر قوله  
 ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة بانها النخلة وكما فسر قوله ثبت الله الذين امنوا بالقول  
 الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ان ذلك في القبر يحين يسئل من ربك وما دينك  
 وكما فسر الرعد بانه ملك من الملائكة موكل بالسحاب وكما فسر اتخا ذاهل الكتاب احبا لهم  
 ورهبا فهم رابا باستعجال ما احلوه لهم من الحرام وتحريم ما حرموا عليهم من الحلال  
 كما فسر القوة التي امر الله ان يعدلها لا عدائه بالوحي وكما فسر الزيادة بانها النظر الى  
 الله وكما فسر الدعاء في قوله ادعوني استجب لكم بانه العبادة وكما فسر اذ بار النجوم بانه  
 الركعتان قبل الفجر واذ بار السجود بالركعتين بعد المغرب ونظائر ذلك كثيرة الثالث  
 بيانه بالفعل كما بين اوقات الصلوة السائل بفعله الرابع بيان ما سئل عنه من  
 الاحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها كما سئل عن قذف الزوجة فجاء  
 القرآن باللعان الخامس بيان ما سئل عنه بالوحي وان لم يكن قرانا كما سئل عن رجل  
 احرم في جبة بعد ما تضيح بالخلق فجاء الوحي بان يترجعه اجبة ويفسل الخلق  
 السادس بيانه الاحكام بالسنة ابتداء من غير سوال كما حرم عليهم الخمر والمجون والمتعة  
 وصيد المدينة ونكاح المرأة على عمتها وخالتها وامثال ذلك السابع بيانه للامة جواز  
 الشيء بفعله هوله وعدم فهم عن التماسي به الثامن بيانه جواز الشيء باقراره لغيره على فعله  
 وهو يشاهده او يعلمه يفعلونه التاسع بيانه اباحة الشيء عفوا بسكوت عن تحريمه  
 وان لم ياذن فيه نطقا العاشر ان يحكم القرآن بايجاب الشيء او تحريمه او اباحته  
 يكون لانه ان الحكم شروط وموانع وقيد واورقات مخصوصة واحوال واوشها فيجعل الرب  
 تعالى رسوله في بيانها كقوله تعالى واحلل لكم ما وراثة لكم فاحل هو قوف على شرط النكاح

وانتفاء موافقة وحضور وقته واهلية المحل فاذا جاءت السنة ببيان ذلك كله لم  
يكن شيء منه زائدا على النص فيكون نسخا له وان كان دفعا لظاهر اطلاقه <sup>فصل</sup> هذا كل حكم  
منه صلوات الله على القرآن هذا سبيله سواء بسواء وقد قال تعالى وصيكم الله في اولادكم للزكاة  
خط الانبياء ثم جاءت السنة بان القاتل الكافر والريق لا يرث لم يكن نسخا للقرآن مع انه ائنه  
عليه قطعا اعني في موجبات الميراث فان القرآن اوجبه بالولادة وحدها فزادت السنة  
مع وصف الولادة اتحاد الدين وعدم الرق والقتل **قائل** في تغيير المال هو العقوبة المالية  
شرع في مواضع منها تحريق متاع الغال من الغنية ومنها حرمان سهمه ومنها اضطر  
الغرم على سارق الثمار المتعلقة **ومنها** اضعافه على كاتم الضلالة الملتقطه **ومنها** اشتر  
مانع الزكاة **ومنها** عزمه على تحريق دور من لا يصلي في الجماعة لولا ما منعه من انفاذ ما  
عزم عليه من كون الذرية والنساء فيها غيتعدى العقوبة الى غير الجاني وذلك لا يجوز كما  
لا يجوز عقوبة الحامل **ومنها** عقوبة من اساء على الامير في الغزو بجرائم سلب القليل  
لمن قتله حيث تشفع فيه هذا المسي وامر الامير باعطائه فحرم المشفوع له عقوبة للشافع  
الامر وهذا الجنس من العقوبات في نوع مضبوط ونوع غير مضبوط فال مضبوط ما قابل المتلف  
اما حق الله سبحانه كاتلاف الصيد في الاحرام او حتى الاذي كاتلاف ماله وقد بيده الله سبحانه  
على ان تضاعف الصيد متضمن للعقوبة بقوله ليدقق وبال امره ومنه مقابلة الجاني بنقيض قصده من  
الحرمان كعقوبة القاتل لورثه بجرائم ميراثه وعقوبة الدبر اذا قتل سيدا ببطلان تدبيره  
وعقوبة الموصى له ببطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشئة بسقوط نفقتها  
وكسوتها **النوع الثاني** غير المقدور وهو الذي يدخله اجتهاد الائمة بحسب المصالح وذلك  
ما لم يأت فيه الشريعة بامر عام ولا يزد فيه ولا ينقص كالحكم في هذا الاختلاف الفقهاء فيه  
على حكمه منسوخ او ثابت الصواب انه يختلف باختلاف المصالح ويرجع فيه الى اجتهاد  
الائمة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة اخذ دليل على النسخ وقد ضلله الخلفاء والاشد من ذلك  
بعدهم من الائمة ولما التعزير ففي كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فالاول كالسرقة والشرب  
والزنا والقذف الثاني كالوطي في نهار رمضان والوطي في الاحرام والثالث كوطي الامة المشتركة



بينه وبين غيره وقبيلته الأجنبية والمخلوة بها ورد دخول أحكام بغير ميزر واكل الميتة والله  
والحكم المختزير ونحو ذلك اما النوع الاول فالحد فيه معنى غير التعزير واما الثاني فيحل بحسب  
مع الكفارة فيه تعزير امام لا على قولين وهما في مذهب احمد واما الثالث ففيه التعزير قول  
واحد لكن هل هو كالحد لا يجوز الا امام تركه او هو راجع الى اجتهاد الامام في اقامته وتركه  
كما يرجع الى اجتهاده في قوله على قولين العلماء الثاني قول الشافعي والاول قول الجمهور  
ما كان من المعاصي محرم الجنس كالظلم والافواحش فان الشارع لم يشرع له كفارة ولهذا  
الكفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف المحصنات والسرقة وطرح هذا انه لا كفارة في قتل العمد  
ولا في البين بالغموس كما يقوله احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس في ذلك تخفيفا عن تركهما  
بل لان الكفارة لا تعمل في هذا الجنس من المعاصي وانما جعلها فيها لما كان مباحا في الاصل  
وحرم لعارض كالوطي في الصيام والاحرام وطرح هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطئ  
الحائض وهو موجب القياس لو لم تات به الشريعة فكيف وقد جاءت به مرفوعة  
وموقوفة وعكس هذا الوطي في الدنيا لا كفارة فيه ولا يصح قياسه على الوطي في الحيض  
لان هذا الجنس لم يرد قط ولا تعمل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجبت في الزنا  
والواط بطريق الاول فهذا قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة  
والصليحة **قَالَ** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اجل امرأة المفقود اربع  
سنين وامرها ان تتزوج فقد المفقود بعد ذلك فخير عمر بين امراته وبين مهرها  
فذهب الامام احمد الى ذلك وقال ما ادري من ذهب الى غير ذلك الى اي شيء ذهب  
وقال ابو داود في مسائله سمعت احمد وقيل له في نفسك شيء من المفقود فقال  
ما في نفسي منه شيء هذا خسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ان ترض  
قال احمد هذا من ضيق علم الرجل ان لا يتكلم في المفقود وقد قال بعض المتأخرين  
من اصحاب احمد ان مذهب عمر في المفقود يخالف القياس والقياس انهما وجه الفادى بكل  
حال الا ان يقول الفرقة تنفذ ظاهر لوباطنا فتكون درجة الثاني كل حال على قول بعض المخالفين  
لعمري في ذلك فقالوا لو حكم حاكم يقول عمر في ذلك لنقض حكمه بعد عن القياس طائفة ثالثة

اخذت ببعض قول عمر وتركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني فهي زوجته  
 ولا تدخل الاول وان لم يدخل بها ردت الى الاول قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه من خالف  
 عمر لم يفتد الى ما اهتدى اليه عمر ولم تكن له من الخبرة والقياس الصحيح مثل خبرة عمر  
 المفقود والمنقطع خبرة ان قيل امراته بقي الى ان يعلم خبره بقيت لا يملك ذات زوج الى  
 ان تبقى من القواعد او تموت والشرعية لا تاتي بمثل هذا فلما اجلت اربع سنين ولم  
 يكشف خبره حكم بموته ظاهر وهذا المأثور عن عمر في مسألة المفقود هو عند طائفة  
 من الفقهاء من اهل الاقاليم عن القياس حتى قال بعض الاثني عشر لو حكموا بحكمه وهو مع هذا الصحيح لا قولوا باجرا  
 في القياس وكل قول قيل سواء فهو خطأ فمن قال انها عاد الى الاول بكل حال او تكون مع الثاني بكل حال فلا تفتد  
 خطأ قال السيد الامام العلامة محمد بن اسمعيل الامير الجاني رحمه في رسالته بطل الموقوف في حكم الاعمار  
 وامرأة المفقود وآما ما روي عن المغيرة بن شعبه مرفوعا ان امرأة المفقود امراته حتى يأتيها  
 البيان فاسناده ضعيف اخرجه الدارقطني وضعفه ابن حاتم وقال منكر وضعفه ايضا البيهقي  
 وقال لا يجزئ به وكذا عبد الحق وابن القطان وغيرهم في العمدة هو قوة الدليل لا مشايعة الاقوال  
 ولو ذهب الى خلاف ما قام عليه الادلة العلماء المجلة فانه ليس للحجة الا في الكتاب والسنة  
 لانما قاله اثمة المذاهب والاصحاب والمسئلة اذا لم تكن في الاصلين فالواجب الرجوع الى القول  
 الصحيح وقد وقع هذا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحكم في امرأة المفقود ان تنظر  
 اربع سنين ثم تعتل اربعة اشهر وعشر اخرجها ما لا يشافي به قال عثمان وابن عباس  
 وابن عمر هؤلاء اربعة من الصحابة اتفقوا على هذا الحكم ولم يخالفهم احد من الصحابة الا  
 ما حكاه عبد الرزاق عن علي بن ابي طالب رحمه وجهه وذهب اليه قول عمر بن الخطاب من اهل المذاهب  
 ما لا يوافق واحمد والشافعي وروي عن ابن مسعود وعن جماعة من التابعين منهم النخعي وعطاء  
 والزهرري ومكحول والشعبي وهذا هو الحكم الا ان هذه الشريعة الغراء المبينة على جلب  
 المصالح ودفع المفاسد ورحم العباد وعماراة البلاد واي مصلحة في حبسها بعد هذه  
 المدة فليست المرأة حايده خربل كل ما مضى عام من عمرها انخدم جزء من جماله وما  
 يرضى فيها واي مفصلة اشد من منعها عن الزوج مع طلبها الخاص والحل لها



وای مصحح الغائب في اتفاق ماله عليها مع انه اذا عاد وله رغبة فيها فانه يخبر في عود  
 اليه وای انتفاع له بها حتى يحسبها عليه فهذا الحكم الذي قاله الاكثر واشتهر بنسبته  
 سيدنا عمر وهو وفق الاقوال بحسن الشريعة وجلب مصلحتها ودفع مفاسدها وتخلص المرأة  
 من حبسها وبهذا يعرف قدر نفقة الصحابة وجودة انظارهم وغوص أفكارهم على اسرار  
 الشريعة النبوية ويعلم بانهم قائلون بان للمرأة حق في الوطى وانه رأي الاكثر من الامة  
 وقد اخرج ابن ابي الدنيا عن الحسن قال سأل امرأة عن حفصة كمر تصبر المرأة عن الرجل  
 قالت ستة اشهر فقال لا جرم لا اجيز رجلا اكثر من ستة اشهر وفي الباب روايات  
 بالفاظ وطرق وبعد اعرفت ما كان عليه اهل العصر الاول من اثبات حق المرأة على  
 زوجها في الوطى ان هذا كان امواستقرا عندهم لم يقل احد منهم انه ليس له حق في النفقة  
 والكسوة بل كان عمر وامراء الجيوش بان يأمروا من لديهم بالعود الى اهلهم بعد ستة  
 اشهر او اربعة على الشراك التي حاسمها له ولها كلام على هذه المسئلة ايضا في رسالة القضاء  
 فارجوها يتضح لك ما هو الراجح في هذا الباب والله تعالى اعلم بالحق والصواب **فتاوى**  
 ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس وان ما يظن مخالفته للقياس فاحل الامر بغيره  
 فيه ولا بد ان يكون القياس فاسدا او يكون ذلك الحكم احريث بالنص بكونه من الشرع  
 قال ابن القيم سالت شيخنا قدس سره روجه عن ما يقع في كلام كثير من الفقهاء من  
 قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول الصحابة او بعضهم وربما كان مجمعا عليه  
 كقولهم طهارة الماء اذا وقعت فيه نجاسة خلاف القياس والوضوء من تحوم الابل والظفر  
 من الحجامة والسلام والاحالة والكتابة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والتمريض  
 وصحة صوم الاكل الناسي والمضي فاشبه الفاسد كله ذلك على خلاف القياس فهذه تلك  
 صواب ام لا فقال لا ليس في الشريعة ما يخالف القياس الا في اصل هذا ان لفظ القياس لفظ  
 عمل يدل على فيه القياس الصحيح والفساد الصحيح هو انما هو في رتبة الشريعة وهو ليس بين  
 المتكاملين والفرق بين المختلفين في انهم يطعنون في القياس العكس وهو من العار الذي  
 يشبه الله به عليه السلام في القياس الصحيح مثله ان يكون العلة التي هي في الشرع في الاصل

موجودة في الفرع من غير معارضة في الفرع بين حكمها ومثل ذلك القياس لا ينافي  
 الشريعة بخلافه فلو كان ذلك القياس بالغاء القياس في الشريعة لكانت الشريعة  
 فوق مؤثر في التشريع فمثل هذا القياس لا ينافي الشريعة بخلافه فلو كان ذلك القياس  
 باقتصاص من سائر الأحكام الشرعية لكانت الشريعة فوق مؤثر في التشريع فمثل هذا القياس  
 يوجب اختصاصه بالحكم ويوجب تأويله في الوصف الذي انشأه في الشريعة ليس فيه  
 يظهر بعض الناس وقد لا يظهر ليس في شريعة القياس الصحيح أن يعارض حكمه كل أصل من أصول  
 شريعة الشريعة في كلف القياس في الشريعة في كلف القياس في الشريعة في كلف القياس في الشريعة  
 للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر في كلف القياس في الشريعة في كلف القياس في الشريعة  
 أنه قياس فاسد بمعنى أن صورة النص امتازت عن كلف القياس في الشريعة في كلف القياس في الشريعة  
 بوصف واجب تفصيل الشارع لهذا ذلك الحكم وليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً  
 ولكن يخالف القياس الفاسد من أن كان بعض الناس لا يعلم فساداً وقد طال في الأحكام  
 في بيان ذلك أنه الفاسد كاشفة واضحة شافية لا توجد في غيره من الشريعة في كلف القياس في الشريعة  
 الرسول صلياً عليه وآله وسلم في كلف القياس في الشريعة في كلف القياس في الشريعة في كلف القياس في الشريعة  
 بعد الصحابة هو الواجب عليهم من بعده وإن تفرعت صغاته وكيفية باختلاف الأحوال  
 ومن العلوم بالاضطرار أن الصحابة لم يكونوا يعرضون ما يسمعون منه صلوات الله على أئمة العلماء  
 بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله وليس يمكن أحداً منهم يتوقف في قبول ما سمع منه على موافقة  
 موافق أو رأي ذي رأي أصلاً وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم إلا بالآية وهو عينه  
 الواجب علينا وعلى سائر المتكلمين إلى يوم القيامة ومعلوم أن هذا الواجب لم ينته بعد ذلك  
 ولا هو مختص بالصحابة فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن النفس ما أوجب الله تعالى في رسوله  
 فأنك أقوال العلماء وأراؤهم لا تنضبط ولا تقصر ولا تفرق من أو العصبية إلا إذا تفتتوا  
 ولم ينتهوا فلا يكون اتفاقهم إلا حقاً ومن الخيال أن يجعلوا في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا ينصرف لهم نفساً إنما عصمت من الخطأ ولم يتم لنا حيلة على أن نعلم هذا الأمر في قولنا  
 فأنك قوله كلفه من الأخبار في قوله في كلفه في قولنا هذا كلفه في قولنا في كلفه في قولنا



او بعض به الا اذا كان احد القائلين رسولا والاخر كافرا على الله فالعرض حيثما ما يعنده  
 هؤلاء المقلدون مع متبعيهم ومخالفهم **فانك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال** بدأ الاسلام غريبا  
 وسيعود كما بدأ واخبر ان العلم يقل فلا بد من وقوع ما اخبر به الصادق وهو معلوم ان  
 كتب المقلدين قد طبقت شرقا وغربا ولم يكن في وقت نطق اكثر منها في هذا  
 الوقت وشئ من اهل كل عام في اديار وكثيرة والمقلدان من يتبعون منها ما يمكن حفظه  
 بحروفه وشبهاتها في الناس بخلاف القرية بل هي المعروفة بل هي لا يعرفون غيرة فلوكا  
 هي العلم الذي بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور زيادة والعلم في شح  
 وظهور وهو خلاف ما اخبر به الصادق **فانك** الاختلاف كثير في كتب المقلدين  
 وافوالهم وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدق بعضه بعضا وشهد  
 بعضه لبعض وقد قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرا  
**فانك ان الله تعالى** ذم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وكل حزب بما لديهم فرحون  
 وهو لا هم المقلدة باعيانهم وتفرقهم بينهم مما لا يجده الامم كما برأى بخلاف  
 اهل العلم فاخبروا ان اختلافهم في قواعدهم ولم يكونوا شيعة واحدة  
 متفقة على طلب الحق وايماء مقاصدهم وطريقهم والطريق واحد والقصد واحد و  
 المقلدون بالعكس مقاصدهم شتى وطريقهم مختلفة فليسوا مع الائمة في القصد ولا في  
 الطريق **فانك ان الله سبحانه** ذم الذين قطعوا امرهم بينهم زبرا والزبر الكتب المصنفة  
 التي رغبوا بها عن كتاب الله وما بعث به رسوله وقد امر الله الرسل بما امر به اممهم ان ياكلوا  
 من الطيبات وان يعملوا صالحا وان يعبدوه وحده ويطيعوا امره وحده وان لا يتفرقوا  
 في الدين فمضت الرسل واتباعهم على خلك متشاكين لا امر الله قائلين لرحمته حتى شات  
 خلوف قطعوا امرهم بينهم زبرا كل حزب بالذي هم فرحون فمن تدبر هذه الآية ونزلها  
 على الواقع تبين له حقيقة الحال وعلم من اي الحزبين هو **فانك ان الله سبحانه** قال  
 ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامر من بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك هم  
 المفلحون فمخلص هؤلاء بالفارغ من من جملتهم وان دعوا الى الخير هم الداعون الى الله

وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي خنيس وقيل من قبله وفقه فلان فأنزل  
أن الله سبحانه قد من ذلك داعي إلى الله ورسوله أعرض ورضي بالتجاذب إلى غيره وهذا شأن  
أهل التقليد فكل من أعرض عن الداعي إليه إلى ما أنزل الله ورسوله إلى غيره فله نصيب  
من هذا الذم فمستأثر ومستقل **وقال** قال أبو بصير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا خنيس فأنزل  
من الأمانة بعينه وترك قول نظيره ومن هو أعلم منه وأقرب إلى الرسول والذكر في قوله  
تعالى فاستأثروا أهل الذكر هو القرآن والحديث الذي أمر الله تعالى أن يبين كونه بقوله لا ذكر  
ما ينسب في بيوتكم من أناس الله والحكمة فهذا هو الذي كذا الذي أمرنا باتباعه وأمر من لا علم  
عنده أن يسأل أهل العلم وهذا هو واجب على كل أحد أن يسأل أهل العلم بالذي كذا الذي أنزل  
على رسول الله ليخبروه به فإذا أخبروه به لم يسعه غير اتباعه وهذا كان شأن أئمة أهل العلم  
لم يكن لهم عقول معين يتبعونه في كل ما قال فكان ابن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعله أو سنة لا يسألهم عن غير ذلك وكذلك الصحابة كانوا يسألون أئمة المؤمنين  
خصوصاً ما يشاء عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكان التابعون كانوا يسألون الصحابة  
عن شأن بينهم فقط وكذلك أئمة الفقه كما قال الشافعي رحمه الله وأما عبد الله أنت أعلم بالحد  
مني فإذا صح الحديث فاعلمني حتى أذهب إليه شاكياً كان أو كوفياً أو بصرياً ولم يكن أحد  
من أهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالفه  
ما سواه **فأنزل** قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما الرشد المستفتين لأصحاب الشجة بالسؤال عن  
حكمه وسفته فقال قتادة قتلهما لله فذمنا عليهم حين اتفقوا بغير علم وفي هذا التحريم  
الافتاء بالتقليد فإنه ليس علماً باتفاق الناس فإن ما دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فهو حرام وذلك أحد أدلة التحريم وكذلك سؤال أبي العيص الذي روى بامرأة مستأجرة  
أهل العلم فافهم ما أخبروه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البركة التي أقره على ذلك ولم يذكره  
فلم يكن منه سؤالهم عن الإثم ومذاهيبهم **وقال** قال أبو بصير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
العلماء روايتان عن أحمد وغيره والتحقيق أن الآية تتناول المطائفتين طاعتهم  
من طاعة الرسول لكن خفي على المقالدين أنهم غلبوا طاعتهم في طاعة الله إذا أمر وأبى الله



ورسوله فكان العلماء مبلغين لامر الرسول والامراء منفذين له فحيثما كان يتجلى طاعته  
تعالطاعة الله ورسوله فابن في الآية تقديرا لاء الرجال على سنة رسول الله صلى  
وايثار التقليد عليها **فأما** قد رجع عن النبي صلى الله عليه وآله قال فانه من يعش منكم  
بعدي فسيرى اختلافا كثيرا وهذا دم للختلفين وتحد ير من سلوك سبيلهم  
وانما اكثر الاختلاف وتفاقم امره بسبب التقليد واهله الذين فرقوا الدين و  
شتتوا الجماعة وصيروا اهله شيعا كل فرقة تنصر متبوعها وتدل عواليها وتذم من  
خالفها ولا يرون العمل بقولهم حتى كانوا صلبة اخرى سواهم يدلون ويكرهون في البر  
عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمتهم واثمتنا وصدهبهم وصدهبنا هذا والنبي  
واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان يتقادوا  
الى كلمة سواء بينهم كالهم ان لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكون اقواله  
كنصوصه ولا يتخذ بعضهم بعضا اربابا فلو اتفقت كلمة على ذلك وانقاد كل  
صنم لمن دعا الى الله ورسوله وتحاكموا كالهم الى السنة واثار الصحابة لقل الاختلاف  
وان لم يعد من الارض وهذا تجد اقل الناس اختلافا اهل السنة والجماعة  
فليس على وجه الارض طائفة اكثر اتفاقا واكل اختلافا منهم لما بنوا على هذا  
الاصل فكما كانت الفرقة عن احد يشاهد كان اختلافا فيهم في انفسهم اشد  
والكثرون من رد الحق مرج عليه امره واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب  
فلم يدري اين يذهب كما قال تعالى بل كذبوا باحق لما جاءهم فهم في امر مرج  
**فأما** لا يقال ان الائمة المقلدين في الدين على هدي فمقلدوهم على هذا  
قطعا لانهم سالكون خلفهم ولا نقول سلوكهم خلفهم مبطل لتقليد هم لهم  
قطعا فان طريقهم كانت اتباع الحجة والنهي عن تقليد هم فمن ترك الحجة وترك  
ما هو عليه وطى الله ورسوله عنه قبلهم فليس على طريقهم وهو من المخالفين لهم  
وانما يكون على طريقهم من اتبع الحجة واتقوا للدين ولم يتخذ رجالا بعين  
الرسول صلى الله عليه وآله من اعيان الكتاب في السنة يعرفون بها على قوله وهذا يظهر

بطلان قول من جعل التقليد اتباعاً وإيهامه وتبليبه بل هو مخالف للاتباع وقد  
فرق الله ورسوله وأهل العلم بينهما كما فرقت الحقائق بينهما فان الاتباع سائر وطريق  
المتبع والاتباع بمنزلة ما أتى به والتقليد قبول قول الغير بلا حجة وقد مدح الله تعالى  
الاتباع وأهله وادم التقليد في غير موضع من كتابه وحكى التقليد من الكفرية  
ونقل الاتباع عن المؤمنين وهذا في القرآن كثير طيب لا يحتمله إلا مجلد مستقل  
من التأليف إذا بطل التقليد وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها وهي  
الكتاب والسنة وما كان في معناها وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله قال تركت فيكم  
أمرين لن تضلوا ان تمسكتم بما كتبنا به وسنة رسوله ﷺ فأئذ في العالم  
يزل ولا بد لأهل عصوم فلا يجوز قبول كل ما يقوله وتزيل قوله منزلة قول المعصوم  
فهذا الذي ذمه كل عالم فيما يزل فيه وفيما لم يزل وليس له حرمين في ذلك  
فما خذ من الدين بالخطأ ولا بد فيحاطون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ويشرعون  
ما لم يشرع ولا بد لهم من ذلك إذا كانت العصمة منتفية عن قلادة الخطأ واقع  
منه ولا بد من ذكر اليرمقي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن  
جدته مرفوعاً تنقوله العالم وانتظر فأيسته وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
ما أشق على امتي ثلاث زلة عالم وجهل منافق بالقرآن ودنياة طمع عناقكم ومن  
المعلمون الخوف في زلة العالم تقليد فيها إذ لو التقليد لم يخف من زلة العالم على  
غيره فإذا عرف أنها زلة لم يخف له أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين فإنه اتباع للخطأ  
على عمل ومن لم يعرف أنها زلة فهو عدو منه وكلاهما مفرط في أمر به فأنزل كل طاعة  
من معاشر المقلدين قد انزلت جميع الصحابة وجميع التابعين وجميع علماء الأمة من أئمة  
إلى آخرهم إلا من قلده في مكان لا يعتد بقوله ولا ينظر في فتواه ولا يشتغل بها ولا يعا  
ها ولا وجه للنظر فيها إلا التحمل وأعمال الفكر وكذا في الرد عليهم إذا خالف قولهم قول متبوعهم  
وهذا هو المسوغ للرد عليهم عند غيرهم إذا خالف قول متبوعهم نصاً من الله ورسوله  
فالواجب التحمل والتكليف في إخراج ذلك النص عن دلالة والتحليل لدفعه بكل طريق



حتى يصح قول متبوعهم في الله لدينه وكتابه وسنة رسوله وليدعة كتابه مثل  
 عرش الإيمان وقد ركنه لو كان الله ضمن لهذا الدين ان لا يزال فيه من يتكلم بآراء  
 ويذهب عنه فمن اسوء ثناء على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين واشد  
 استخفافا بحقوقهم واقل رعاية لواجبها واعظم استهانة بهم من لا يلتفت الى قول  
 رجل واحد منهم ولا الى فتواه غير صاحبه الذي اتخذه وليجة من دون الله <sup>رسوله</sup>  
 صلواته **فان مثل** لا عجب من هذا كله ان معاشرا من المتقليدين اذا وجدوا آية من كتاب  
 الله توافق رأي صاحبهم الظاهر والاهم يأخذون بها والعمدة في نفس الامر على ما قاله  
 صاحبهم لا على الآية واذا وجدوا آية نظيرها يخالف قوله لم يأخذوا بها وتطلبوا لها  
 وجه التأويل واخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه وهكذا يفعلون في نصوص  
 السنة سواء اذا وجدوا حديثا صحيحا يوافق قوله اخذوا به وقالوا الناقول له صلواته  
 كيت واذا وجدوا آية حديث صحيح بل اكثر يخالف قوله لم يلتفتوا الى حديث منها ولم  
 يكن لهم منها حديث واحد فيقولون لنا قوله صلواته كذا وكذا واذا وجدوا مراسلا قد  
 وافق رأيه اخذوا به وجعلوه حجة فاذا وجدوا آية من رسل يخالف رأيه اطرحوها  
 كلها من اوطأ الى اخرها وقالوا لا نأخذ بالمرسل واعجب من هذا انهم اذا اخذوا بالحد  
 مرسل كان او مسندا اتوا بفتنه رأي صاحبهم ثم وجدوا فيه حكما يخالف رأيه لم  
 يأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث حجة فيما وافق رأي من  
 قلده وليس حجة فيما خالف رأيه ذكر في الاعلام من هذا طر فافراجه فانه من عجيب  
 امورهم والمقصود ان التقليد حكم عليهم بذلك وقادهم اليه قهرا ولو حكموا الدليل  
 على التقليد لم يقعوا في مثل هذا فان تلك الاحاديث ان كانت حقا وجب الانقياد  
 والاخذ بما فيها وان لم تكن صحيحة لم يوجب شي مما فيها فاما ان تصح ويؤمن بها فوافق  
 قول المتبوع وتضعف افتراء اذا خالفت قوله او تول قول من اعظم الخطا والتناقض **فان**  
 فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة امر الله وامر رسوله وهذا احب الى الله وسائر طرق اهل العلم  
 امر الله فانه امر من امرنا مع في المسلمون اليه الى رسوله المقلدون قالوا انهم الذين من قلنا واما امر رسوله

فانه صالم امر عند الاختلاف بالخذ بسنة سنة خلفائه الراشدين المهديين واصرارهم  
 بها ويغض عليها بالواجب وقال المقلدون بل عند الاختلاف نتمسك بقول من قبلنا  
 ونقدمه على كل ما عداه واما هدي الصحابة فمن المعلوم بالضرورة انه لم يكن فيهم  
 شخص واحد يقلد رجلا في جميع اقواله ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يرد من  
 اقواله شيئا ولا يقبل من اقوالهم شيئا وهذا من اعظم البدع وابقع الحوادث اما مخالفتم  
 لاقتهم فان الائمة فهو اعن تقليد هم وحدثوا منه واما سلكهم ضد طريق اهل العلم  
 فان طريقهم طلب اقوال العلماء والنظر فيها وعرضها على القرآن والسان الثابتة عن  
 رسول الله صالم واقوال خلفائه الراشدين فما وافق ذلك منها قبلوه ودانوا الله به  
 وقضوا به وافتوا به وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه وردوه وما لم يثبتين لهم كان <sup>هم</sup>  
 من مسائل الاجتهاد التي غايتها ان تكون سائغة الاخذ والاجابة لاشباع من غير ان يلزموا  
 بها احد ولا يقولوا انها الحق دون ما خالفها هذه طريقة اهل العلم خلفا وسلفا واما  
 هؤلاء المخالف فعكسوا الطريق وقلوبوا اوضاع الدين فريغوا كتاب الله وسنة رسوله و  
 اقوال خلفائه وجميع احكامه فعرضوها على اقوال من قلروا فمما وافقها منها قالوا  
 وانقادوا له مدعينين وما خالفوا قالوا متبعين منها قالوا اجتهاد الخصم بكذا وكذا ولم  
 يقبلوه ولم يرد بنوابه واحتال فضلا وهم في ردّها بكل ممكن وتطلبوا لها وجوه الحيل  
 التي تردّها حتى اذا كانت موافقة لما اجهبهم وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها اشنعوا  
 على منادعهم وانكروا عليه ردّها بمثل تلك الوجوه بعينها وقالوا لا ترد النصوص بمثل هذا  
 ومن له همة تسوى الى الله ومرضاته ونصر الحق الذي بعث به رسوله اين كان ومعه  
 كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الوخيم والخلق الذمير والله غفور رحيم فان <sup>كان</sup>  
 ان الله اثني على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوا هم بالاحسان  
 واتبوا عموهم ساولك سبيلهم منها جهم وقد غوا عن التقليد كون الرجل امامه ثم واخبروا  
 انه ليس من اهل البصيرة ولم يكن فيهم والله لجل رجل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين  
 وقد اعادهم الله وعافاهم بما ابتلى من يرد النصوص لاراء الرجال وتقليد ما في هذا التقليد



ضد متابعتهم وهو نفس مخالفتهم فالتابعون لهم باحسان حقا هذا ولو العلم بالبرهان  
 الدين لا يقدّمون على كتاب الله وسنة رسوله صلوات الله عليهم أجمعين ولا يفتوا ولا يفتون ولا يفتون  
 أحد من العالمين ولا يجعلون مذهب أحد عيارا على القرآن والسنة فتوا متابعتهم  
 حقا جعلنا الله منهم فضلا ورحمة **فأئله** كان الصحابة يفتون ورسول الله صلوات  
 حي بين أظهرهم ولم يكن ذلك تقليدا للمستفتين لهم لأن فتواهم إنما كانت تبليغا  
 عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة الخبيرين فقط لم تكن فتواهم تقليدا للرأي فلا يفتون  
 فلان وإن خالفت النص من فتواهم لم يكن فتواهم تقليدا لفتواهم ولا يفتون بغير  
 النص من لم يكن المستفتون لم يفتوا على ما يبلغون فهم أيا عن نبيهم فيقولون  
 امر بكذا وفعل كذا ونحوه عن كذا هكذا كانت فتواهم فتوحى على المستفتين كما هي  
 حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك إلا في الواسطة بينهم وبين  
 الرسول وعدمها والله ورسوله وسائر أهل العلم يعلمون أنهم مستفتون لهم  
 يعملون الأوامر عن نبيهم وشاهدوة وسموعة منه هؤلاء الواسطة وهو لا يغير  
 واسطة ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الأئمة فيحمله على ما أحله الله ويحكم بما  
 حرمه ويستتبع ما أباحه وقد أنكر النبي صلوات الله عليه من أفتى بغير السنة منهم كما أنكر  
 علي بن السنابل وكذب به وأنكر على من أفتى برجم الزاني البكر وأنكر على من أفتى بغير  
 الحج حتى مات وأنكر على من أفتى بغير علم لمن يفتي بما لا يعلم بحجته وأخباره  
 أم المستفتي عليه فافتاء الصحابة في حياته صلوات الله عليهم كان أحدها كان يبلغه ويقر  
 عليه فهو حجة باقراة لا يجوز افتاءهم الثاني ما كانوا يفتون به مما لا يفتون به عن نبيهم  
 فهم فيه رواية لا مقلدون ولا مقلدون **فأئله** قد جاءت الشريعة بقبول قول  
 القاض في الخارص والقاسم والمقوم والحكامين بالمثل في حرام الصيد وليس فيه  
 ما يستروحون إليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه بل قبول قول هؤلاء  
 من باب قبول خبر الخبر والشاهد لا من باب قبول الغيا في الدين من غير قيام  
 دليل على صحته بل يجرم أحسان الظن بقائلها مع تجوز الخطأ عليه فإن قبول الأئمة

والشهادات ولا فارق بين التقليد في الفتوى والخبر بهذه الأمور بخبر عن امر حتى طريق  
العلمية اذ رآه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة وقد مر انه سبحانه بقبول خبر  
المخبر به اذا كان ظاهر الصدق والعدالة وطرح هذا وتطيره قبل خبر المخبر عن رسول الله  
صلواته عليه قال او فعل وقبول خبر المخبر عن اخبر عنه بذلك وهو خبر جواز هذا حتى لا يمانع  
فيه احد واما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه فليس فيه اكثر من العلم بان ذلك  
ظنه واجتهاده فتقليد ناله في ذلك بمنزلة تقليد ناله فيما يخبر به عن رؤيته فسماعه  
واذراكه ما في هذا ما يوجب علينا ان نسمع لما ان نفق بذلك او نحكم به وندين الله به  
ونقول هذا هو الحق وما خالفه باطل ونترك له نصوص القرآن والسنة واثار  
الصحابه واقتال من عداه من جميع اهل العلم ومن هذا الباب تقليد الاعشى القبلة  
ودخول الوقت لغيره ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعداد  
والجرح فكل هذا من باب الاخبار التي امر الله بقبول الخبر بها اذا كان عدلا صادقا وليس  
هذا تقليد في القتي والحكم واذا كان تقليد الها فانه سبحانه شرع لنا ان نقبل قول  
هو لا ونقلد هم فيه ولم يشرع لنا ان نتلقى احكامه عن غير رسوله صلواته عليه عن ان  
نترك سنة رسوله لقول واحد من اهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من  
الامة **وقد انزلنا** ان من رحمته الله سبحانه بنا ورافته انه لم يكلفنا بالتقليد فلو كلفنا  
به لضاعت امورنا وفسدت مصالحنا لاننا لم يكن يدري من نقلد من المفتين <sup>والفقهاء</sup>  
وهم على فرق اثنين ولا يدري عدوهم في الحقيقة الله فان المسلمين قد ملأوا  
الارض شوقا وغربا وجنوبا وشملا وانتشر الاسلام بحمد الله وفضله وبلغ مبلغ الليل فلو  
كلفنا به لوقضا في اعظم العنت الفساد وكلفنا بتحليل الشيء وتحريمه واجاب  
الشيء واسقاطه معا ان كلفنا بتقليد كل عالم وان كلفنا بتقليد الاعلم فالاعلم فضي  
ما حل عليه القرآن والسنة من الاحكام اسهل بكثير من معرفة الاعلم الذي اجتمعت  
فيه شروط التقليد ومعرفة ذلك مشقة على العالم الراي فلو كلفنا بتقليد الذي هو  
كالا عن ان كلفنا بتقليد البعض وكان جعل ذلك الى تشيئنا واختيارنا صار ديننا



لا رادتنا واختيارنا وشهواتنا وهو عين الحال فلا بد ان يكون ذلك راجعا الى امر  
 الله باتباع قوله وتلقى الدين من بين يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
 رسول الله وامينه على وجه وجهته على خلقه ولم يجعل الله هذا المنصب لغيره بعد ابد  
 فانك كل واحد مداما موريان يصدق الرسول فيما اخبر ويطيعه فيما امر وذلك يكون  
 الا بعد معرفة امره وخبره ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الامم الا ما فيه حفظ  
 دينها واصلاحها في معاشها ومعادها وبها حال ذلك تضيع مصالحها وتفقد امورها  
 فما خراب العالم الا بالجهل ولا عارته الا بالعلم واذا ظهر العلم في بلد او محلة قل الشرخ فاعلموا  
 واذا خفي العلم هناك ظهر الشر والفساد من امر يعرف هذا فهو من لم يجعل الله له  
 نورا قال الامام احمد لو العلم كان للناس كالبها ثم قال الناس احوج الى العلم منهم  
 الطعام والشراب لان الطعام والشراب يحتاج اليه في اليوم مرتين وثلاثا والعلم يحتاج  
 اليه في كل وقت فانك ان الواجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام فيجب  
 عليه ان يعرف ما لا بد عموما من الحاجة الى معرفته وليس في ذلك اضاعة لمصالح الخلق ولا تضيق  
 لمعاشهم فقد كان الصحابة قائلين بمصالحهم ومعاشهم وعمارة حروفهم والقيام على شئهم  
 والضرب في الارض لمتاجرهم والصفى بالاسواق وهم العلماء الذين لا يسبق غبارهم  
 فانك العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدمات الاذهان ومسائل  
 الخرص والافكار وتفرعات العقول وتخريجات الاحلام وتأويلات الجملات والفتاوى  
 اهل البطالة وذلك يجعل الله ايسر شيء على النفوس بتخصيله وحفظه وفهمه فانك كتاب  
 الله الذي يشهد للذكر كما قال ولقد نيرنا القرآن للذكر فهل من مدكر قال البخاري في  
 صحيحه قال منظر الوراق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل فتضيع عليه  
 مصالحه وتتعطل عليه معاشه وشئته رسول الله وهي بحمد الله تعالى مضبوطة محفوظة  
 واصول الاحكام التي تدور عليها خمسمائة حديث وفرشها وتفصيلها نحو اربعة آلاف  
 وانما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة هو مقدمات الاذهان واغلوطة المسائل و  
 الفروع والاصول التي انزل الله بها من سلطان التي كل ما اضافي غور زيادة وتوليد

والذين كل ماله في غربة ونقصان **فتأيد** من ادعى ان جميع العلماء صرحوا بان  
التقليد في عباد الله باطلا وقد كلف الامم وغيره من كلام الصحابة والتابعين وائمة  
الاسلام في حق التقليد واهله والذي عنه ما لا يكاد يحصى كانوا يسمون المقلدا لامعة  
وتحجب عنه كما قال ابن مسعود لامعة الذي يحجب عنه الرجال وكانوا يسمونه لامعة  
لا يصير قله وسمون المقلدين اتباع كل ذاعق عيالون مع كل صائح ليرتضوا بنور العلم  
ولم يحاذوا ذلك حتى وثق كما قال فخر علي بن أبي طالب وكما سماه الشافعي حاطب ابل وهو عن  
تقليد وتقليد غيره فجزاه الله عن الاسلام خير القدر فصح الله ورسوله البصلي ووح  
الى كتاب الله في سنة رسوله وامر باتباعهم ما دون قوله وامر بان تعرض اقواله عليها  
فيقبل منها ما وافقها ويرد ما خالفها وغاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل يسيرة  
ليرضى واقبها بنص عن الله ورسوله ولم يجدوا فيها سوى قول من هو اعلم منهم  
فقدروه وهذا فعل اهل العلم وهو الواجب فان التقليد انما يساح للمضطر امام من عدل  
عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكده منه الى التقليد  
فهو كمن عدل الى الميتة مع قدرة على المذكي فان الاصل ان لا يقبل قول الغير ابدليل  
الا عند الضرورة فحاصل الحال الضرورة راس الامر **فتأيد** جعل الله سبحانه في فطرته  
العباد تقليد المعلمين للمعلمين والاستاذين في جميع الصنائع والفنون وهذا  
ظاهر لا ينكر عاقل ولكن لا يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبوع  
بغير حجة توجب قبول قوله وتقدمه على قول من اعلم منه وترك الحجة لقوله وترك  
اقوال اهل العلم جميعا من السلف والخلف لقوله فهل جعل الله ذلك في فطرته احد  
من العالمين ثم يقال بل الذي فطر الله عليه عبادة طلب الحجة والدليل على صحة  
قوله ولاجل ذلك اقام الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة ولا دلة الظاهرة  
والآيات الباهرة على صدق رساله اقامة الحجج وقطعا للمعذرة هذا وهم اصدق خلقه  
واعلمهم ابرههم اكملهم اوعا اوجب الله تعالى قبول قولهم بعد قيام الحجة وظهور الايات  
المستلزمة لصحة دعواهم لما جعل في فطرته عبادة من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا امر



مشترك بين جميع اهل الارض مؤمنهم وكافرهم وحرهم وراجلهم ولا تقياد للمجبة  
 وتطير صاحبها وان خالفوه عما راو بغيا فافوات اغراضهم بالانقياد ولقد حصل القائل  
 ابن وجه قول الحق في قلب سامع ودعه فنزل الحق بسري وشرق  
 سيولسه رشد او ليسى نفاذه كما نشي التوثيق من هو مضيق  
 فقطرة الله سبحانه وشرعه من الابرار على فرقة التقليد وكل مولود لما هو ولد على فطرة  
 الحق فابوا له يخفاه ويشفعانه ويملكانه ويحببانه وكان امر الله قد امقد ورا  
**فأشده لا يقال** ان الله قاتل بين الازهان كما قاتل بين قري لا بدان فلا يلحق  
 بحكمته وعدله ان يفرض على كل احد معرفة الحق بدليله في كل مسألة  
 لاننا لا ننكر ذلك ولا ندعي ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في  
 كل مسألة مسألة من مسائل الدين دقه وجله وانما النكران ما النكران الائمة ومن تقدمهم  
 من الصحابة والتابعين وما حدث في الاسلام بعد القضاء للقرن الفاضلة والقرن  
 الرابع المذموم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصب رجل واحد وجعل فتاواه بمنزلة  
 نصوص الشارع بل يقدرها عليه ويقدم قوله على احوال من بعد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من جميع علماء ائمة الاكتفاء بتقليد عن تلقى الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله  
 وهذا مع تضمنه للشهادة بما لا يعلم الشاهد والقول بلا علم والاخبار عن مخالفه  
 وان كان اعلم منه انه غير مصيب للكتاب والسنة او متبوعه هو المصيب يقول  
 كلاهما مصيب للكتاب والسنة وقد تعارضت اقوالهما فيجعل ادلة الكتاب والسنة <sup>نص</sup>  
 متناقضة والله ورسوله يحكم بالشئ وضده في وقت واحد دينه بتعارض الجاهل  
 وليس له في نفس الامر حاكم معين فهو اما ان يسلك هذا السلك او يخالف من خالف متبوعه  
 ولا بد من واحد من الامرين وهذا من بركة التقليد عليه اذا عرف هذا فاعلم  
 ان الله اوجب على العباد ان يتقوا بحسب استطاعتهم واصل التقوى معرفة ما يتقوا  
 من العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل جهده في معرفة ما يتقيه مما امر الله  
 به ونهاه عنه ثم يلزم طاعة الله ورسوله وما خفي عليه فهو نهي لسهولة امتثاله من عباده

الرسول فكل احد سواه قد خفي عليه بغض ما جاء به ولم يخرج به ذلك عن كونه  
 من اهل العلم ولم يكلف الله ما لا يطيق من معرفة الحق واتباعه فاذا اوجب الله على  
 كل احد ما استطاعه وبلغته قواه من معرفة الحق وعذره فيما خفي عليه منه  
 فاخطاه او قل في غير ذلك كان ذلك هو مقتضى حكمته وعدله ورحمته بخلاف  
 ما لو فرض على العباد تقليد من شاؤا من العلماء وان يختار كل منهم رجلا  
 ينصبه معيارا على وجهه ويعرض عن اخذ الحكم واقباسها من مشكاة الوحي  
 فان هذا يناقض حكمته ورحمته واحسانه ويؤدي الى ضياع دينه وهجر كتابه وسنة رسوله  
 كما وقع فيه من وقع **قائد** ذم الله سبحانه من حاكم الى غير الرسول وهذا كما  
 انه ثابت في حياته فهو ثابت بعد مماته فلو كان حيا بين اظهرنا وتحاكمنا الى غيره  
 لكننا من اهل الذم والوعيد فسننته وما جاء به من الهدى دين الحق لم نمت ذلك  
 فقد من بين الامة شخصه الكريم فقد من بيننا سلفته ودعوته وهدية و  
 العلم والايمان بحمد الله مكانها من ابتغاهما وجدها وقد ضمن الله سبحانه حفظ  
 الذكر الذي انزله على رسوله فلا يزال محفوظا يحفظ الله محياها يمتد للنور حجة الله  
 على العباد قرنا بعد قرن اذ كان نبيا ثم اخرا لنبيا ولا نبى بعده فكان حفظه له  
 وما انزله على رسوله معنيا عن رسول آخر بعد خاتم الرسل والذي امر به الله سبحانه  
 وفرضه على الصحابة من تلق العلم والهدى من القرآن والسنة دون غيرها هو بعينه  
 واجب على من بعدهم وهو محكم لا ينسخ ولا يتطرق اليه النسخ حتى ينسخ الله العالم  
 ويطوئ الدنيا وقد ذم الله تعالى من ادعى الى ما انزل الله والى رسوله صلا واعرض  
 وحذره ان تصيبه مصيبة باعراضه عن ذلك في قلبه ودينه ودنياه وحله  
 من خالف عن امره واتباع غيره ان تصيبه فتنة او يصيبه عذاب اليم فافتنة  
 في قلبه والعذاب اليم في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فات في قلبه باعرا  
 عما جاء به ومخالفته له الى غير اصابه العذاب اليم ولا بد واخبر سبحانه انه اذا قضى  
 امرا على لسان رسوله لم يكن لاحد من المؤمنين ان يختار من امره غير ما قضاه فلا يخو

قال ابو عبد الله  
 عبد البر بن عبد  
 رسول الله صلى الله  
 وقد خفي عليه بعض  
 امره انني قلت  
 واستندت الى هذا  
 جدا ذكر في الامم  
 وعقبه من  
 نور الحسن فان



بعد قضائه أو من البينة **فإن** قلنا قلنا كل فرقة من المقلدين أنه يسوع أو يجب  
تقليده من قلنا به دون غيره من الأئمة الذين هم مثله أو أعلم منه وأقل مكانه  
ذلك معارضة قوطر يقول الفرق الأخرى في ضرب هذه الأقوال بعضها ببعض ثم  
يقال مما الذي جعل متبوعها أول بالتقليد من متبوع الفرق الأخرى في كتاب الواية  
سنة ذلك وهل تقطعت الأمة أمرها بينها كبر أو صار كل حزب بما لديهم فرحون إلا  
لهذا السبب لكل طائفة تدعو إلى متبوعها وتنافي عن غيره وتنتهي عنه وذلك مفضل  
إلى التفريق بين الأئمة وجعل دين الله تابعاً للتشبه بالآخر عرضة للاضطراب والاختلاف  
وهذا كله يدل على أن التقليد ليس من عند الله للاختلاف الكثير الذي فيه ويكفي في  
فساد هذا المذهب تناقض أصحابه ومعارضة أقوالهم بعضها ببعض ولو لم يكن فيه  
من الشناعة إلا إجماعهم تقليد صاحبهم وتعميمهم تقليد الواحد من أكابر الصحابة  
كما صرحوا به في كتبهم وبالله العجب صار من أفتى أو حكم بقول واحد من مشايخ المذاهب  
أحق بالقبول من أفتى بقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وليي كعب  
وابن الدرداء ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليهم صاننا الله تعالى عنه  
**فائدة** المقارن حكوا على الله تعالى قدراً وشراً عاباً كالحكم الباطل جهاداً والمخالف لما  
أخبر به رسول الله صلى الله عليه وآله فاحلوا الأرض من القائلين لله شجوه وقالوا الموق في الأرض  
عالم منذ الأعصار المتقدمه فقالت طائفة ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة روح  
وأي يوسف وزفر محمد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي وهذا قول كثير من الحنفية  
وقال بكر بن علاء القشيري المالكي ليس لأحد أن يختار بعد الماشي من الهجرة وقال الآخرون  
ليس لأحد أن يختار بعد الأوزاعي وسفيان الثوري ووكيع وابن المبارك وقالت طائفة  
ليس لأحد أن يختار بعد الشافعي ثم اختلف المقلدون فمن يؤخذ بقوله من المتنبين  
إليه ويكون له وجه يفتي ويحكم به ومن ليس كذلك ثم اختلفوا حتى انسدل بالاجتهاد على  
أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان وعند هؤلاء أن الأرض قد خلت من قائم الله  
بحججهم يبق فيها من يتكلم بالعلم لم يحل لأحد بعد أن ينظر في كتاب الله ولا منة ربه

قلت يجب أن  
ترتب طائفة أصحاب  
وجه كابن شريح والقفار  
وابن عامر والنسابة  
طائفة أصحاب احترام  
للأصحاب وهو كان  
المسألة في طائفة أصحاب  
وجه ولا اختلاف  
كأبي حامد وغيره  
سيرة الحسن





الشارح عليه ووصفه العلماء القائلين بحقيقة إياها ودرجته ووضعه وضمه لشعر  
 الملايكة في شهادتهم كما دللت على ذلك الآيات الكثيرة والأحاديث المستندة وقد  
 كان من مضى من الأئمة المجتهدين والعلماء الراشدين خصوصاً عصاة المحدثين  
 قائمين بنشر علوم الاجتهاد في جميع الأفاق وهم في ذلك متفاضلون فمنهم المحاكم  
 الكتاب منهم القائم بضبط السنن والحديث المستطاب فما أعظم حظ من يدرك  
 وجهها في تحصيل العلم حفظاً على الناس بما بقي في أيديهم منه فإن في هذه  
 الأمانة قد غلب على أهلها الكسل والملل وحب الدنيا وقد قنع الحريص منهم من  
 علوم القرآن بحفظ سواده واغفل علم تفسيره ومعانيه وفهم أحكام الشريعة من  
 صباه واقتصر من علم الحديث على سماع بعض الكتب على شيوخ أكثرهم جاهل  
 منه بعلم الزينة فضلاً عن الدالية ومنهم من قنع بزيادة أذهان الرجال وكفاية أفكارهم  
 وبالنقل عن مذهبه وقد سئل بعض العارفين عن معنى المذهب فأجاب أن معناه  
 دين مبدل ومع هذا يخيل إليه أنه من رؤس العلماء وهو عند الله وعند علماء  
 الدين جاهل الجاهل لا يدل بمذلة قسيس النصراني أو حبر اليهودي لأن اليهود والنصارى  
 مأكفروا الأبايد أعظم في الأصول والفروع وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الترك  
 سنن من كان قبلكم الحديث فأئمة المصنفون المتصنفون بالأحكال على نصيب  
 إمامهم المعتمدون عليها اعتماد الأئمة قبلهم على الأصليون الكتاب السنة قد روي  
 في مصنفاتهم خلافاً كثيراً من وجهين عظيمين الأول أنهم يختلفون كثيراً في نقل  
 من نصوص إمامهم وفيما يصح منه منها وصارت لهم طرق مختلفة خراسانية وعراقية  
 وبغدادية وهندية فترى هؤلاء يتقانون عن إمامهم خلاف ما ينقله هؤلاء  
 والمرجع في هذا كله إلى إمام واحد وكتبه مدونة مروية موجودة أفلاكاراً يرجع  
 إليها وينقلون تصانيفهم من كثرة اختلافهم عليها الوجه الثاني ما يفعلونه في  
 الأحاديث النبوية والآثار المروية من كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على  
 ما يذهبون إليه نصرة لقولهم وينقصون من الفاظ الحديث ثارة وتارة يزيدون فيها

وما أكثره في كتب أبي العالي وصاحبه أبي حامد الغزالي وقد بسط الكلام على ذلك  
 ابن أبي شامة الشافعي في كتابه المؤمل للرد على الأصول الأولى لأن طول المقال يذكره هنا  
**قائد** قد يسهل له تعالى له الرجل الوقت على ما ثبت من الأحاديث وتجنب ما ضعف  
 منها بما جمعه علماء الحديث في كتبهم من الجوامع والمسانيد فالجوامع هي المرتبة على  
 الأبواب من الفقه والرقائق والمناقب غير ذلك فمنها ما اشترط فيه الصحة فلا يذكر  
 فيه الأحاديث صحيحة على ما شرطه مصنفه ككتابي البخاري ومسلم وما الحق بهما واستدل  
 عليه ما كانا لسان الأئمة وسنن الدارقطني والبيهقي وغيرهما فلا عذر لأحد في تجنب  
 الاشتغال بهذه الكتب النفيسة المصنفة في الأحاديث وفي شرحها ودرجتها ولكلهم  
 انوار زمانهم وشرحهم بالنظر في أقوال من سبقهم من المشايخ والفقهاء وتركوا النظر  
 في نصوص نبيهم المعصوم من الخطأ وأثار أصحابه الذين شهدوا الوحي وعاشوا المصطفى  
 وفيه صراط النبي صلى الله عليه وآله فيما خاطبهم به في تلك الأحوال وليس الخبر كالمعاينة وقد كانت  
 العلماء في الصد الأول معدودين في ذلك مما يقفوا عليه من الحديث لأن الأحاديث  
 لم تكن حجة فيما بينهم مدونة إنما كانت تتلقى من أفواه الرجال وهو متفرقون في البلاد  
 ثم جمع الحفاظ الأحاديث المحيطة بها في كتب فوجوها وقسموها وسهلوا الطريق فبها  
 وخرجوها وبينوا ضعف كثير منها وصحتها وفسروا القرآن والحديث وتكلموا على  
 غريبها وفقوها وكل ما يتعلق بها من مصنفات عديدة جليلة فالآلات متصية  
 لطالب صادق والذي همة وذكره وفطنة وأمانة الحديث هو القدرة في فهمه حق  
 الرجوع إليهم في ذلك وعرض آراء الفقهاء على اللسان والآثار الصحيحة فما  
 ساعدة الآثار فهو المعتبر والأفلا يبطل الخبر الواسع إلا بتر **قائد** التعصب  
 لمذهب الإمام المقلد ليس هو باتباع أقواله كلها كيف كانت بل بالجمع بين ما بين  
 ما ثبت من الأخبار والآثار ويكون الخبر هو المتبع ويؤمل كلام ذلك الإمام تنزيلا له  
 على الخبر والآثار ولا امر عند المقلد من أولئك هم خلاف هذا إنما هم يؤمنون تنزيلا  
 له على نص إمامهم ثم الشافعية كانوا أولى بما ذكرناه لأنهم إمامهم على ترك قوله إذا

قلت وفي هذا الباب  
 كتابي في الكلام عن  
 الأئمة الأعلام في  
 الإسلام  
 باب في أسباب العلم  
 من بعض السلف على  
 الحديث في كتابي في  
 أسباب العلم  
 باب في أسباب العلم  
 من بعض السلف على  
 الحديث في كتابي في  
 أسباب العلم



ظهر محمد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافه والتعصب له على الحقيقة انما هو  
 امتثال امره في ذلك وسأله طريقتة في قبول الاخبار والبحث عنها والتفقه فيها  
 وقد روي عنه في ترجمته في تاريخ دمشق ما ورد عنه في ذلك واما الذين  
 يظهرون التعصب لاقوال الشافعي وغيره كما كانت ان جاءت سنة بخلافها  
 فليسوا متعصبين في حقيقة لانهم لم يمتثلوا امره امامهم كذالك شات  
 المتقدمين الآخرين في ائمتهم فاعتبروا منه يا اولي الابصار فثالث قال ابن  
 ابي شامة راجع في كتابه المؤمل ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب  
 امام معين بل يرفع نفسه عن هذا المقام وينظر في مذهب كل امام ويعتقد  
 في كل مسألة صحت ما كان اقرب الى دالة الكتاب السنة المحكية وذلك يسهل  
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم وليتجنب التعصب والنظر في طوائف الخلف المتأخرين  
 فانها مضیعة للزمان واصفوه مكدة ولم ينزل الامر على ما وصفت الى ان استقر  
 المذاهب المدونة ثم اشتهرت المذاهب الاربعة وهجر غيرها فقصرت همم اتباعهم  
 الاقليل منهم فقلدوا ولم ينظروا فيما نظروا فيه المتقدمون من الاصلين الكتاب  
 السنة فقل المجتهدون وغلب المقلدون حتى صار من يروم رتبة الاجتهاد يتعجبون  
 له ويزدرون فالتوصل الى الاجتهاد بعد جمع المتيسر من الكتب المعتمدة اذا رزق  
 الانسان الحفظ والفهم ومعرفة اللسان اسهل منه قبل ذلك لولا قلة هم المتأخرين  
 وعدم المتعبرين ومن اكبر اسبابه تعصبهم وتقيدهم بوق الوقوف وجمال الله  
 المتصدين منهم على ما هو المعروف الذي هو منكروا الوقوف انتهى حاشا  
 ان هذا الفقه الذي اصطلحوا عليه وعملوا به ونسبوا انفسهم اليه صنفون فيه  
 ضخمة وسود وابه فراطيس كثيرة وصلوا بها اقطار الدنيا وبلغت فائز ومن  
 من التزم الى ان شرب لا يلجح لاحد من المسلمين الى الاشتغال به وتضييع عمره في  
 وحفظه وصونه فان غالبه رأي الرجال ومسائله تناقض ما جاء عن الله وسواء  
 بوجهه من غير ان يوافق في كتاب الله العزيز وسنة رسول الله المطهر

الحكام المحلثة الموجودة والاثنية كلها ويحيط بجملة ما يحتاج الخلق اليها كما بينا ذلك في رسالة  
 ظفر الارض بما يجب في القضاء على القاضى وبلى التوفيق

## خاتمة الكتاب

هذه الفوائد التي ذكرناها فصول حسنة واصول خبارة طيبة كثيرة الفوائد عظيمة  
 العوائد ينبغي لكل من يعتني باعلم النظر فيها والاطلاع عليها وقد لا يشان اختصارها  
 بقائده اعترف بيدينا ابو حامد الغزالي في اول كتابه الاحياء وهي ان اداة الطريق  
 هم العلماء الذين هم ورثة الانبياء وقد شغل عنهم الزمان لغيره كالمتسمنون وقد استحوذ  
 على اكثرهم الشيطان واستغواهم الطغيان واصبح كل واحد بما حل حظه مشغوفا  
 فصا يرى المعروف منكرا والمنكر معروفا حتى ظل علم الدين صندرسا ومنار الهدى  
 في اقطار الارض منطسا ولقد خيلوا الى الخلق ان لا علم الا فتوى حكومة يستعين بها  
 القضاة على فصل الخصام عند تقاضى الطعام او جدل يتدبر به طالب المباحات  
 الى الغلبة والافحام او سجع مزخرف يتوسل به الواعظ الى استدراج العوام اذ لم يروا ما سوا  
 هذه الثلاثة مصيدة للعوام وشبكة للحطام فاما علم طريق الآخرة وما درج عليه السلف  
 الصالح مما سماه الله تعالى كتابه فقها وحكمة وعلماء ورضاء ونورا وهداية ورشدا  
 فقد اصبح بين الخلق مطويا وصار نسيا منسيا الى اخر ما قال فان الله وانما اليه راجعون  
 هذا ونقول يا ربنا انك لتعلم اننا لم نجعل احدا من الناس عيانا على كلامك وكلام  
 رسولاك ونزد حاتمنا زعنا فيه اليه ونحنا كالي قوله ونقدم اقواله على كلامك وكلام  
 رسولاك وكلام اصحاب رسولاك وكان الخلق عندنا اهلون من ان تقدم كلامهم اناهم  
 على وحيك بل افتينا بما وجدناه في كتابك وبما وصل اليينا من سنة رسولاك وبما  
 افق به اصحاب نبيناك ومن تبعهم بالا حسان من محد في امة رسولاك ومبلغ سنن نبيناك  
 ما استطعنا وبلغ اليه علمنا وان عد لنا من ذلك فخطئنا لا عذر اولم نتخذ من ذلك ولا  
 رسولاك ولا المؤمنين وليجة ولم نفرح بفتنا فنكون شيعة ولم تقطع امرنا ببيتنا وروا جعلنا اثنا  
 للمحدثين واصحاب الاخبار وعصاة الآثار قدوة لنا ووسايط بيننا وبين رسولاك في نقلها



ما بلغوه للينا عن رسولك فاتبعناهم في ذلك فاقدمناهم فيه اذ امرتنا انت وامرنا رسولك صلى الله  
 عليه وسلم فسمعناهم ثم نقبل ما بلغوه عنك وعن رسولك ثم سمعناك لرسولك وطاعة ورحمة وكرامة  
 ولم نتخذ من ربا بافحام ال افعالهم ونخاضهم بها ونعادي عليها بل عرضنا اقولهم على كتابك  
 وسنة رسولك فما وافقنا قبلناه وما خالفنا عرضنا عنه وتركناه وان كانوا اعلم منا بك  
 ورسولك فمن وافق قوله قول رسولك كان اعلم منهم في تلك المسئلة ثم ندعوا للعلم  
 طريفة قوم لم يقوموا بحق العلم وادوا به الدنيا واعرضوا عما لهم به في الآخرة من الدرجة العليا  
 فلم يهتدوا ولا ربه ولم يمتنعوا بغيره بل خلقت عندهم ديبا حته ورثت حالته وعرف مقدر  
 جماعة من السادة فعظموه ويحلوه ووقروه واستغنوا به ورأى به بعد المعرفة افضل ما  
 اعطى البشر واحتقرنا في جنب كل مفتخر وتلقا انا الثاني الله خير ما التكرم وكيف يكون  
 الامر كذلك والعلم حياة والجمل متق وبلينا كما بين الموت والحياة وعن ابن عمر رفعه من  
 قرأ القرآن فکانما استدرجت النيرة بين جنبيه الا انه لا يوحى اليه ومن قرأ القرآن فليكن  
 ان احدا من الخلق اعطى افضل مما اعطى فقد حقر ما عظم الله وعظم ما حقر الله اللهم  
 فاجعلنا من اهل القرآن وخدامه ومن متبعي السنة وطالبي الحديث في كل حال و  
 المتسكين باحكامها والى ما تشاء قلدهم وبكالجاية يحدروا حيث يصل الكلام الى  
 هذا المقام وانتهى مشي القلم بما خطه من هذا الارقام فلتختمه بالمحمد لله رب العالمين  
 فانها كلمة مباركة جلاها الله سبحانه مفتحة قرانه واخر دعوى اهل بيانه وخصها بمن  
 اجتنابه من خليقته فكساه ملائكة بسالته ورضوانه وكان ختام زبده وتمام رقمه  
 يوم الاحد لعنه السابع من شهر رمضان المبارك من شهر سنة اربع وتسعين و  
 مائتين والالف الهجرية على صاحبها الصلوة والتحية في بلدة بهو بال الحمية على يد  
 مؤلفه الراجي رحمة ربه الباري ابن الطبيب **صديق بن حسن بن علي القنوجي**  
 الحسيني البخاري حم الله به بالحسن وزيادة وزادة بسطة في العلم والافادة  
 لقد فرطت في حسن ابتداء ودمت تخلصي يوم الزحام فباختار ارجو عفو لي + نيرشني  
**قد تمت الرسالة الى حسن الختام + يعون الله وتوفيقه**





وعلى الله وأصحابه المخلصين من أرباع الشرائع والمشرقين بشي أقبلا فيهم غياض معشرا  
 بمحارث والوقائع اللهم فصل وسلم عليه الله وأصحابه ما طلعت شمساً والتدوين  
 من أهلها شمس سوا طع وكانت صناعة الحديث النبوي أشرف الصنائع وبعد  
 فقد وفقت على هذه المصنفة ودونها الوقوف على الكبريت الأحمر ورمت النطاوول  
 في تسريح الأنظار بما فيها من الذل والذل فطفقت استنعم استغفها من الدهش الحائر  
 عا صدق عليه قول الشاعر

أبرق بدا من جانب الغور مع  
 أمر ارتفعت عن وجه سلى البراقع  
 اهذ انسيم الأرواح ام نسيب الأرواح  
 قد انفرج مؤلفها عن الله تعالى الشبه التي  
 لم يصل المعانيد ولا عمر ولا سابقا أحد في هذا المصنف إلا أعيان الدهر ولا غروا في  
 تلك البيان لا ينبغي لأحد من بعده أن يضيف كلمة الحق على الملاح والقبول في عهد  
 بوركا الله تعالى في هذه المقالة من مناهل فرائد الغياض ما رقى وصفاً وتوقاً  
 لعباد الله المخلصين له الذين في جنات السنين والآثار قصورا وغرفا وحلجوا إلى  
 الله به خير على التمسك بالسنة المطهرة حنا واجب فأدر كشفاً والسلف المصالحين  
 في قوله صلى الله عليه وسلم لينبأ الشاهد الغائب الفرد العالم الذي لا يهر لسانه  
 إلا بالقول الماثور في فيه الكبريما أن يتشد المنشد هذه الأبيات فيه

أنت في العالم والمعال في	وبث الحديث أنت الوحيد
أنت عز قد أشرقت بسلا	شمس فضل بها الضياء يزيد
وعنوم أيد عنتها بفوسم	بحلالها يتوحد المستفيد
غصبت فيها على شراذم	في نخور الحسان هن عقود
سائر أفتك الشمس في كل قطر	مشرقات وأجمل منها يزيد
من يضاهي هذا المقام المجل	أن هذا عن خير السعيد
وأدما أنت يراها من أصل	أنت المجد إذ نسيت حفيد

أعني بذلك أمير الكبر الذي يتبادر الذهن إليه إذا طلق لفظ الإمام وعلمه

الحقيقة التبادلية **نواب عالي** **أمير الممالك السيد الشريف**  
**صديق حسن خان بهادر** أشرف الله بذاته الشريفة وجوه السنة  
 والكتاب وجعله من الذين ينادونهم المشكاة إلى جنات عدن من كل باب ولعمري  
 ليس كل من صنف اجاد ولا كل من قال في المراد وما كل رجز يجد به السحادي ولا كل من  
 معرق يعرفه اهل النادي ولا كل من رقى المنبر خطيب ولا كل من انتسب نفسه إلى  
 المحدثين لسبب وقد خص الله بحكمته لكل فن رجالا ولكل ميدان ابطالالا بالذبح  
 وطعنة العنقاء وابن مسابقة الجياد من العرجاء نصر الله امرأته مقاتلي هذه على مواقع  
 النصيحة والقبول ولم يسود وجه الميضة باستكثار الآراء التي لا ترجع إلى اصل من الاصول  
 هذا وقد اتسعت هذه الرسالة لتحلل الرصيف والانطباع واكتحلت بحمل جواهر الختام  
 عيون الاسماع في قعبت الطبع لدى الطبع موقع الماء الزلال عند اشتداد الغلة وازا  
 من ضخمة صدر العلة بعد العلة رسالة هي كنز الطالب وبغية الراغب اشتدت  
 اليها رغبات مراتب بولاية الافتاء والفضاء وضائق عليه الارض مع ما لها من كثر  
 والفضاء وكان طبعها في حلة الرئيسة التي استمطر من هواطل مكارمها الرايح والغاذق  
 وترنم ينشأ من حمارها كل صاحب وشادي غلبت الملوكة والولاية بحسن سيرتها والقطر  
 لا يلحق شأ والجواد والبهج لا يروح عند الصياغ والنقاد والجم مع الشمس تضيئ انوارها و  
 لا تحت نزع الثام ازهاره وتحطير الباع يمدحها على منابر الانامل ومدرس السالكين  
 في صدر دار المدارس الخافل حسة الدهر زينة العصر فاقحة الفخر والكمال **نواب**  
**شاهجهان بيگم صاحبه** والية حوزة بهو بال جعلها الله على اعدائهم سيفا  
 مستضى واضر في فتوح احسانه نارا لفضا وبالع الجهد في تصحيح هذا السفر المبارك  
 بتعيين خطائه عن صوابه وعرض النقول على الام المعول عليها وتجريد القش  
 اياه النطريف الشريف السند السيف المهند الموقر **ذوالفقار احكامه**  
 بمشاورته في الرأي الصائب اللب المشاقب المولوى **محمد عبد الصمد** ابقاها الله  
 تبارك اقلين في حل المحبوس من مكئين على ارائك الهيبة السيرة بذار الطباعة الواقعة في حوزة



بهو الالبية تحت ادم التجميع للبلاد السيرة الحري هذا الشأن عبد الحميد  
 خان حسن ذكره وكثرة بكتابة من هو في فريد دهره و زمانه و و حيد عصر  
 واوانه ابا فطال كنه الميهين والتالي لحد في النبي الامين الشيخ ابى الحسن الملقب  
**عبد الحسين** الكوفي ثبت الله على الصراط السوي في شهر الله المبار اوى ذى الحجة  
 من شهر سنة اربع وتسعين والف و مائتين من هجرة من انزل الله بعثته على الناس حجة  
 قلنا العبد القاصر الجاني ابو الفتح **عبد الرشيد** الكاشميرى المشهور باني وفقه الله  
 تعالى في كل موطن لنصرة السنة المطهرة واعانه على جوة التعاون على البر والنقوى مجها  
 ضاحكة مستبشرة انه تعالى على كل شيء قدير ويا جابة دعاء عبده وابن امته جدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

وحدنا والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد فهذا ذكر كتاب السيد الامام العلامة السجدي القائل  
حضرتنا فواب على ايجاه امير الملك بها دلا زال قرين العلي والتفاسخ من يد اعد الشريك  
قله الطيف الاول الكتاب المنوع باسم حضرة السلطان محمد عبد الحميد خان خلد الله ملكه  
والثاني المعنون باسم باشا مصر القاهرة والبناس في با سماء اهل العلم والدين كما  
يظهر من فحوى كل رقتهم باليقين

بسم الله الرحمن الرحيم

نور الله شمس الاسلام واطلعتها وقمر عيون معين الشريعة النبوية وايضا ولا  
كواكب الدين الخفيف اسطعها وا على منار الملة الخفيفة ورفعها وكسر يد اجم الشرك  
وقمعها وزلزل جوع الظلم والعدوان وزرعها وارعد قلوب الجبابرة المردة و  
افزعها وآلف بين قلوب المؤمنين والمسلمين وجمعها بدوام دولة مولانا السلطان  
الاعظم في الملك الباهر الافخم القاطع بسيف عزمه عنق كل جبار اثم الهادي باوامة  
ونواهيته ال سواء البصراط المستقيم الذي اوتي الملك والحكم والله يختص برحمته من  
يشاء من فضله العليم شمس سماء الخلافة وقمرها المضيئ في الليل البهيم ظل الله في  
ارضه القائم باحياء سنته وفرضه ودينه القويم حجة الله الى ارضه وكالاته النافذة  
للخلق على التعميم امين الله على خلقه وخليفته القائم بحقه بتقدير العزيز العليم كما  
الفخار وذاكي الفخار الفائق خور قصبات السبق في الحسب الصميم الكافي لا كف من فجاء  
عن الهداية وسلك مسلك الغواية وكان له في الجحالة والضلالة تعميم الذي لا يخص  
صفاته بتعداد دولان الشجر اقلام والبحر مداد مولانا سلطان العرب والترك والهند  
الخص بناية المحرم السلطان بن السلطان بن السلطان مولانا السلطان الفانزي محمد  
عبد الحميد خان بن السلطان الفانزي عبد الحميد خان حرس الله جنابه العالي وحرره  
المحرر من صرخة الايام والليالي وخلص ملكه وسلطانه وافاض على العالمين براءه واحسانه



بما حفظ به الآيات والذكر الحكيم وأهدي إلى مقامه الشريف وعزة المنيع كاهن  
 التحية والتكريم ورحمته الطيبة وبركاته الصبية الموصولة بنعيم دار النعيم  
 فالباعث على خير هذا الرقيم أنه مما من الله به على هذا العبد الأقيم أن أخرج طي  
 سلك من فسر الشتريل وأظهر فيه كنون الكشف وحقائق التأويل فكتب تفسيراً  
 للكتاب العزيز في أربع مجلدات سماه فتح البيان في مقاصد القرآن وأن هذه النعمة  
 عظيمة وموهبة جسيمة لما يحب شكره على العبد ولا يكاد يوقدي شكره أحد وأن  
 من جملة أداء الشكر وأظهار النعم إيصال ما تفضل به الولي على العبد إلى أخوانه  
 المسلمين وأحبائه المؤمنين ولما كان مولانا الأعظم حميد الشيم سي الوهم صاحب  
 السيف والقلم هو المشيد لأركان الإسلام وناشر الوية العدل والقائم بأصلاح  
 أمور الأنام أحييت أن يوضع هذا التفسير العزيز الذي هو أن شاء الله عند من تأمله  
 وأمعن النظر فيه سلسلة الأبريز في خزائن كتب مولانا الأعظم وقد وثنا المكرم  
 فله أن يتجلى بنظر أرباب العلوم ويقف عليه ذوو الآداب والفهوم الذين هم  
 بسو حكم مقيمان وعلى أكناف دولته كرمهين وبها أفاضلهم إلى السادة الرقيقة والحضر  
 المنيرة مصححاً بكتابي الفارسي في أحوال القبامة الموسوم بفتح الكرامة في أحوال القبا  
 بواسطة الشيخ الأديب الفطين الرباني محمد أمين المدني الكاراني وهو كان شيئاً  
 يسيراً لا يلبث أن يرفع إلى السادة العلية ويأنيها فلا غرو فإن الممدايا على عقولهم  
 فان غابل من لدى الحضرة السلطانية والدراسة العثمانية بالقبول فهو ضاربة  
 الرجاء والمآول وحرر غرة شوال يوم السعيد من عام ألف وثمانين وأربع و  
 تسعين من هجرة النبي الأمين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الميامين إلى يوم الدين  
 ✽ ✽ ✽ حرة الراعي رحمة ربه الباري أبو الطيب صديق بن حسن الفنجري

بسم الله الرحمن الرحيم

نور الله ظهر البسيطة وأدام محبتها ورفع عمادها وحل ناصيتها بدوام عزها وخلو  
 الأعظم والشهم المكرم ذي الدولة الفاخرة حامي حمى مصر والقاهرة وحارس الممالك

اليوسفية وزينة المملكة المصرية هي رفات لمكان ناشروا العالم فوق المعالم نقطة  
 دائرة الزمان ووحيد العصر وفريد الإوان عزيز مصر الخديوي اسمعيل بن إبراهيم  
 بن محمد علي بإسما بلغة الله من الخيرات ما تشاء وأهدي إلى ذورته الحسن ومقامه  
 الرفيع الأسنى تسليماً فاخرة وتحيات وافرة وادعية بشما تشر الشاء عاطرة واطم اليه  
 عما من الله به على هذا العبدان الخراطي سلك من فسر التنزيل واطهر فيه كنوز الكشف  
 وحقائق التأويل فكتب تفسير الكتاب العزيز في أربع مجلدات سماه فتح البيان في مقام  
 القرآن وان هذه لنعمة عظيمة وموهبة جسيمة مما يجب شكره على العبد ولا يكاد يوثق  
 شكره احد وان من جملة اداء الشكر واطهار النعم ايصال ما تفضل به الولي على العبد الى اخوانه  
 المسلمين واحبائه المؤمنين فلما كان مقامكم المنيف وسو حكم الشريف انزل  
 ولا يزال محفوظاً باباب العاوم واصحاب الاداب والفهوم الحائزين من العلم كل فن شرف  
 والبالغين في درجات الكمال الى كل مقام منيف حيث ايصال هذا التفسير العزيز  
 الذي هو ان شاء الله عند من تامله وامعن النظر فيه سلسلة الابرار الخزان  
 كتبكم الفاخرة واسفاركم المتكاثرة فلعله ان يتحلى بنظر ما هو عارف جامع للحقائق  
 واللطائف فانا اقدمه الى جنابكم الشريف ومقامكم المنيف مع كتابي الفارسي السمي  
 بحجج الكرامة في اثار القيامة بواسطة الشيخ الاديب الفطيم محمد امين المدني الحاولي  
 فان هبت من ناحيتكم نسائم القبول فهو غاية الرجا والمأمول والله يتولى عونكم  
 ويدبر مجدكم والسلام وحرر غرة شوال يوم العيد السعيد سنة اربع وتسعين  
 ومائتين والالف من هجرة صاحب العز والرفعة والشرف صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الى محبنا الاديب اللبيب الفطيم الشيخ الاجل محمد امين سلمه الله من نواب  
 الزمان آمين بعد هذا لمسنون السلام وانواع التقية والاکرام فقد ورد الينا  
 كتابكم الكريم وخطابكم العذب الفخيم وما ذكرتم من ان تفسيرنا يكون ارساله  
 بمصر فتكرم الى جناب مولانا السلطان المعظم والى عزيز مصر المكرم فلا بأس فقد



اضربنا عن ارساله الى غيركم وجعلناكم السفير في هذا الخصوص اصلا  
ورأينا اكرامكم وتشريفكم ولما تحقق لدينا من اتصافكم بمعال الامور الشريفة  
والخصال الحميدة اللطيفة فعليكم ابلاغ ذلك على احسن حال مع حسن التعبير  
بالسفارة الواضحة والاحلال وكتاب مولانا السلطان الفخيم وغيره من المحترمين  
كل منها مدرج في خريطة من حريم مذهب مزين وهما مدرجان في الصندوق  
مع نسختي التفسير مع كمال النظم والضبط المحكم وصورة نقل الكتابين للرسالة  
بمعية التفسير ملفوفة على خطكم هذا الاجل الاطلاع على ذلك فعليكم  
الاحتياط في الحفظ وايلاغ كل من احد التفسيرين والكتاب الى من هو اليه  
وكذلك المرسل اليكم اربع مائة رسالة من مؤلفنا في الغز والهجرة وماثبات  
من مؤلفنا في صفة الجنة والنار فاهدوا من ذلك بحسن رأيكم ما تدين من  
رسالة الغز والهجرة ومائة رسالة من رسالة صفة الجنة والنار والفضلاء  
والعلماء من اهل دار السلطنة العلوية المعروفة بالقسطنطينية وماثبات من  
رسالة الغز والهجرة ومائة رسالة من رسالة صفة الجنة والنار الى اهل الديار  
المصرية فمن يليق به من اهل العلم والخصال المرضية جزاكم الله خيرا الذين  
وجعلنا فيه من المتحابين وما ذكرتم عن حال التفسير الكبير الذي بهامشه  
ابو السعود والقانون لابن سينا على الوصف المعهود فقد رضينا بذلك  
فسلموا كلا الكتابين الى المولوي عنايت الله وضمن ذلك سيصل اليكم بمعرفة  
ان شاء الله والله يتولى عنكم وفي حفظ الله وبرحمته والسلام بالكرام هو صاحب الخط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العرش الكريم واثم الصلوة واكمل السلام على افضل الانام محمد النبي  
من خير ارواح النجب من اكرم جثوة على الارض الحائرين عن الدين بمواضي الحجج وها  
البراهين بعد اهداء غياث نامية تليق مقام عز تكبر السامية تحملها نسيم الصبا وقد  
مرت على الربا ويهتف به الشوق عن صدق المحبة فيعرب تترنم بها الورق على اغصان

المودة فتطرب فقد ورد كتابكم المتفضل علينا بالاحسان المزري بفصاحة قس  
 بلاغة سحران فورد على قلبنا منه سرور عظيم وتلقينا به بالاجلال والتكريم ورائنا  
 مشهورنا بكثير من اسرار البلاغة وافنان ادواح البراعة فملنا طربا من حسن ايقاعه  
 وسكرنا عجايب من رحيق اسجاعه وتالله العظيمة لكتاب كريم يلبى انك بانواع المعارف  
 زعيم اطري فاطرب واعرفا غرب واطال فاطاب فهو روضة جلالها عذاب بل نقتل  
 ذات ابتهاج تغدل من شميم عرفها المزاج سبيل معناه المسنون يعرب عن بحر العيون  
 ويتزجم حال بيانه عن حسن حسنه وبديع بليغ اساليب المسكرة يزري بحلاوة شعر اسكره  
 من كل معنى تكاد الروح تعشقه لطفاً ويحسده القرطاس والقلم  
 فتيمنا يمين وروده وتطربنا بانتشاق بحانه وروده وتبركنا بقدره علينا وحلوله  
 لدينا حيث صدر عن مصدر الكمال محمد الاخلاق والافعال مكرمنا عبد الملك ادم  
 الله اجلاله واسبع عليه افضله وبلغه اماله وجعل الحق مقاله ونضرايا ماله  
 احكامه ونشر على هام غرة اعلامه وحرس ولته الشريفة وحفظ طلعت الرقيقة النيفة  
 ووفقه لفعل الخيرات واجراء المبرات بجاه سيد النبيين وخاتم المرسلين والحمد  
 لله وكفى وسلام على عبادة الذين اصطفى وعلى من اقتفى اثرهم من البرية في  
 المصالح العامة والخير <sup>الخير</sup> اللهم بفضل جوش الموحدين وادد دائرة السوء على  
 رؤس الروس الملحدين واهالك بني الاصف واذقم باس كل هام غضنفر  
 فرقه ما يادي سبا واجعلهم عبرة لكل من دب وربي

**هذا ما كتبه** المؤلف العلام الى العلماء الاعلام والفضلاء الكرام من اهل اليمن  
 الميمون وغيره جوابا لخطوطهم المستورة في آخر رسالة الاشتقاق وهم العالم العلامة  
 والفاضل الفهامة سليمان بن محمود عبد اللطيف سلمه الله وعافاه والصالح الاجل  
 والكامل المجل الفقيه محمد سالم عايش حرسه الله وتولاه والشيخ الامام المحدث الشيخ  
 البدر القام الشيخ علي بن عبد الله الشامي الكنا في سلمه الله وبارك فيه وله وعليه  
 والعلامة الاجل والفهامة الاوحد السيد محمد بن علي بن عبد الوهاب سلمه الله



ويسر له جميع الأسباب والأديب الأريب زينة الأديب عبد الله بن الشيخ المرحوم محيي الدين  
 وانعم عليه والسيد لأجل والعالم الأمثل السيد سالم بن محمد باعلوي الحبشي حرسه  
 الله وحافاه ومن كل سوء ومكر وهرقاة والعلامة الحجة والحافظ المحقق العدة نخبه الأئمة  
 وفتح شجرة الكمال البدر الساري محمد بن أحمد بن عبد الباري سلمه الله المبارك  
 والفقيه العلامة الإمام قدوة المحققين الإمام الشيخ يوسف بن مبارك العرشي  
 سلمه الله وابقاه والسيد السند القدوة الأوحداؤدين عبد الرحمن سلمه الله تعالى  
 وحمل الوجود ببقائه ورفع قدره وإعلاؤه والسيد العلامة والقدوة الفهامة الأئمة  
 بن السيد الصالح عبد القادر البحر سلمه الله تعالى وحافاه والعلامة المحدث البدر القام  
 والفهامة الحجة الإمام السيد محمد بن عبد الله الزوال سلمه الله وتوكله والعلامة  
 العلية رقا والاديب الأريب والفاضل اللبيب الشيخ سعد الدين بن هبة الله  
 عبد الرحيم سلمه الله وحافاه ورفع قدره وإعلاؤه ولخط هذا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بعد انتهاء جزييل السلام والتحية صدر هذا الكتاب اليكم سائلا عن احوالكم  
 العلية وانخبارا عن وصول كتابكم الفخيم وخطابكم العظيم للخبر بوصول الثلاثة  
 الأديب من تفسيرنا فتم البيان في مقاصد القرآن بمعرفة الشيخ العلامة حسين  
 بن محسن الانصاري وانه حل محل القبول فذلك هو المأمول والسؤل فتقدرونا  
 ذلك وما شرحتم من حصول الاستفادة منه والتعريف بقدره وحسن نظامه  
 ولطيف نسجه فذلك من فضل الله ومن علاماته القبول عند الله جزاكم الله  
 الدنيا والآخرة والواصل اليكم بمعية الشيخ احمد بن محمد السبيعي الانصاري الربع  
 الرابع فمع استلامكم له منه شرفونا بجواب بوصول اليكم حتى يطمان الخاطر  
 ويحصل السرور ويقر الناظر ويحصل كمال الفائدة والاستفادة منه والدرء لكم مبذول  
 ومنكم مستمد والسلام على من جاهد في مقام العلماء الاعلام وهو صاحب التمام مورخه غرة شوال سنة ١٢٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي سلاما يفوق نشر المسالك نصيبه ويهز أعين الرصين يعينه الى جناب خينا العلاء  
 والندوة الفهامة العمدية عين المحققين الاعلام وزين السادات الامجاد الكرام شيخ الاسلام  
 ومفتي الانام نفيس الدين السيد سليمان بن محمد بن عبد الرحمن بن سليمان مقبول  
 الاهل سلام الله وحافاه وبارك فيه وتوكله وحمل الوجوه بقاءه ورفع قدره واعلاه  
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهل البيت ائمة حميد مجيد بعد اهل جزيل السلام  
 وانواع التحية والاکرام وبث غاية الشوق والغرام فقد تشر فناء بورود مشرفكم الكريم و  
 خطابكم العذب الفخيم صحبة الشيخ حسين بن محسن الانصاري المخبر بوصول الثلثة  
 الارباع اليكم من تفسيرنا فتح البيان في مقاصد القرآن وحسن التاء عنكم عليه  
 بالقلم واللسان فذاك من فضل المولى الكريم ومن امارات القبول ان شاء الله عند  
 ذوى الفضل العظيم فالله اسأله ان يعمل النفع به العلماء والمتعلمين وان يجعله  
 وسيلة للفوز بجنات النعيم مع المنعم عليهم من عبادة المتقين جزاكم الله خيرا  
 الدارين وجعلنا فيه من المتحابين هذا والهدية السنية والحفلة المرضية هي  
 فاك القاموس وحاشية جلدكم شيخ الاسلام على شرح والده في مصطلح الحديث  
 ورسالة الامام النووي في القيام وصلت بعرفة الشيخ حسين اوصلكم الله رضاءه  
 وتقواه فقد بلغت محلا وصادفت ان شاء الله اهلا لها والواصل اليكم بعين  
 الشيخ احمد بن محمد السبيعي الانصاري الربع الاخير من تفسيرنا المذكور فمع وصوله  
 اليكم وحياته لذيكم شرفونا بالجاب حتى يطمان الخاطر ويحصل كمال الفائدة  
 والاستفادة منه ان شاء الله تعالى هذا وابلغوا منا جزيل السلام اخاكم العلاء  
 الامام قدوة العلماء الاعلام الحافظ الحجة السيد عبد القادر بن محمد وبلغنا  
 انه اختصر حاشية جلد المنهج اختصارا هذا بمفيد فادوم من تمام حسناتكم بعد  
 تمامه لها تحصيلها المحكم وما بلغ من صرف اجرة الكتابة والياض فمبذول  
 وابلغوا ايضا جزيل الاسلام اولادكم الكرام الاعلام ولازلتهم في حفظ الله  
 وحسن رعايته والسلام مؤرخة غرة شوال سنة ١٢٩٢ هـ



وكتب الى الشيخ احمد الشرفي نزيل مكة المكرمة سبل الله عافاه

الحمد لله الى جناب اخينا العلامة المحجة والمحقق الفهامة العبد ذين ادبنا العبد  
ووحيد الاوان والدمر من ملك من الفصاحة زمام النهي والامر وله كل معنى رائق في  
النظم والنثر من لسان القلم كليل عن الاحاطة بوصفه الجليل زينة خرد ونهامة  
بقية اهل الفضل والاستقامة صفي الاسلام ونور حادثة الاعلام الشيخ احمد بن  
ابراهيم بن عيسى الشرفي الحنبلي سلمه الله وعافاه وبارك فيه وثوابه وجل الجود  
ببقائه ورفع قدره واعلانه وادام النفع به للطالبين ورفقاه الى منازل الصالحين  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعد انتهاء جزيل السلام وانواع التحية والاكرام  
وغاية الشوق والغرام فقد تشرفنا بورد مشرفكم الكريم وخطابكم العذب الفخيم المخابر  
بطلب الدراهم لا شتر ائلك الكتب المطوعة النفيسة واستنسخ ما يمكن نقله  
فلا بأس الواصل اليكم بمعرفة الحافظ عبد القيوم ثلثمائة ربيعة فخذوا ما يمكن اخذه  
والقاولنا ما يمكن نقله وشمر والهمة في تحصيل ذلك حسب المأمول فيكم جزاكم  
الله خيرا الدارين وجعلنا فيه من المتحابين هذا ولا تنسونا من صالح الدعاء كما  
لا ننساكم وابلغوا منا جزيل السلام من حواء المقام من المحبين والعلماء الاعلام  
ولا زلتم في حفظ الله الكريم لطفه العيم والسلام بالاكرام وهو مسك الختام مورخه شوال سنة ١٢٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من اذا وقف العبد بيا به رفعه واذا انقطع اليه وصله وجمعه واصلي واسلم  
على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم القائل بلغوا عني ولو اية وعلى اله واصحابه وذابهم  
نقطة العالم وحكمة الرواية اما بعد فانه طلب مني الاجازة الاخ الصالح الامجد والسياسة  
الفاضل الارشد المولوي محمد نظام الدين النقوي الميلايوري المدرسي وفقه الله  
تعالى وايانا لما يحب ويرضى وصاتنا واياه عما لا يليق يا اهل الهدى ووصل مسندك بسند  
مشائخي الاعلام اهل الجدل والاحترام فاسعفته تحفيقا لطلده ومرغوبه واسعافاله  
بمطلوبه فاقول قد اجزته بما تجوز لي روايته من حديث واصول ومنقول ومسموع

وادعية واحزاب واورد كما قرأت واخذت واجازني مشايخي الاعلام والائمة  
 الاجلاء الكرام فمنهم الشيخ العلامة القاضي حسين بن محسن اليمني الانصاري والشيخ  
 المعري عبد الحق الهندي والشيخ الورع الكامل المولوي محمد يعقوب الدهلوي المهاجر  
 الى مكة المكرمة المتوفى بها وغيرهم ولكل من هؤلاء ولشيخه ثبت معروف متصل الاسناد  
 الى ارباب اصول كتب الحديث وغيرها كما ذكرنا ذلك في كتابنا سلسلة العبيد  
 ذكر مشايخ السند وهو مرسل اليه مقرونا بالاجارة هذه فقد اجزته بما حوته  
 تلك الاثبات وبما رواه الائمة الثقات فلي في كل ثبت اعرفه طريق بل طرق وكذا  
 المسلسلات وما يدعوا الى حسن الخلق واخذت عليه الثاني والتدبر والتعبير  
 كل لفظ بمدلوله العربي والشرط المعبر عن اهل الاثر واوصيه بتقوى الله في  
 السر والعلن والمراقبة لله ومتابعة السنن والحياء من الله واجتناب البدع فيما  
 ظهر وبطن ومحبة اهل العلم المتبعين لا المبتدعين شيوخا وطلبة واعانتهم  
 بما امكن وان لا يغفل عن ذكر الله المطلق وتلاوة كتابه وتدبر معانيه واعطائه  
 حقه وحسن الظن بالله وبعباد الله والمجاهدة بحسب الوسع والطاقة والاجتهاد  
 فيما يقربه الى الله والاستعداد للسوت وما بعده فان كل ات قريب وان لا ينساني  
 من الدعاء ولا ولا دي بكل خير من فضل الاله القدير سلك الله بنا وبه اوضح  
 المسالك وجبنا وليا له عن موارد المهالك والحمد لله اول والاخر وظاهر وباطنا  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد و  
 اله وصحبه وسلم + كتبه المجيز خادم الكتاب والسنة صديق بن حسن بن  
 علي القنوجي البخاري عفا الله عنه

قد من الله سبحانه وتعالى علي بختاه زبده ولسخه فتبارك  
 الله احسن الخالقين الحمد لله رب العالمين



## تصحيح المواضع المهمة من اغلاق طبع رالفخر الحق من اذاب المصطفى

صفحة	سطر	خط	صواب	صفحة	سطر	خط	صواب	صفحة	سطر	خط	صواب
٣	١٨	لا ينفع	لا ينفع	١	٩٢	وكم باطل	وكم باطل	٨٩	٢	يحسبها	يحسبها
٥	١٠	المقام	قد بالمقام	٥	٩٣	ما تغير	ما تغير	٩١	٤	زيادة	زيادة
٥	١٣	بفتيكم	بفتيكم	٢٢	٩٤	وايدي	وايدي	٩٢	١٢	المستفين	المستفين
٩	٢	يقول	يقول	٩	٩٥	تنقض	تنقض	١٠٢	٤	الحكام	الحكام
١٠	٨	حرام	حرام	١٠	٩٦	حاصل	حاصل	١٠٣	١	منها	منها
١٩	١٣	اذا	اذا	٢	٩٧	وكان	وكانت	٩٨	٥	فيها	فيها
٢١	٢	عقلة	عقلاء	١٣	٩٩	رجل	رجل	١٠٠	١٩	انكاره	وانكاره
٢٥	١٤	يقود	+	١٠	١٠١	على	غلا	١٠٢	١	رسالت	رسالة
٢٨	٣٠	بلغت	تقلب	٤	١٠٣	باتباع	باتباع	١٠٤	٢	كثير القولة	كثير القولة
٥	١٢	جب	جب	٢٢	١٠٥	تغير	تغير	١٠٦	٥	أخفها	أخفها
٢٩	١٣	الحج	الحج	٤	١٠٧	يدور	يدور	١٠٨	٢١	فخطأ	فخطأ
٣٥	٢	واني	واني	٤	١٠٩	ياني	ياني	١١٠	٩	اثاني	اثاني
٥	١٣	ياحفظ	ياحفظ	١٨	١١١	الانشاء	الانشاء	١١٢	١٥	وانتهى	وانتهى
٥	١٢	وشيلة	وشيلة	٣	١١٣	نقطة	نقطة	١١٤	٥	تسريح	تسريح
٣٨	٢٢	وكثير	وكثير	٢٢	١١٥	الاول	الاول	١١٦	١٣	خاتمة	خاتمة
٢١	١	الاتفاق	الاتفاق	٢	١١٧	مجد فيه	مجد فيه	١١٨	٥	شاو	شاو
٢٨	٩	سببا	سبب	١٢	١١٩	احد	احد	١٢٠	٩	انتهام	انتهام
٥٢	١٠	بفتيكم	بفتيكم	٤	١٢١	فتارك	فتارك	١٢٢	١٠	عيون	عيون
٥٣	٥	وتعرو	وتعرو	٥	١٢٣	كفا	كفا	١٢٤	٥	حجة	حجة
٥	٢١	افتاؤه	افتاؤه	٢١	١٢٥	الشي	الشي	١٢٦	١٣	مقيمين	مقيمين
٥٤	١٤	المؤيد	المؤيد	١٣	١٢٧	الامر	الامر	١٢٨	٥	والقاهرة	والقاهرة
٥٩	٢	وعند	وعند	٥	١٢٩	وهنا	وهنا	١٣٠	٣	ذروته	ذروته
٥٩	٤	وهنا	وهنا	٥	١٣١	متى	متى	١٣٢	١	العلام	العلام
٥٩	٤	وهنا	وهنا	٥	١٣٣	تبع	تبع	١٣٤	٢٣	مور	مور